

المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي

خصائص إسلامية في الاقتصاد

أعدّه

د. حسن صالح العناني

جامعة الأزهر - كلية أصول الدين - قسم الحديث

وقدم له: الأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز النور

مدير المعهد

والأمين العام للاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية

حقوق الطبع محفوظة للمعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

« مَا أُنْفِقُ مِنْ رِزْقِي لِيُغْنِيَ عَنِّي مِنْهُ حَقٌّ وَلَا يُؤْتِنِي كَبْرًا ۗ
فَلْيَنْفِقْ بِنِعْمَةِ رَبِّهِ فَسَوْفَ يُعْطَىٰ ۗ
وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ » .

صدق الله العظيم

(سورة الروم الآية ٣٠)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

(١)

خاصية الاستغناء

(٢)

نشرية التقصير وقف على الوص

(٣)

هذه من كل في نشرية البيعة الشاملة

(٤)

وفاؤه للدرجات الرسمية والمدارية

(٥)

العقل والتوازن في تلبية طالب

الفرد والجماعات

خاتمة

محتويات الكتاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله الواحد الماجد ، المتفرد بالجمال والكمال والجلال ، المنعم على خلقه وعباده بالمنهاج الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ، ونصلى ونسلم على سيدنا محمد بن عبد الله صفوته من الخلق ، خاتم النبيين والمرسلين ، الذي أرسله ربه ليكون رحمة للعالمين ، وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداهم إلى يوم الدين .

وبعد

فقد تعطى الظواهر الموضوعية التي تحيط بأممتنا الاسلامية كثيرا من الدلالات القاسية والمؤشرات الصعبة نحو مستقبلنا بين الأمم القوية . فالليون شاسع بين قدراتهم العلمية وبين حظنا من هذه القدرات ، في عصر تكمن أسباب السيطرة فيه للمصراع التكنولوجي الذي ينطلق بسرعة البرق بينمانحن في سكون وغفلة .

وينفس القدر تبدو المسافة بعيدة بيننا وبين الآخرين بمقاييس المواجهة لمشكلات العصر بالتجمعات والتكتلات المصلحية ، فهم يوحدون مسار مصالحهم اقتصاديا وسياسيا و عسكريا ، ونحن نتقاطع ونتدابر ونتصارع ونتحارب ونتناحر في غير مبالاة بالنتائج التي تمضي بأممتنا في طريق عكسي وفق منطق بدهاة العصر ومهدياته .

وقس على هذين المثلين ظواهر أخرى كثيرة لها نفس الدلالات القاسية والصعبة .

ولكن رغم كل هذه الدلالات وما وراءها من ظواهر ، فان ايماننا بمنطق الرسالات والديانات والنبوات ، وتصديقنا بخبر السماء يفرس في قلوبنا وعقولنا يقينا بأن أمة الاسلام لن تموت ، وأمة الاسلام هي أمة المبادئ والقيم والأخلاق التي أمر الله بها عباده ، ذلك أن الاسلام لا يعرف التمسب العنصرى ولا النمرات الطائفية ، فعباد الله كلهم اخوة ، ومسئوليتهم بين يدي خالقهم متكافئة ، وهذه الأمة باقية رغم كل شيء الى أن تقوم الساعة ، باقية في عرب أو عجم ، وفي شرق أو غرب ، وقانون الوحي واضح ، يمضى على المؤمنين قبل غيرهم ، فالخطاب موجه لأهل الايمان في كتاب الله :

« يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه ، أذلة على المؤمنين ، أعزة على الكافرين ، يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، والله واسع عليم ، انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون ، ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فان حزب الله هم الغالبون » (١)

وقد اطرده الخطاب لأهل الايمان :

« يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ولا تبطلوا أعمالكم » .. الى قوله تعالى :
هانتم هؤلاء تدعون لتنفقوا في سبيل الله ، فمنكم من يبخل ، ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه ،
والله الغنى وانتم الفقراء ، وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ، ثم لا يكونوا أمثالكم » (٢) .

بل وخطاب الوحي موجه للأسرة الانسانية كلها :

« يا أيها الناس أنتم الفقراء الى الله ، والله هو الغنى الحميد ، أن يشأ يذهبكم ويأت بخلق
جديد ، وما ذلك على الله بعزيز » (٣) .

والفرق واضح في أسلوب ابلاغ المؤمنين وغيرهم بهذا القانون ، فقد كان بالنسبة للمؤمنين الزامهم بأحد البديلين وهو استبدال غيرهم في حسم وقطع « ان تتولوا يستبدل قوما غيركم » ، أما بالنسبة لغير المؤمنين فان صيغة الانذار بالقانون تركت الاحتمال قائما بين أحد البديلين مردودا أمره لمشيئة الله : « ان يشأ يذهبكم ويأت بخلق جديد » ومعنى ذلك أن مسؤولية أهل الايمان مضاعفة وليست مجالا للتساهل ، ونفاذ الانذار فيها أمر محقق لا محالة ، وهذا يعنى أن البشرية لن تتنكس بكل أبنائها فتعود بدائية جاهلية كما كانت ، اذ لو صح هذا الافتراض ، لاحتاج الناس الى دين جديد ، وكتاب سماوى جديد ، ورسول من الله بعد محمد صلى الله عليه وسلم . وما دامت كل هذه الفروض مردودة مدفوعة بخبر السماء والوحي فالاسلام هو آخر الأديان ، والقرآن هو كتاب الخلود ، ومحمد صلى الله عليه وسلم هو خاتم النبيين . مادام الأمر كذلك فان أمة الاسلام لن تموت .

ومن أعظم الدلالات التى تملأ القلب طمأنينة ويقينا بهذه الحقائق الخالدة أمران :

أولهما : طبيعة العقيدة الاسلامية من حيث امتدادها الذاتى وانتشارها بالفطرة دون جهد يذكر من أبنائها حتى أضحت لهذه العقيدة أتباعها ومعتنقوها في كافة أرجاء الأرض ، مما يتيح الفرصة لهؤلاء الأتباع اذا هم أحسنوا ارتباطهم بهذه العقيدة أن يحوزوا شرف ابلاغها واسداء الخير بها لأنفسهم ولغيرهم .

(١) البقرة : ١٧٧ - ١٧٨

(٢) محمد : ٣٣ - ٣٨

(٣) بقره : ١٥ - ١٧

وثانيهما : بداية انتشار المنهاج الاسلامى الخاص بادارة المال والانتفاع به وأسلوب استثماره وتميمته بين الناس فى شتى البقاع ، بل ان المؤسسات الاقتصادية الاسلامية بدأت تشق طريقها فى قلب أوربا وأمريكا ، ولا يجد المراقب المتتبع لها جهدا فى ملاحظة الاهتمام الموضوعى والجاد لكثير من خبراء المال ، وعلماء الاقتصاد بدراسة المنهاج الاسلامى ، ولم يعد خافيا أن اهتمام الأوربيين بهذه الدراسات الاسلامية قد وصل الى درجة جعلها مادة للحصول على أعلى الدرجات العلمية عندهم فى أقسام الدراسات العليا بالجامعات الأوربية والأمريكية. ومما يزيد فى أهمية هذه الظاهرة أن المؤسسات الأجنبية فى الحقل العملى كالمصارف والمؤسسات الاستثمارية أخذت دورها الفعال - الى جوار العلم النظرى فى الجامعات - فى دراسة الجانب الاقتصادى فى الاسلام ، وتوجد اليوم قطاعات عديدة فى ألمانيا وسويسرا وإنجلترا ونيويورك تواصل بجد التعرف على حقيقة النظام الاسلامى بعمق شديد .

والمعنى الذى نريد أن ننوه به ونركز عليه هو أن الالتفات الدولى للجانب الاقتصادى الاسلامى على وجه التحديد بما للاقتصاد من تأثير لا يبارى على حياة الأمم طريق جديد ومستمر لخلود الاسلام خصوصا وفق ظروف البيئة الانسانية المعاصرة التى جعلت من الاقتصاد مشكلة ملحة ، وقضية ذاتية تلمس صميم احتياجاتهم ومتطلباتهم .

وإذا كانت هذه الحقائق المموسة تعتبر انصافا للاسلام حتى من المسلمين ، فإن من الانصاف للمسلمين أنفسهم أن نذكر لهم - أو بعبارة أكثر دقة - أن نذكر لخوى الصدق والخير منهم ، جهودهم المتصلة على المستوى العلمى والعملى فى سبيل الدعوة للمنهاج الاقتصادى الاسلامى بومن دواعى الأمل فى المستقبل أن هذه الجهود تتخلص تدريجيا من الارتجال ، وتتوصل بفضل الله الى نتائج محددة واضحة وفى مقدمة هذه النتائج : أن نجاح الدعوة الى منهاج الاسلام الاقتصادى يتوقف على وجود العناصر البشرية المؤهلة ذات الصلاحية المتخصصة اسلاميا ومهنيا وادراكا لأسلوب التعامل مع الآخرين ، وهو ما يعبر عنه فى الاصطلاح الحديث بتوفير الكوادر .

وكانت أهم خطوة من خطوات هذه الصحوة التى تخضع نفسها للحساب والتقييم والمراجعة هى تأسيس المعهد الدولى للبنوك والاقتصاد الاسلامى بمعرفة خمس عشرة جامعة اسلامية منتشرة فى أنحاء العالم الاسلامى كله من باكستان الى المغرب وعلى رأسها جامعة الأزهر وجامعات المملكة العربية السعودية بالاشتراك مع الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ، وكانت تحدى هؤلاء المؤسسين قناعة واقتناع بأن يكون هذا المعهد هو المؤسسة التى تتفرغ تفرغا مطلقا وكاملا لتوفير العناصر البشرية التى يتوقف عليها نجاح الاقتصاد الاسلامى من ناحيته العلمية والعملية .

وكان من بين الموضوعات التى اختيرت كى تكون جزئية من المعلومات التى تعد للدارسين بالمعهد ، موضوع (خصائص الاقتصاد الاسلامى) .

بيد أن خصائص الاقتصاد الإسلامي كثيرة وعديدة ، فكانت الجرعة الأولى منها للدارسين على مسنوى (الدبلوم) لمدة سنة دراسية خمس خصائص ، مسبوقه بهذه المقدمة التي تحتوى — بالاضافة الى ما سبق بيانه على ما يأتى :

- ١ — تمهيد عن جذور علم الاقتصاد الوضعى واستقلال الغرب بالتوجيه والسيطرة •
- ٢ — بيان مهمة الاقتصادى المسلم علما وعملا وتوقف دوره على الكثف وليس الابتكار •
- ٣ — تعريف بالخصائص الخمس التي يحتوى عليها هذا الكتيب •

واليك بيان هذه النقاط •

جذور علم الاقتصاد

طلعتنا المكتبة الاسلامية في الآونة الأخيرة بعدد من البحوث التي تناولت قضية النظام الاقتصادي في الاسلام ، وبعض هذه البحوث يمثل في الحقيقة محاولات رائدة ومقدمة ولكنها على كل الأحوال لم تضع أيدينا على ما نقول به عناوين هذه البحوث .

وكل هؤلاء معذورون فالذي يكتب عن النظرية في الاقتصاد الشرقي أو الغربي انما يقدم ما يمكن أن نقول عنه انه معالجة وصفية لشيء قائم استند في الأصل على تجارب ومشاهدات ثم هو يجري تحليله أو تفسيره على هذه المعالجة الوصفية فيستطيع في النهاية أن يصل الى نتائج محددة معقولة أو غير مقبولة أما الموقف بالنسبة للمفكر الاسلامي الذي يعالج قضايا الاقتصاد في الاسلام فهو على خلاف ذلك ، يكتب عن الشيء المأمول أو عن الشيء الذي نفتقده ونسعى للوصول اليه وبخاصة وأن ظروفنا التاريخية لم تتح لنا التجربة المتصرفة الأمانة الصادقة الخاضعة للشريعة ، ومن ثم فانه لم تتوافر لدينا الممارسة والمشاهدة التي بنواهم عليها نظرياتهم التي بشروا بها بيننا . فموقف الذين يكتبون عن النظرية الشرقية أو الغربية هو موقف الملاحظ بينما موقف المفكر المسلم من هذه القضية هو أقرب ما يكون الى موقف المكتشف وللاكتشاف مجاهله وعقباته ومحاذيره .

استقلال علم الاقتصاد

ويعتبر علم الاقتصاد كغيره من العلوم التي انشقت حديثا مستقلة بنفسها منفردة بذاتها متميزة عن غيرها في مناهج البحث ووسائل الدراسة وطرائق القياس . ويعنى هذا أن علم الاقتصاد كان قبلا كغيره من العلوم مختلطا بعدد من المعارف التي كان يعالجها العالم أو المفكر ويتلقاها الدارسون . واننا نجد لهذا العلم قبل استقلاله اشارات ومعالجات ربما وردت في الدراسات التي كانت تنصدي للفلسفة أو تنصدي لعلم التاريخ على الوجه الذي تراه في مقدمة ابن خلدون مثلا . . ونجد في كتابات بعض الأقدمين اشارات وأحاديث متفرقة عن بعض القضايا التي أصبحت تشكل حاليا جزءا من ذلك العلم بعد أن استقل ببناؤه النظري . . نجد في بحوث هؤلاء المعالجات هنا وهناك عن أحوال المعيشة أو عن المقايضة أو عن الحرف . غير أن هذه المعالجات ما كانت لتشكل بحوثا مستقلة نستطيع بتجميع بعضها الى بعض أن نصل الى بناء فسرع من العلوم له وحدته واستقلاله ، على أن الأمر الذي ينبغي أن نقرره منذ الآن أن كل هذه المتفرقات انما كان يتم تقديمها أو معالجتها داخل اطار مذهبي خاص .

أثر الاسلام في نهضة الغرب وخلو الساحة من المسلمين

ومع موجة المد الاسلامي واتساع رقعته ومع الظروف التاريخية التي صاحبت ذلك والتي نعرفها جميعا بدأ الغرب الافادة من ثمرات جهود المفكرين المسلمين • وعكف على المعارف التي قدمها هؤلاء المفكرون باحثين ومحللين ومجمعين وصاحب هذه المرحلة ذلك التمزق والتدهور أو فلنقل التجمد الذي أحاط بمفكرى الاسلام فخلت الحلبة للغرب ليتولى الصدارة في مجالات البحث ومناهجه •

وتشعبت أسباب الحياة وزادتها مبتكرات المدنية الحديثة تعقيدا وصعوبة واكتشاف الوسائل التي سهلت المواصلات والاتصالات ويسرتها وصاحب ذلك كله بروز صور وأشكال جديدة من العلاقات ، وقاد ذلك كله في النهاية الى ضرورة التخصص العام ثم التخصص الجزئي • وتمايزت العلوم بعضها عن البعض الآخر فأصبح الطب علما مستقلا والفلك علما مستقلا والاجتماع علما مستقلا والبحوث المتصلة بالنفوس علما مستقلا وقد كانت هذه جميعها فروعا للفلسفة من قبل • كما أصبحت الرياضيات علما مستقلا والاحصاء علما مستقلا والاقتصاد كذلك علما مستقلا •

ولا ينبغي أن نفهم أن استقلال علم عن غيره من العلوم يعنى انزاله واقامة حدود وسدود بينه وبين غيره من العلوم فذلك مالا يمكن القول به لأن كل علم يتأثر بغيره ويؤثر فيه بل وأكثر من ذلك فان جميع العلوم تخضع في مناهجها وطرائق بحثها بل وفي نتائجها لأصل فكري ينطلق منه الباحث • ونحن عندما نقول بالاستقلال انما نعنى وجود بناء متميز وواضح للعلم ووجود مناهج له وطريقة تجعل له خصائصه التي تميزه عن غيره •

ويرجع تاريخ علم الاقتصاد - كما وضعه الغرب كعلم متميز - الى منتصف القرن الثامن عشر الميلادى تقريبا • وبدأت مدارسه بظهور آدم سميث في انجلترا ومما قد تجدر الاشارة اليه أن هذه المرحلة التاريخية كانت هى بداية ظهور المصانع وتغيير هيكل الانتاج من الزراعة والحرف اليدوية الى الصناعة • ومعلوم أن هذا الانتقال أو التغيير واكبه بالضرورة تغييرات واسعة في نظام العلاقات في المجتمع •

احتكار الغرب للصدارة في مجالات البحث ومناهجه

وعلى مدى القرنين الماضيين احتكر الغرب مجالات الدراسة في العلوم التي أقاموا أبنيتها ومنها علم الاقتصاد ، وحتى الفكر المقابل للمدرسة الغربية في الاقتصاد انما يعتبر في الواقع منشقا عنه أو رد فعل لبعض آثاره وسنرى فيما بعد أن أصولا وملامح عديدة تجمع بين الفكرين

وان غالى أحدهما في تأكيده على الفردية وغالى الأخر في تأكيده على الجماعية . ولا يفوتنا هنا أن نشير الى أن كلا الفكرين الغربي والشرقي انما كان متأثرا أساسا بالظروف الموضوعية والخلفية التاريخية والأخلاقية للأرض التي نشأت عليها هذه الأفكار وليس أدل على ذلك من أننا نستطيع على سبيل المثال أن نضع أيدينا دائما على فكرة كهكرة الصراع لدى معطيات كلا الفكرين . وتعودنا هذه الحقيقة الى أن نرى منذ البداية أن جميع مفاهيم كلتا المدرستين الغربية والشرقية ينبغي أن نقيّمها وننظر اليها دائما لا على أنها حقائق مطلقة ولكن على أنها مفاهيم وآراء متأثرة بنوازع بشرية في حدود ظروف خاصة وأنها بالإضافة الى ذلك نسبية وأنها انعكاس وتعبير عن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي عاصرتها .

ونستطيع أن نجد لدى المدرسة الغربية بالذات فروعا مدرسية متعددة ، ولكن هذا التعدد نجده دائما اما نتيجة لعملية تطوير فكرة من الأفكار في ضوء التجربة والتطبيق واما نتيجة رؤية أيولوجية معينة ينطلق منها الباحث . ولكن الأمر الذي لا خلاف حوله هو أن هذه المدارس على تعددها والاختلافات الشكلية بينها تصدر عن أصل واحد .

وقد نستطيع أن نشير بايجاز شديد ونحن نعرض هذا المدخل الى أن ذلك الأصل يؤكد تأكيدا على الفصل بين النشاط الاقتصادي والأخلاق ، فعالم الاقتصاد لا يعنيه أن يكون النشاط الاقتصادي أخلاقيا أو غير أخلاقي حراما أم حلالا عدلا أم ظلما وإنما يعنيه أن يحقق منفعة فحسب . هذا لدى المدرسة الغربية وهو كذلك لدى المدرسة الشرقية فهي وان رفعت شعارات للعدالة الا أن العدالة عندها لا ترتبط بقيم مطلقة ولا تستمد من أصل روحي وإنما ترتبط عند البحث والتدقيق بفكرة الصراع وترتبط بانكار الجانب الروحي انكارا تاما ولا نجدها في النهاية تتعامل الا مع حيوان اقتصادي .

بعبارة أخرى فاننا اذا غرضنا النظر عن الخلاقات التي تتصل بنتائج أو شواهد علمية أو جزئيات فكرية ما بين مدرسة وأخرى الا أننا نستطيع في النهاية أن نصنف هذه المدارس الى مجموعتين تمثلان نتائج وحصيلات نشاطهم الفكري .

الأولى :

تتحو منهى ماديا لاينكر الجانب الروحي أو الجانب الأخلاقي ولكنه يؤكد في معالجاته على الفصل بين الجانب المادي والجانب الأخلاقي . . لايتعرض للجانب الأخير ولا يضعه في اعتباره .

الثانية :

تنظر الى العامل الاقتصادي فحسب بصفته المحرك الحقيقي لمكب البشرية في كل الميادين وتنطلق في فكرها من مرتكز محسوري مؤداه أن الوضع الاقتصادي لكل مجتمع هو الذي يحدد

أوضاعه الاجتماعية والسياسية بل وعقيدته الدينية وبعبارة أخرى فإنهم يبدعون من فكرة أن الانتاج ووسائل الانتاج هي القوة الكبرى التي تصنع للناس تاريخهم وتطورهم ومسيرتهم المحتومة وفق تقدير هذه المدرسة .

ومن خلال ذلك تحدد بحثهم عن السبب الأصيل لنشوء الدين في الوضع الاقتصادي للمجتمع . وعندهم أن الواقع السيء الذي تعيشه الطبقة المضطهدة تفجر في ذهنها الأفكار الدينية لتستمد منها السلوى والعزاء .

وان كنا لسنا في هذا الجزء من الحديث بصدد كشف الزيف في هذه الدعاوى وتوضيح بطلانها الا أننا نكتفى بأن نتساءل : اذا كان الدين هو ايدولوجية المضطهدين النابعة من واقعهم السيء وظروفهم الاقتصادية كما يزعمون . فكيف نفسر اذن وجود العقيدة الدينية منفصلة عن الواقع السيء وظروف الاضطهاد الاقتصادي ؟ وكيف يمكن لغير المضطهدين أن يتقبلوا من الطبقة المضطهدة ايدولوجيتها التي نبعت من واقعها الاقتصادي ؟

وهل يمكن أن تتكرر هذه المدرسة وجود العقيدة الدينية عند أشخاص ليسوا من الطبقة المطحونة والمضطهدة اقتصاديا ؟ .. وهل ينكرون عمق العقيدة وتغلغلها في نفوس بعضهم الى درجة تدفعهم الى التضحية بأموالهم وانفسهم في سبيلها ؟

واذا كانت هناك حتمية تاريخية كما يقولون ، واذا كان التاريخ محكوما بالعامل الاقتصادي وأنه يسير وفقا لقوانين طبيعية فلماذا اذن يبذل أصحاب هذه المدرسة جهودهم في سبيل استئثار أكبر عدد ممكن لشن الثورات الفاصلة ؟ ولماذا لا يدعون قوانين التاريخ تعمل فتقوم عنهم بهذه المهمة الشاقة ؟

وهل يستطيعون من واقع التجربة أن ينكروا أن لكل انسان دوافع أخرى لاتمت الى الناحية الاقتصادية بصلة بل قد يضحى في سبيلها بمصالحه الاقتصادية وبحياته كلها في بعض الأحيان ؟

الاقتصادى المسلم بين الابتكار والاكتشاف

استعرضنا فيما سبق كيف استقل علم الاقتصاد عن غيره من العلوم وغدا علما قائما بذاته مستقلا بنفسه ، ثم عرضنا للأفكار المحورية لمدى علم الاقتصاد الأوروبى بجناحيه الغربى والشرقى ملمحين بقدر مايسمح المذلل الى بعض الفجوات ومظاهر القصور فى كليهما ، ثم استعرضنا عددا من الاسئلة التى تحضض الدعوى القائلة بالاحتمية التاريخية المزعومة .

تحديد دور الفكر المسلم :

ونود ألا يفوتنا معالجة قضية أساسية هى : الطريق الى اكتشاف النظرية فى الاقتصاد الاسلامى . ونقول اكتشاف النظرية وليس تكوينها . فالجون شاسع بين التكوين والاكتشاف ، فلكل من هاتين العمليتين خصائصها ومميزاتها التى تنعكس فى البحث الذى يقوم به المفكر ، وإذا استعرضنا تعبيرات بعض المناهج العلمية فاننا نقول ان عملية التكوين هى عملية ارتقائية وتدرج من أدنى الى أعلى . أما عملية الاكتشاف فهى عملية استقصاء تراجمى من البناء العلوى الى مادونه من الطوابق ، وبعبارة أخرى فان عملية الاكتشاف تبدأ من القمة الى القاعدة وتنطلق من جمع الآثار وترتيبها وتنسيقها الى الوصول الى الصورة المحددة .

واختيار عملية الاكتشاف بدلا من عملية التكوين ليس أمرا اختياريا . ولكنه ضرورة ترتبط بطبيعة المصادر وبالهدف المقصود فالمفكرون الذين وضعوا النظريات الأوروبية بجناحيها فى الاقتصاد كانوا يمارسون عملية تكوين النظرية وابداعها وأما نحن فاننا أمام مجموعة من الآثار والقضايا الكلية والأحكام ونحن مدعوون الى تجميع هذه الآثار والكشف عن القاعدة العمامة التى تربط بينها والى اختيار المنهاج الذى نصل اليه فى ضوء الكليات الاسلامية المتفق عليها ومن هنا فاننا نقول اننا نقوم بعملية اكتشاف وليس بعملية تكوين .

وقبل أن نخطو نحو تقرير الوسائل والأدوات أو فننقل المهارات التى لا بد أن تكون بامكاننا حتى نسير فى طريق اكتشاف القاعدة العمامة للنظرية فاننا بحاجة الى أن نجيب من الناحية المنهجية على بعض الاسئلة وعلى رأسها : هل هناك دليل يقينى على وجود الجانب أو النظام الاقتصادى فى الاسلام كدين ؟ .

ونبدأ بالاجابة على هذا السؤال من القاعدة التي اتفقنا عليها وهي أننا نفكر من منطلق عقائدي
... فلنحاول أن نلتقط من الكتاب الكريم بعض تعاليمه التي تؤكد للاخرين ذلك الربط بين الاسلام
كدين وبين المظاهر والعوامل الاقتصادية . كما سنحاول أن نورد من السنة الشريفة أيضا ما يؤيد
ذلك الارتباط بصفة كلية وتمثيلية فقط حيث نستكمل الخصائص بشيء من التفصيل النسبي
عند ذكر الأدلة من القرآن الكريم والسنة المطهرة .

فاذا كان موضوع وسائل اشباع الحاجات مثلا من أهم الموضوعات التي يعالجها علم الاقتصاد
فإننا نجد في كتاب الله العزيز ما يشير الى وفرة هذه الموارد ويقرر أن الله قد حشدها للانسان :

قال تعالى :

« الله الذى خلق السماوات والأرض ، وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا
لكم ، وسخر لكم الفلك لتجرى فى البحر بأمره ، وسخر لكم الأنهار ، وسخر لكم الشمس والقمر
دائبين ، وسخر لكم الليل والنهار ، وآتاكم من كل ما سألتموه ، وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها
ان الانسان لظلوم كفار » (١) .

وقال تعالى :

« ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفا ألوانها ، ومن الجبال جدد بيض
وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود ، ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه كذلك . انما
يخشى الله من عباده العلماء ان الله عز وجل غفور » (٢) .

قال تعالى :

« هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا » (٣)

وقال تعالى :

« ذلكم الله ربكم لا اله الا هو خالق كل شيء » (٤)

واذا كان المال والعمل هما ركيزتا النظريات الاقتصادية باعتبارهما مصدر كل حاجيات الحياة

(١) ابراهيم : ٣٢ - ٣٤

(٢) فاطر : ٢٧ - ٢٨

(٣) البقرة : ٢٩

(٤) الانعام : ١٠٢

ناننا نجد في كتاب ربنا الكثير من الآيات التي تتحدث عن المال وعن سياسته وطرق توزيعه :

- قال تعالى : « آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » (١) .
- وقال تعالى : « ولا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل » (٢) .
- وقال تعالى : « لتبطلوا في أموالكم وأنفسكم » (٣) .
- وقال تعالى : « وآتوا اليتامى أموالهم » (٤) .
- وقال تعالى : « خذ من أموالهم صدقة » (٥) .
- وقال تعالى : « للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن » (٦) .
- وقال تعالى : « إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة » (٧) .
- وقال تعالى : « وفي أموالهم حق للسائل والمحروم » (٨) .
- وقال تعالى : « وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله » (٩) .

بل اننا لنجد التلخيص الكامل لعمليات الاقتصاد كلها في كلمة كلمة البيع التي نجدها في القرآن ، ذلك أن البيع يسبقه إنتاج وما يحيط بذلك الإنتاج من علاقات وهو في حد ذاته تعبير عن توزيع كما أنه يعقبه استهلاك وبذلك فان كلمة كلمة البيع في كتاب الله العزيز تعبر عن كل العمليات الاقتصادية في ايجاز وشمول . ومن المفردات المعجزة أيضا لما يدور من حوله كل بحث

(١) الحديد : ٧
(٢) البقرة : ١٨٨
(٣) آل عمران : ١٨٦
(٤) النساء : ٢
(٥) التوبة : ١٠٣
(٦) النساء : ٢٢
(٧) التوبة : ١١١
(٨) المائدة : ١٩
(٩) الأنفال : ٧٢

في الاقتصاد كلمة « الشيء » ولنا لنجد أن زيادة الشيء وردت في كتاب الله فيما يزيد على مائتين من الآيات .. منها قوله تعالى :

« وما أوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا وزينتها وما عند الله خير وأبقى أفلا تعقلون » (١) .

ولا يخفى أن كلمة (شيء) تشمل كل أنواع الرزق ، وحين تسبقها كلمة (من) دلت على شمولها لأي قدر من الرزق الذي ينتفع به قل أو كثير ، صغر أو كبير .

أما كلمة العمل فقد وردت في كتاب ربنا أكثر من ثلاثمائة مرة .

فاذا يمنا وجهنا شطر السنة النبوية الشريفة فاننا نجد الكثير من الأحاديث والأعمال التي تؤكد ذلك الربط بين الدين والاقتصاد ، ويكفي هنا أن نشير الى حديث وواقعة .

لما الحديث فهو قوله عليه الصلاة والسلام « لأن يأخذ أحدكم حبله ثم يمدو الى الجبل فيحطب فيبيع فيأكل ويتصدق خير له من أن يسأل الناس » (٢) .

وأما الواقعة فذلك الرجل الذي جاء يتسول ، فأشار الرسول على من حوله أن يدبروا للرجل ما يشترى به أدوات الاحتطاب ليذهب ويحطب . (٣) وقد كان عليه الصلاة والسلام أجود من الريح المرسلة ولكنه هنا في مجال التشريع يقوم بحل المسألة في نطاق ما نعرفه اليوم بمصطلحات العصر باسم الإنتاج .

- وإذا كان القرآن والسنة يعطيان هذه الأهمية للاقتصاد فلسوف تكون مهمتنا أن نستخلص منها عددا من الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الإسلامي على غيره .

(١) القصص : ٦٠ .

(٢) أخرجه البخاري ومسلم .

(٣) هذه الواقعة هي سبب الحديث السابق فالتوجيه النهي هنا بالعمل بالقول .

تعريف مختصر بالخصائص الخمس

ولماذا قدمت على غيرها ؟

خصائص الاقتصاد الاسلامى كثيرة ، وسوف يتناول هذا الكتاب منها خمس خصائص ، هى :
الاستخلاف ، والتشريع ، وكون الاقتصاد جزءا من كل ، وتكامله فى تلبية الحاجات الروحية
والمادية ، وتوازنه وعدله فى حماية حق الفرد والجماعة .

وهى خصائص ذات أوصاف تقتضى أن يكون لها أولوية فى الدراسة عما عداها .

ذلك أن الخصائص كلها تدور حول

« خاصة الاستخلاف » ثم يأتى بعض ما التصق بها من الخصائص الوصفية الشمولية باعتبارها من خصائص الفطرة التى ترد على الذهن بوصفها حين تذكر كما أرادها الله ، فتأتى مصاحبة لخاصية الاستخلاف عن طريق التداعى أو الالتزام .

وليس معنى ذلك أن بقية الخصائص لا تتصل اتصالا مباشرا بالاستخلاف وإنما يعنى — فقط — أن الاتصال المباشر بين هذه الخصائص الشمولية الوصفية بالاستخلاف أكثر بروزا ووضوحا ،
أو هي قريبة منها قرابة الدرجة الأولى كما يقولون .

وحتى يكون مقصدنا واضحا للقارىء مما نقول ، نود أن نذكر أن خاصية الاستخلاف ذاتها ،
قضت بها مشيئة الله فى فطرة الانسان قبل نشأته الأولى منذ تلقت الملائكة خطاب الله الذى حكاه
القرآن فقال :

« واذ قال ربك للملائكة انى جاعل فى الأرض خليفة » (١) .

فاذا تقررت خاصية (خلافة الانسان عن ربه) على هذا النحو الذى قضت به المشيئة العليا —
تكليفا وتكريما — للانسان ، فإنه يترتب على هذه الخاصية بالتبعية المباشرة كثير من الخصائص
الأخرى ، فى مقدمتها خاصية تشريعية يتميز بها الاقتصاد الاسلامى وحده على هذا النحو الجلى
الواضح ، ذلك أن خاصية الاستخلاف حاكمة بالضرورة ، أن يكون لدى الخليفة منهاج تشريعى
ينوب عن استخلافه فى تطبيقه والالتزام به ، من حيث ان القضية هنا قضية أمانة فى ادارة الحياة
وفوق ما يريده المالك الحقيقى الذى فوض الخليفة فى ادارتها نيابة عنه ، فاذا لم يوجد منهاج
تشريعى من لدن الله لم يكن حينئذ لخاصية الاستخلاف معنى معقول ، اذ على أى أساس يكون
التزام الخليفة أمام من استخلفه ؟

من هنا كان (وقف وظيفة التشريع للاقتصاد الاسلامى على الله سبحانه) خاصة يتميز بها الاقتصاد الاسلامى من جهة ، وهى فى نفس الوقت خاصة تلتصق التصاقا مباشرا بخاصية الاستخلاف .

ولكن هذه الخاصة الأخيرة ونعنى بها خاصة (التشريع الالهى للاقتصاد فى الاسلام) تستلزم خاصة أخرى تتبعها تبعية حتمية مباشرة توقعن طريق الالتزام والاقتضاء . فما دام (هو تشريع الله سبحانه) فذلك يستتبع حتما خاصة (العصمة من الخطأ) ، وهذا الاسترسال المتتابع لا يعنى أن الفرصة متاحة أمامنا كى يتضمن هذا الكتاب عددا أكبر من الخصائص التى تستلزمها خاصة الاستخلاف ، فذلك أمر لانتغياها فى هذا الكتاب ، وإنما ذكرنا خاصة (العصمة من الخطأ) لجرد التمثيل بها توضيحا لما نقول ، اذ ليس فى وسعنا أن نضمنها أو ما يماثلها فى درجة الصلة بالاستخلاف هذا الكتيب لاعتبارات تتعلق بضرورة التحكم فى تقسيم المنهج الى جرعات محددة لاتنوء بها قدرة الدارسين ، ولذا سنكتفى بالجيل الأول من الخصائص المتصلة بالاستخلاف ، أما جيل الأحناف من هذه الخصائص ، فله مجالاته الأخرى فى غير هذا الكتاب ، واذا كان هذا التوضيح كافيا بالنسبة الى درجة الصلة بين الخصائص التى سنتناولها وبين الاستخلاف ، فانه يطيب لنا أن ننبه الى صفة الشمول فى هذه الخصائص ، ذلك أن صفة الشمول التى تتصف بها الخصائص التى تحف بخاصية الاستخلاف ، تظهر فيها وتبرز بصورة أقوى وأوضح من ظهورها وبروزها فيما عداها من خصائص .

ويتضح انوصفان ، وهما : قرب الصلة بالاستخلاف ، والشمول عند ذكر الخصائص الخمس التى سنتناولها هذا الكتاب ، وهى كما يلى :

١ — خاصة الاستخلاف ، وهى أساس الصلة التى تنتظم كل الناس فى خلافتهم عن الله .

٢ — خاصة قصر وظيفة التشريع للاقتصاد الاسلامى على الله ، وهو تكليف شامل للجنس البشرى كله .

٣ — الشمول فى تلاحم الاقتصاد كجزء مع كل جوانب الاسلام الاعتقادية والعبادية والاجتماعية .

٤ — الشمول فى الوفاء بالاحتياجات الروحية والمادية .

٥ — الشمول للفرد والجماعة فى رعاية حق كل منهما فى توازن وعدل .

وهكذا نكتفى بهذه الخصائص تسهيلا وتيسيرا على الدارسين الملتزمين بمهناج محدد لاينرك لهم حرية التوسع فى جانب واحد كجانب الخصائص ، أما الذين يتسع وقتهم أو يأنسون فى أنفسهم رغبة فى التوسع وقدرة أكبر على التحصيل والاستيعاب فاننا نحيلهم على المجلد الثالث من الجزء

الشرعى للموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية فانهم واجدون هناك باذن الله مفاتيح كثيرة وهامة لعدد من الخصائص تساعد في المسيرة الى ما يبتغون .

أسأل الله العلى القدير أن ينفعنا والمسلمين وكل عباده وخلقه بالايمن والعلم والحكمة وأن يهبى لنا جميعا ما فيه خيرنا وخير الناس .

« سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين »
صدق الله العظيم

٠٠ د. أحمد عبد العزيز النجار

مدير المعهد الدولى للبنوك والاقتصاد الاسلامى
والامين العام للاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية

الخصائص الخمس

الباب الأول

الاستخلاف

الفصل الأول : الاستخلاف والحرية

الفصل الثاني : كيف تنمو مسؤوليات الخلافة بنمو الامكانيات والقدرات

الفصل الثالث : تكامل الامكانيات الخارجية مع الامكانيات الذاتية

للاستخلاف

الخاصية الأولى : الاستخلاف

أسباب الاهتمام بهذه الخاصية وتقديمها والتوسع في دراستها

هذه الخاصية لها من الأهمية ما يجعلنا نسلك اليها طريقا جديدا غير تقليدي ، فقد دأبت البحوث الاقتصادية عند الحديث عنها على الدخول المباشر بالأدلة النصية في الاستخلاف لكن آثرنا أن نبدأ بهذه الخاصية بداية فطرية مع النشأة الانسانية لعدة أسباب :

أولها :

أن خاصية الاستخلاف حين تلمس المجال الاقتصادي فإنها لاتخص المسلمين وحدهم ومن هذه الزاوية يكون الاستخلاف مبحثا انسانيا ينبغي عرضه على المتخصصين في الاقتصاد حيث كانوا ، فلقد يكون الاستخلاف هو طريقهم الى الاسلام العظيم .

ثانيها :

أنه من وظائف البحث تعميق الدراسة حول هذه الخاصية بالنسبة للاقتصادى المسلم نفسه ، لما لها من أثر حيوى على اتجاه المسلم ومسيرته العلمية والعملية .

وثالثها :

أن هذه الخاصية من الشمول بحيث يمكن أن تلمس آثارها في جميع الخصائص الأخرى للاقتصاد الاسلامى ، بينما نجد ما يتعارض معها أو يضادها في الاقتصاد الوضعى .

لذا فقد يطول الحديث في هذه الخاصية بغض الشئ ، وربما ساعد ذلك على الإيجاز في بعض الخصائص الأخرى بغض النظر عن الاهتمام الشكلى بالتقارب الكمي بين أحجام الأبواب والوحدات التقسيمية من حيث التنظيم إذ أن اهتمامنا ينصب أساسا على قدرة المعطاء العلمى من المضمون الحقيقى لأي وحدة في أقسام الموضوع .

ومن هنا فقد كان مدخلنا للاستخلاف من طريق (الحرية الانسانية) باعتبارها أول الملامح التي تؤهل الانسان للخلافة

• ثم تناولنا علاقة الخلافة بالنشأة الانسانية المبكرة •

وأخيرا عرضنا القدرات والامكانيات التي وهبها الله لعباده كي يتسنى لهم القيام بواجبات الخلافة على أكمل وجه •

الفصل الأول

« الاستقلال والحرية »

الحرية في الاسلام متسعة الجنبات ، كثيرة الأبواب ، ما يعنينا منها هنا هو ما يجعل الانسان أهلا لتحمل تبعه أعماله بمعنى أن يكون حرا في اختياره لأعماله ، حتى يكون استخلافه في عمارة الأرض موضوعا حقيقيا للحساب والمساءلة .

فالاختيار الحر اذن هو مانع الجبهه الآن من واقع نصوص الوحي قرآنا وسنة .

وحدثنا عن أبرز الملامح في حرية الاختيار الانساني ، فما ينبغي أن ننسى للحظة واحدة ، أن الحرية الانسانية نعمة من الله منحها للانسان كسائر النعم الكثيرة التي أنعم بها الله سبحانه على عباده .

وهي نعمة حق وصدق ، أعطاه الله لعباده كاملة الأركان تامة البنين ، وراءها النية والقدرة ، وبين يديها طرفا (1) كل متاح لها ويمكن من خير وشر ، والأمر كله من نية وامكاناتها ووسائلها في اطار الحادثات التي خلقها الله وأوجدها .

وكمالها وتمامها في هذا الاطار لا يتصل من قريب أو بعيد بمزاحمة القدرة العليا المطلقة ، وانما ليمنح الانسان الصلاحية والاستطاعة كي ينفذ التكليف التي يطلبها منه خالقه وموجده .

ومن أسباب كمال القدرة الانسانية في خاصية الاستخلاف تعدد كفايات الانسان ، وتآلف قدراته وهو أمر يمكن ملاحظته بمجرد النظر العابر .

ويهمنا أن نقول هنا للتذكير : أننا حين نذكر تعدد الجوانب وتآلف الأجزاء كي نعتبره كمالا في القدرة الانسانية ومشيتها فلا ننسى أن التعدد والتآلف والجوانب والأجزاء أمور تنتزه عنها تماما ذات الله وصفاته ، وإذا كانت هذه الاشياء آية كمال في الصوادث ، ودليل ابداع وجمال في نظامها ، فهي أمور محالة على الصفات القديمة فضلا عن كونها آية نقص تبطل نهائيا نسبتها الى الله بينما هي في نفس الوقت بالنسبة للانسان اعداد وتهيئة لاستخلافه .

(1) الطرفان المتعلقان للانسان هما فعل الممكن وتركه .

ومن النظر العابر نستطيع أن نلاحظ أن من جوانب القدرة الانسانية •

• ما هو عضوى أو مادى •

• ومنها ما هو عقى أو معنوى •

وكلاهما من حيث المبدأ أمر فطرى من نعمة الله سبحانه ومن خلقه وإيجاده يحتاج اليه المخلوقون وينفعهم ، فى خلافتهم عن الله سبحانه •

كما يمكن أن نلاحظ مع شىء من التأمل اليسير أن الله سبحانه جعل تكاليف الاستخلاف متكافئة مع مستوى القدرة الانسانية ، بل ويتفاوت الزامها للعباد وفق تفاوت أحجام قدراتهم ، والقاعدة القرآنية فى هذا واضحة :

• « لا يكلف الله نفسا الا وسعها » (١) •

وإذا كانت هذه القدرة الانسانية الصادئة المتعددة الجوانب المتكلفة الأجزاء متفاوتة فى مستوياتها وأحجامها ، فإن هذا التفاوت فى ذاته آية ابداع واتقان وكمال فى صنعة الله لها من حيث تنوع التخصصات فى الخلافة ، ودواعى فروض الكفاية التى تغطى كل أبعادها واحتياجاتها •

ولكن هذه القدرة مع ما فيها من أوصاف الكمال فى الحوادث فى مقدرة عاجزة وفقيرة لمن خلقها وأوجدها ، فصفت كمالها وتمامها فى الحوادث هى نفسها صفات احتياجها وفقرها لله خالقها وموجدها ، فلا تناظر البتة اذن بين القدرتين أو المشيئتين ، وهذه المخالفة التامة بين القدرتين كافية وحدها لنسف شبهة الجبر التى تتمحك بها العقول البليدة فى غباء شديد ، كى تغفلت من مسؤولية الخلافة والتراماتها •

بيد أن شبهة الجبر داخضة من الأصل لأنها تتنافى أساسا مع الحكمة العليا لاستخلاف الانسان ثم تكليفه ومجازاته ، وسنرى أن القرآن والسنة تظاهرا فى التأكيد على نفي هذه الشبهة مع اثبات المشيئة لله سبحانه ، دون أى تعارض بين هاتين الحقيقتين •

ان للاسلام منهاجا خارق الاعجاز فى استيعاب جوانب هذه القضية وتجليتها للناس كافة ، ونصوص القرآن والسنة تغطى الموضوع كله تغطية كاملة بما فى ذلك الشبهات المعقدة التى أثارها شطط العقل الانسانى فى مختلف العصور والدهور •

ولسوف يتبين لنا بعد استعراض بعض النصوص التي عالجت هذا الموضوع أن الحرية الانسانية أو الاختيار الحر ، أو ارادة الانسان ومشيتها ، وما يمت الى هذه الجهات بصلة مباشرة أو غير مباشرة ، جميعها أمور أبداعها الله على أروع وأتم ما يكون الابداع جمالا واعجازا لتحقيق وظيفة الخلافة .

ولكن علينا الا ننسى انها بالضرورة فقيرة ومحتاجة الى خالقها وموجدتها من جهة ، وهي من الجهة الأخرى تستطيع بمشيئة الله أن تختار وتقط ما تشاء ، ونصوص الوحي وحدها هي القادرة على أن تفسر لنا هذا الأمر ، تفسيرا يشرح الصدور ويقنع العقول وينير البصائر .

النشأة الانسانية وعلاقتها المباشرة بالخلافة

ان القول بالعقل وحده في طبيعة النشأة الانسانية اعمال للعقل في مجال خارج عن نطاق قدرته وطاقته ، فلا يزال العقل عاجزا عن مرفعة التاريخ الدقيق لشتى أنواع الحضارات التي وجد الانسان فعلا آثارها وأخضعها للدراسة والتي كانت من صنع آباءه وأجداده ، وما بضع آلاف من السنين بالشيء الذي يذكر في عمر الحياة، ومع ذلك فالانسان يقف عاجزا فيما هو دونها من السنين .

ولنأخذ مثلا أهرامات القدماء المصريين وهي اثر حضارى ذو شهرة عالمية منقطعة النظير وتولى دراسته وبعثه وتحليله علماء أفاضل من كل نوع وجنس ، وصور بأشعة (الليزر) في السنوات الأخيرة وهي من آخر ماتوصل اليه العلم ، ومع ذلك كله فلا تزال أسرار الهرم الأكبر عسية على عقل الانسان . وحتى هذه اللحظة لم يعطنا العقل حكما يقينيا عن الكيفية التي استخدمها بناء الهرم الأكبر في لصق أحجاره ، ولا يزالون يبحثون ويبحثون عن باقى حجراته ، حتى الوسيلة التي استخدمت في رفع أحجاره الثقيلة الى أماكنها العالية مجرد نظريات واستنتاجات يرجحها القائلون بها .

فكيف - والحال هذه - اذا أقحم العقل الانسانى نفسه في أعماق سحيقة من الماضى البعيد الذى صحب وجوده وخلقه ، تلك الفترة التي لم يشهدا لأنه لم يكن شيئا مذكورا ، ولقد قال الله سبحانه في شأن بعض خلقه حين تجاوز المشركون بأقذارهم حدود البشر :

(ما أشهدتهم خلق السموات والأرض ولا خلق أنفسهم) • (١)

واذن فان الذين قالوا بمعقولهم وحدها في طبيعة النشأة الانسانية كان لابد ان يجانبهم الصواب ، وكانت هذه المجانبية للصواب على حساب الانسان نفسه ، حيث مضت بهم الأفكار دون ضابط وكيفما اتفق ، فأساءوا للانسان ابلغ اساءة في أصله واستعداده وأخلاقه •

أما اساعتهم للانسان في أصله ، فمما زال الفكر الانساني في متاهات من الباطل ، حتى وصلت به هذه المتاهات الى الادعاء بأن الانسان قد يرتد في أصله الى عالم الحيوان والقردة •

وأما اساعتهم للانسان في أخلاقه واستعداده فقد حدثت حين ضل العقل فأقحم نفسه في الكتب السماوية السابقة على القرآن ، فحجب من نصوصها أو غير وبدل وأضاف ، فإذا (بالخطيئة) عند هؤلاء مغروسة في دم الانسان منذ عهد آدم ، وأسلمهم هذا الانحراف من ضلال الى ضلال فظلت اللعنة تلاحق ذرية آدم من فعلة لم يرتكبوها ، ثم تخلصت الانسانية من لعنات هذه الخطيئة بأسلوب أشد نكرا وغرابة ، حيث اهدى البشرية وخلصها فدائى ليس من أبناء آدم فيما يزعمون ، وانما هو ابن الاله نفسه ، تعالى الله عما يصفون ! • وهل من العدل أو الرحمة أن يعذب أحد هذا العذاب الأليم ثمنا لخطأ لم يرتكبه ؟

ولكن هكذا كانت خرافة الابن المصلوب التي اغتالت في طريقها مبادئ الحق والعدل والأخلاق لأنها اغتالت قبل ذلك وظيفة التفكير وجوهر العقل وتوجيه الوحي ، فكان طبيعيا أن تسقط بأصحابها في هذه الهوة السحيقة التي أفقدتهم التصور الصحيح في ثلاثة اتجاهات أساسية ، في صلة الانسان بربه وفي صلة الانسان بأنبيائه ، وفي صلة الانسان بنفسه •

١ - أفقدتهم الاعتقاد الحق في وحدانية الله سبحانه بصفة خاصة وفي كماله المطلق وتنزهه عن كل نقص بصفة عامة •

٢ - كما حرمتهم التصديق بنبوة سيدنا عيسى وسيدنا محمد عليهما الصلاة والسلام بصفة خاصة ، ومعرفة حق الأنبياء جميعا بصفة عامة •

٣ - وتبع ذلك أنهم فقدوا التصور الصحيح عن أنفسهم وعن الانسان من حيث النشأة وطبيعة الكرامة والخير والمسئولية وصلاحيته للخلافة عن الله جل شأنه •

وهكذا كان انقطاعهم عن القرآن الكريم الذي وعد الله بحفظه من التحريف والتغيير والتبديل . سببا في ضياع أئمن فرصة أتاحت لهم في معرفة العقيدة اليقينية عن الله وعن أنبيائه وخاتم كتبه وعن أنفسهم ، والأمر الأخير من هذه الأمور الثلاثة ، هو الذى يدور حوله الحديث هنا عن علاقة الاستخلاف ببداية النشأة الانسانية كما أنصفها الاسلام (١) .

وأول ما ينبغى التذكير به ، أن الميزة التى تتوفر فى تقييدنا بالنصوص القرآنية والنبوية هى تجنب الخطأ الذى وقع فيه غير المسلمين وبعض المسلمين الذين تابعوا غيرهم حيث لم يحسنوا التفريق بين ما يستقل العقل بأدراكه وما لا يستقل ، وبناء على هذا التفريق الضرورى تكون النصوص الدينية الصحيحة هى أهم وسيلة لاكتساب المعرفة الحققة عن بداية النشأة التى لا يملك التاريخ الوضعى وثائقها حيث يحتاج الانسان الى غيره حاجة ملحة ليقتص عليه كيف وجد .

ولكن اذا كانت هذه الميزة على جانب عظيم من الأهمية لتحصيل معلومات صحيحة عن النشأة الانسانية ، فما هى طبيعة هذه المعرفة الحققة ، وما نوعية معلوماتها الصادقة ، حتى تشكل عنصرا حيويا فى موضوع المسئولية من الجانب الانسانى الذى نعى بدراسته ؟

لعل الفكرة التى ألمحنا اليها آنفا عن المساءة التى لحقت بالانسان بالانتقاص فى أصله ، والطمع فى استعداده الأخلاقى ، تشير الى جواب هذا السؤال . ذلك أن الانسان يبدو على غير هذا النحو من خلال النصوص الاسلامية فى القرآن والسنة ، فهما يثبتان بما لا يدع مجالا للشك أن الاستعداد الفطرى للانسان استعداد أخلاقى ممتاز يؤهله لواجبات الخلافة ، كما يثبتان انسانية الانسان منذ خلق .

قال تعالى :

« يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها ، وبث منها رجالا كثيرا ونساء » . (١)

ومعنى ذلك : أن الانسان كائن مهيا للخير بقطرته الطاهرة .

وأن الانسان عريق الجذور فى المسئولية منذ نشأته ، فلم يتوسط نشوءه ارتقاء خرافى من طور القرده أو غيرها .

(١) انظر ابن قيم الجوزية فى كتابه « مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والارادة » ج ١ ص ٢ - ٤ ، ط اولى ١٣٢٢ هـ .

(٢) النساء آية : ١ .

وهذا ادعى بالطبع كى يجعل من الانسان كائنا مهياً للمسئولية وجديراً بالخلافة ، بدل أن نكبله - زوراً وبهتاناً - بالخطيئة التى تسرى فى دمه ، واللعنة التى حاقت به وبجنسه ، ومذلة الاعتراف بأسراره لغير الله سبحانه ، بهـدف تخليصه من آصار الأوزار بأسلوب مزر ومغتمعل وغير معقول ينتحل فيه مخطيء حق المغفرة لمخطيء مثله ، فهل بعد هذا الانحراف والفساد فى التفكير انحراف أو فساد ؟

لقد جاء الاسلام غنياً بنصوص الوحي التى تمحو عن الانسان أمثال هذه المثالب المشينة ، وترد له وضعه واعتباره وكرامته .

فمن حيث المبدأ العام لكرامة الانسان ومنزلته بين سائر المخلوقات والكائنات نجد قول الله سبحانه :

« ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً » (١)

فالتكريم والتفضيل والحمل فى البر والبحر والرزق الطيب كل ذلك سلع اقتصادية وحاجات مادية ومعنوية بأى مقياس اقتصادى فى القديم والحديث .

وقد استدل بهذه الآية الكريمة على أفضلية جنس البشر على جنس الملائكة كما قال المفسرون .

فمن عبد الله بن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم قال :

« ان الملائكة قالت : ياربنا أعطيت بنى آدم الدنيا ، يأكلون ويشربون ويلبسون ، ونحن نسبح بحمدك ولا نأكل ولا نشرب ولا نلهو ، فكما جعلت لهم الدنيا فاجعل لنا الآخرة ، قال : لا اجعل صالح ذرية من خلقت بيدي كمن قلت له كن فكان » (٢)

وقد ذكر الامام ابن كثير بعض الآثار التى تشبه هذا الحديث عن ابن أبى حاتم بسنده عن عبد الله بن عمر . وذكر أن شبيباً لهذا الأثر رواه أيضاً الامام عثمان بن سعيد الدارمى فى كتابه (الرد على الجهمية) وذلك عند تفسيره لقول الله سبحانه :

« والسابقون السابقون أولئك المقربون فى جنات النعيم » (٣)

(١) سورة الاسراء : ٧٠

(٢) رواه المحقق الطبرانى وأخرجه عبد الرازق عن زيد بن اسلم وموقوما وابن عسكرك عن أنس بن مالك جرفوعاً .

(٣) سورة الواقعة : ١٠ - ١٢

ونجد أيضا في مقام تكريم الانسان قوله تعالى :

« والتين والزيتون وطور سينين ، وهذا البلد الامين ، لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم » (١) .

وقوله تعالى : « لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم » جواب القسم أى خلقنا جنس الانسان في اعدل قامة ، وأحسن صورة ، مكمل بالعقل والمعرفة ، ومتصفا بالحياة والعلم ، والارادة والقدرة والسمع والبصر والكلام والتدبير والحكمة (٢) .

وأوضح وأصرح في الدلالة على فضل آدم عليه السلام آيات سورة البقرة ، فعند قوله تعالى :

« وعظم آدم الأسماء كلها » (٣)

قال الامام ابن كثير :

هذا مقام ذكر الله تعالى فيه شرف آدم على الملائكة .

وفي تفسير هذه الآية روى الامام البخارى :

عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« يجتمع المؤمنون يوم القيامة فيقولون لو استشفعنا الى ربنا فيأتون آدم فيقولون : أنت أبو الناس خلقك الله بيده ، وأسجد لك ملائكته ، وعلمك أسماء كل شيء فاشفع لنا الى ربك » الخ (٤) .

وعند قوله تعالى :

« واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا » (٥)

(١) سورة التين : ١ - ٤

(٢) (التقويم) : التثقيف والتعديل (كتاب صفوة البيان في معاني القرآن المشيخ هسني مخروف) .

(٣) البقرة : ٢١

(٤) لخرجه البخارى عن أنس بن مالك ورواه مسلم والنسائي وابن ماجه .

(٥) البقرة : ٢٤

قال ابن كثير :

وهذه كرامة عظيمة من الله تعالى لآدم امتن بها على ذريته حيث أخبر أنه تعالى أمر الملائكة بالسجود لآدم ٥١ •

من هذه النصوص القرآنية والنبوية وتمسيرها يتضح يقينا أن الاسلام ينظر للانسان نظرة كريمة منذ نشأته ، وهذه النظرة تتفق مع الواقع والفطرة ، وهي من حيث المبدأ تشهد للانسان بأنه خلق على درجة من الرقى والرفعة بل وتفوقت في أول انسان على الملائكة وهم من هم منزلة ومكانة عند الله سبحانه ، ويكفى أن الله قد اصطفى من الناس أنبياء ورسلا ، وهم المتكلمون عن الله سبحانه •

وإذا كان هذا من حيث المبدأ العام يؤهل الجنس البشرى لتحمل أرقى درجات المسؤولية ممثلة في الخلافة ، فانه من حيث التفصيل عن طبيعة النشأة الانسانية وردت النصوص الكثيرة الصريحة التي تقطع بتحمل الانسان للمسؤولية على وجه دقيق ، ونختار من هذه النصوص طائفة من الآيات والأحاديث نبداً منها بقول الله سبحانه :

« انا عرضنا الامانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الانسان انه كان ظلوما جهولا » (١) •

قال ابن عباس : يعنى بالامانة (الطاعة) ، وكذلك قال آخرون وعنه أنها : (الفرائض) وتابعه مجاهد والضحاك والحسن البصرى •

وقال قتادة : الامانة : (الدين والفرائض والحدود) :

وقال زيد بن أسلم : هي الصلاة والصوم والاعتسال من الجنابة •

وعلق ابن كثير على هذه الآراء بقوله : وكل هذه الأقوال لا تتأني بينها ، بل هي متفقة وراجعة الى أنها التكليف ، وقبول الأوامر والنواهي بشرطها •

وقد أورد الشيخ مخلوف تلخيصاً جيداً لاتجاهات بعض المفسرين في الآية فقال :

(عرضنا الأمانة) : هي التكاليف والفرائض، أو كل ما يؤتمن عليه من أمر ونهى ، وشأن دين أو دنيا وسميت أمانة لأنها حقوق أودعها الله المكلفين واثمتهم عليها ، وأوجب عليهم مراعاتها والمحافظة عليها ، وأداءها من غير اخلال بشيء منها

ونقل القرطبي عن القفال وغيره أن العرض في الآية ضرب مثل ، أي أن هذه الأجرام على عظمتها لو كانت بحيث يجوز تكليفها لثقل عليها تقلد الشرائع لما فيها من العقاب والثواب ، أي أن التكليف أمر حقه أن تعجز عنه السموات والأرض والجبال ، وقد حمله الانسان وهو ظلوم جهول لو عقل وفي القرآن من ضرب الأمثال كثير .

وقيل : الآية من المجاز ، أي أنا إذا قايسنا ثقل الأمانة بقوة السموات والأرض والجبال رأينا أنها لا تطيقها ، وأنها لو تحملت لأبت وأشفقت ، فعبّر عن هذا بعرض الأمانة ، كما تقول : (عرضت الحمل على البعير فأباه) وأنت تريد : قايست قوته بثقل الحمل فرأيت أنها تقصر عنه (١) .

ولا يخفى أن الاتجاه الأول لا يخرج عن النقول التي أوردها ابن كثير وأضفاف عليه أن يكون في الآية ضرب من التمثيل أو المجاز وسيأتي تعليقتنا على ذلك بعد الفراغ من ذكر بقية النصوص ان شاء الله .

ومن هذه النصوص الكريمة قوله تعالى :

« واذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الأرض خليفة » (٢)

خليفة : هو من يخلف غيره وينوب منابه ، فهي فعيل بمعنى فاعل والتاء فيه للمبالغة .

والمراد به آدم عليه السلام ، لأنه كان خليفة لله في الأرض وكذلك سائر الأنبياء استخلفهم الله تعالى في عمارة الأرض وسياسة الناس ، وتكميل نفوسهم ، واجراء أحكامه عليهم وتنفيذ أوامره فيها .

وقيل : آدم وذريته ، لأنه يخلف بعضهم بعضا في عمارة الأرض واستغنى بذكره عن ذكر ذريته لكونه الأصل (٣) .

(١) صفوة البيان لمعاني القرآن للشيخ حسنين مخلوف .

(٢) سورة البقرة : ٣٠ .

(٣) صفوة البيان لمعاني القرآن للشيخ حسنين مخلوف .

لكن هذا الرأي الذى نقله الشيخ مظلوم وجعله أصل المسألة المراد من الخليفة لم يرتضه الامام ابن كثير ، ونفاه نفيا قاطعا فقال :

وليس المراد هاهنا بالخليفة آدم عليه السلام فقط كما يقول طائفة من المفسرين ، اذ لو كان ذلك لما حسن قول الملائكة :

(أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء؟)

فانهم أرادوا ان من هذا الجنس من يفعل ذلك .

ثم أورد ابن كثير عدة آراء في معنى الخلافة وفي كيفية علم الملائكة بالفساد وسفك الدماء .

وسواء كانت الخلافة التى أرادها الله للناس عن الله سبحانه ، أو هى خلافة الناس قرنا بعد قرن ، وجيلا بعد جيل ، أو هى خلافة الناس لأوادم سبقوهم ، أو — حتى — للجن كما ذكر ابن جرير عن ابن عباس .

سواء كان هذا أو ذاك فان للخلافة ما يقتضيها من مسئوليات الخلافة وتبعاتها ، وعليه فالآية الكريمة نص صريح ومباشر فى أن الجنس البشرى — كان أهلا للمسئولية منذ هذه النشأة ، وهذه المسئولية وحديث الله تعالى عنها للملائكة كانوا ولا شك سابقين على وجود الانسان نفسه ، ولذلك قال ابن كثير :

يخبر تعالى بامتثانه على بنى آدم بتتويبه بذكرهم فى الملائكة على قبل ايجادهم بقوله :

« وأذ قال ربك للملائكة ٠٠ » ا ه .

على أن سياق القصة فى سورة الحجر فيه خطاب للملائكة بأن خلق آدم سيكون بعد مخاطبة الله سبحانه للملائكة ، والدلالة التى نركز عليها من سبق خطاب الله للملائكة عن خلق آدم هى أن الانسان كان أهلا للمسئولية والخلافة منذ هذه النشأة .

قال تعالى :

« فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين » (١) .

بل هناك نصوص أخرى متخصصة في دلالتها على أن الناس جميعا يولدون أطهارا انقياء • من ذلك قوله تعالى :

« فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون » (١) •

والفطرة : قابلية الدين الحق والتهيؤ لادراكه أو هي دين الاسلام والتوحيد ومعنى (فطر الناس عليها) : أن الله سبحانه خلقهم قابلين الدين الحق غير نابين عنه ، منساقين اليه اذا خلوا وأنفسهم دون أن تعترضهم الأغواء والموساس (٢)

ويفسر ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« ما من مولود يولد الا على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه .. » (٣) •

بل ويعالج الاسلام قضية الجهد والمسئولية وكتابتها على المخلوقين ، فقد روى البخارى عن على بن أبى طالب قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بقيع الغرقد فى جنازة فقال :

« ما منكم من أحد الا وقد كتب مقعده من الجنة ومقعده من النار » •

فقالوا : يا رسول الله أفلا نتكل ؟ فقال :

« اعملوا فكل ميسر لما خلق له »

ثم قرأ :

« فأما من أعطى واتقى ومسددق بالحسنى فسنيسره لليسرى ، وأما من بخل واستغنى وكذب

بالحسنى فسنيسره للعسرى » (٤) •

ويخطئ خطأ بالغا من يظن أن هذا الحديث يتعارض مع تمام اهلية الانسان لمسئولية الخلافة ذلك أنه مسوق للحث على العمل بمقاصد ثلاثة :

(١) سورة الروم : ٢٠

(٢) مغلوب فى صفوة البيان

(٣) المرجع البخارى ومسلم

(٤) سورة الليل : الآيات من ٩ الى ٩

أولها : تحذير أصحاب العمل الصالح من المفاجآت التي تحبب العمل ، وهنا •
ينتفى تماما خطر الغرور والكبر والنفساق والرياء وسائر الأمراض الباطنية التي قد تعرض
مرتكبها للطرد وسوء الخاتمة •

وثانيها : اثاره الأمل في نفوس الذين أسرفوا على أنفسهم حين يبشرهم الرسول صلى الله عليه
وسلم بإمكان تبديل أمورهم من ذل المعصية الى عز الطاعة حيث تنشط عزيمتهم وتقوى ارادتهم
فيتغير سلوكهم من الشر الى الخير ومن الفساد الى الصلاح في لحظة حاسمة •

وثالثها : لفت نظر الطائعين والعصاة الى الله • فاللجوء اليه سبحانه يفضى دائما الى اثاره
القدرات والامكانات نحو ما يرضى الله وبعدها عما يغضبه •

وهذه المقاصد الثلاثة تثير في الانسان ملكة المسؤولية الراشدة التي تتجه بصاحبها الى صراط
الله المستقيم •

بل وهناك نص قرآني يعود بقضية المسؤولية الى ما هو أعمق من أطوار الأجنة في بطون أمهاتها
وذلك في قوله تعالى :

« واذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا
بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا غافلين » (١) •

ويقول الامام ابن كثير : يخبر تعالى أنه استخرج ذرية بنى آدم من أصلابهم شاهدين
على أنفسهم أن الله ربهم ومليكهم وأنه لا اله الا هو كما أنه تعالى فطرهم على ذلك وجبلهم
عليه •

وقد اعتمد ابن كثير في تفسيره للآية على آية سورة الروم السابقة •

كما أورد أحاديث المولد على الفطرة ، ومنها ما رواه ابن جرير عن الحسن بن أبي الحسن عن
الأسود بن سريع من بنى سعد قال : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع غزوات ،
قال : فتناول القوم الذرية بعد ما قتلوا المقاتلة فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاشتمد عليه ثم قال :

« ما بال أقوام يتناولون الذرية ؟ »

فقال رجل : يارسول الله ألبسوا أبناء المشركين فقال :

« ان خياركم أبناء المشركين ألا انها ليست نسمة تولد الا ولدت على الفطرة ، فما تزال عليها حتى يبين عنها لسانها ، فأبواها يهودانهمـا وينصرانها » .

قال الحسن والله لقد قال الله في كتابه :

(واذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم) الآية (١) .

ومنها مرواه الامام أحمد عن أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ويقال للرجل من أهل النار يوم القيامة : رأيت لو كان لك ما على الأرض من شيء أكتبت مفتديا به ؟ قال : فيقول نعم . فيقول قد أردت منك أهون من ذلك . قد أخذت عليك في ظهر آهم الا تشرك بي شيئا فأبيت الا أن تشرك بي » (٢) .

ونستطيع أن نخلص من هذه النصوص وما يماثلها بأن المسئولية مركوزة في طبيعة النشأة الانسانية وأنها محاطة بسياج من العناية والرحمة والتكريم باستخلاف الانسان عن خالقه .
وانه لاعبرة بأى انحراف فكرى يفتقص من قدرة هذه الفطرة التى لاتقبل التغيير والتبديل .
وأن القول بغير ذلك مجاف للحقيقة والصواب ، فهكذا خلق الله فطرة الناس ولا تبديل لخلق الله .

وقفة عند هذه النصوص

في النصوص التى سبق ذكرها تكمن قاعدة انطلاقنا الى دعوات الاستخلاف ومسئوليته .
ولا نزال نذكر من النصوص التى سبقت أموراً ثلاثة :

(١) وقد رواه الإمام أحمد عن اسماعيل بن علي بن يونس بن عبيد عن الحسن البصرى به ، والخرجه النسائى في سننه من حديث بن هشيم بن يونس بن عبيد عن الحسن فقال : حدثنى الأسود بن سريع فذكره ، ولم يذكر قول الحسن البصرى واستحضره الآية عند ذلك .

(٢) لخرجه الشيخان في الصحيحين من حديث شعبه به .

١ — كلمة (الأمانة) التي وردت في آية سورة الأحزاب وفسرها العلماء تفسيراً نقلياً ،
بالتكاليف والفرائض ، أو الطاعة أو الدين والحدود أو الصلاة أو الصوم والطهارة •

وتفسيراً عقلياً لغوياً يتجه إلى ضرب المثل والمجاز •

٢ — كلمة (خليفة) في آية سورة البقرة التي قال الله فيها :

« واذ قال ربك للملائكة انى جاعل فى الارض خليفة » •

وما نقلناه آنفاً من آراء العلماء فى معنى الخلافة ، وهل هى خلافة عن الله سبحانه أم عن

الناس بعضهم لبعض ، أم عن أوادم آخرين ، أم عن الجن ؟ •

وما تبع ذلك من سؤال الملائكة لله سبحانه :

« اتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ؟ » •

وما تضمنه جواب هذا السؤال من تعليم آدم جميع الأسماء وعرضها على الملائكة وعجزهم

عن معرفتها وأنباء آدم بها ••

٣ — الاثهاد فى آية الأعراف التي قال الله سبحانه فيها :

« واذ اخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم الست بربكم قالوا

بلى •• » •

والآراء التي وردت فى معنى الاثهاد هل هو اخذ الميثاق فى عالم الذر أم هو الفطر على

التوحيد ••• الخ •



هذه نصوص ثلاثة دارت حولها أبحاث كثيرة ، وليس هذا السبب وحده هو الذى دعانا

لاختيارها دون غيرها لتكون قاعدة انطلاقنا للحديث عن مواهب الاستخلاف من امكانات

معنوية ومادية •

وانما كان سبب الاختيار الأصيل أننا نرى فى هذه النصوص التي تعددت حولها الآراء مفتاحاً

أساسيا لنعمة الحرية التي أكرم الله بها الانسان ، وكانت له في نفس الوقت أعظم بلاء وأخطر امتحان باستخلافه عن الله •

وتوضيح هذا الرأي في بساطة وايجاز أن كل التوضيحات والتفاسير النقلى منها والعقلى لهذه النصوص تدور كلها في الأمر حول الحرية الانسانية بصفة مباشرة •

١ - فكلمة (الأمانة) التي فسرت بالتكليف والفرائض ونحوهما تارة أو بالتمثيل تارة أخرى ، نستطيع القول باطمئنان وثقة عن هذه التفاسير أنها تنتهى كلها بلا أدنى شك الى (الحرية الانسانية) ، بمعنى أن مسئولية التكليف والفرائض والأحكام الاسلامية العامة - أيا كان المنوب عنه وسواء كان على سبيل المجاز أو الحقيقة لايتأتى تصور هذه المسئولية بطرفيها من طاعة ومعصية الا من كائن منح حرية القبول والرفض ، والأمانة بهذا الاعتبار هي حسن استعمال هذه الحرية ازاء الوحي الالهي وما تضمنه من تعاليم ، فالحرية اذا هي الأصل الذى يكون به المرء أمينا أو غير أمين على ما استخلف عليه ، وبها يتحدد موقف الانسان من التكليف والفرائض وهذا التفسير لاينافى التفاسير التي قال بها المفسرون لأنها اصل لها وهي فرع عنها •

ويتبين صواب هذه النظرة حين ننظر في كلمة (الطاعة) كتفسير للأمانة ، فاننا نراها بحاجة الى أوصاف تحددتها حتى تنطبق على الانسان الذى حملها فقط (١) • (وحملها الانسان) لأن الملائكة يتصفون بالطاعة ، فهم لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون ، بل والكائنات من أرض وجبال وسماء مطيعة لله مع أن القرآن قال عنها فأبين أن يحملنها •

وسنجد أن الوصف الذى ينبغى وصف الطاعة به كى تكون خاصة بالانسان سيعود بالأمر الى (الحرية) حتما فان الوصف الضرورى أن نقول : الطاعة عن اختيار ، أو الطاعة مع استطاعة عدمها أو مع القدرة على اختيار المعصية • هذا من جانب •

أما الجانب الآخر : فهل يعقل إذا كانت الأمانة بمعنى الطاعة أن يقول القرآن عن حمل الطاعة :

« انه كان ظلوما جهولا » •

فاذا قيل : لتكن الأمانة التكليف والفرائض •

(١) لا يغيب عن الأذهان ان الجن مخاطبون بالتكليف لكنهم غير مقصودين في هذه الآية الكريمة ونحن بصدد الحديث عن المسئولية الانسانية •

قلنا : اذن فقد اقتربنا الى (الحرية) بصورة مباشرة فقد سبق أن بينا أن مسئولية التكاليف والفرائض لايتأتى تصورهما في الاسلام الا من كائن منح حرية القبول أو الرفض • أو بعبارة أخرى : النجاح أو الفشل في أداء أمانة الخلافة عن الله •

على أننا نكرر أن الذى نفعله هو مجرد تحرير للأصل الذى تعود اليه هذه المعانى (١) ، بمعنى أننا نسلم بأنها من لوازم هذا الأصل أو من جزئياته ، ونحن لانقف منها موقف الرفض أو الخصومة بل هى الطريق الطبيعى الذى يودى بنا الى أصولها المركوزة فى الحرية ومن هنا قلنا أننا ولا زلنا نقول :

الحرية اذن هى الأصل الذى يتحدد به موقف الانسان من تكاليف الخلافة وواجباتها •

٢ - ويزيد من وضوح هذا الرأى النظر الى كلمة (خليفة) وما تبعها من سؤال الملائكة واجابتهم • فطبيعة الخلافة أو الانابة أن يتصرف الخليفة أو النائب بهذه الوكالة عن المنوب عنه وكأنه هو الذى يتصرف ، ومن المناسب هنا أن نقرر مسألة طالما أثارها العلماء وهى من أين للملائكة العلم بأن هذا الخليفة سيقع فى شئ من الافساد فى الأرض وسفك الدماء وحين يتم تقرير هذه المسألة يتضح بصورة أكثر جلاء ارتباط الحرية الانسانية باستخلاف الانسان فى الأرض •

فاذا عدنا الى السؤال التقليدى عن المصدر الذى علم الملائكة عن طريقة الافساد وسفك الدماء وجدنا أن مفتاح الاجابة على هذا السؤال يكمن فى أمر بدهى عند الملائكة وان ذهل عنه الكثير • لشدة ما لابسه من ظهور •

ذلك أن كائنا غير الله مهما كان شأنه ، لا بد أن يعتره شئ من الخطأ قليل أو كثير اذ أعطى حق التصرف بحرية لسبب بسيط جدا وهو : أن الكمال لله وحده وغير خاف أن الملائكة عباد مكرمون وهم خلق تخصصوا فى تقديس الله سبحانه وتوحيده وتسبيحه وتنزيهه وهم بطبيعتهم مجبولون مفظورون على الطاعة ، لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون ، وعباد هذا شأنهم فى معرفة كمال المخلوق جل فى علاه يدركون على الفور والبداهة أن ماسوى الله عار عن الكمال المطلق فاذا ما أعطى قدرا من حرية الاتجاه والسلوك فستكون نتيجة هذا السلوك والاتجاه متجانسة مع صفاته

(١) أى معانى التكاليف أو الفرائض أو الطاعت الخ •
(٢) جاء فى شرح الامام البيهقورى على جوهرة التوحيد عند قول المتلقى (فكل من كلف شرعا ... الخ) ما يأتى : كل من كلف أى كل فرد من المكلفين من الانس والجن دون الملائكة ولو قلنا بتكليفهم انما هو بالنسبة الى غير معرفة الله تعالى لانهما جبلية لهم فليس فيهم من يجهل صفات الله تعالى كما فى الجن والانس ولذلك قال الله تعالى (شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولو العلم) فلم يطلق الأمر كما اطلقه فى الملائكة •
حاشية البيهقورى على الجوهرة ص ١٨ طبعة دار احياء الكتب العربية) .

الحادثة ، ولذلك ليست القضية هنا قضية غيب علمته الملائكة حتى يدور جدل عن الطريقة التي علموا بها هذا الغيب اذ يكفي أن يخبرهم المولى سبحانه بأنه جاعل في الأرض (خليفة) أى كائن له بواقع الاستخلاف نوع ما من الحرية • يكفي ذلك لاحداث مقارنة فورية عند الملائكة بين الخليفة الحادث وما يتوقع من عجزه ونقصه وبين المستخلف القديم وما يعرفون من حكمته وكماله ، وتكون نتيجة هذه المقارنة لامحالة حكما بدهيا بوقوع خلل من هذا الخليفة يصل الى حد الافساد وسفك الدماء عند البعض منهم في أقل تقدير •

واذن فالمشكلة التي سأل عنها الملائكة هي مشكلة الحرية التي ستمنح لهذا المخلوق الحادث بحكم مقتضيات استخلافه وادراكهم الحق أن وراء هذه الحرية الحادثة صفات يصحبها نقص الحدوث وعجزه وأخطاره ، وهذا الذى عرف للملائكة بداهة عقيدة حق تفرق بين الخالق والمخلوق وبين الحادث والقديم وسياق الآيات يمضى حثيثا مع هذا التحليل ، ولولا حذر الاستطراد لمضينا مع هذا السياق الواضح الى آخر الشوط ، ولكن يكفي أن نقول : ان خطاب الله للملائكة في ختام الآية بعد سؤالهم لله : « أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ؟ » •

« قال انى أعلم ما لا تعلمون » هذا الخطاب لايشير من قريب او بعيد الى أن في سؤال الملائكة أى نقطة من الضعف التي تعتري البشر والملائكة عصمهم الله من الخطأ ، فلا هم اعترضوا على الله سبحانه بهذا السؤال ، ولا هم نفسوا على آدم (حاشا لله أن يفعلوا ذلك) غير أن الجانب السلبي في الحرية الحادثة — وهو أمر معلوم ومسلم بالضرورة — أخفى عليهم الجوانب الايجابية في هذه الحرية الحادثة — وهو أمر لم يحطهم الله بعلمه — فما كان لهم الا أن يسألوا الله سبحانه ، مجرد سؤال برىء خالص من كل عيب ، فان من المحال أن يتصف سؤال الملائكة الا بما يليق بتقديسهم لله جل جلاله •

على هذا الأساس سألوا ربهم :

« أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك » (١) •

وعلى هذا الأساس أجيبوا :

« انى أعلم ما لا تعلمون »

وحين علموا قالوا :

« سبحانه لا علم لنا الا ما علمتنا انك أنت العليم الحكيم » •

فأثنى الله على نفسه بما هو له أهل :

« ألم أقل لكم انى أعلم غيب السموات والأرض ، وأعلم ما تبدون وما كنتم تكتمون » (١) .

وأيا ما كان الأمر فهذا الحوار بين الله وملائكته انما كان أساسا لظهار جوانب الخير فى الانسان لبيان أهليته للخلافة ، والكشف له سلفا عن أوليائه وأعدائه ومن هنا كانت نتيجة هذا الحوار ذلك الموقف الذى يبين طاعة الملائكة لله سبحانه ونوع صلتهم بآدم وأبنائه حيث سلموا بصلاحيه آدم وأبنائه للخلافة .

« واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا » (٢) .

وفى الجهة الأخرى يبين معصية ابليس وجنوده لله سبحانه ونوع صلتهم بآدم وأبنائه :

« الا ابليس ابى واستكبر وكان من الكافرين » (٣) .

اذن فقد علم الملائكة أن لله حكمه فى استخلاف الانسان ، ووقفوا وفتتهم الايجابية فى اعانة الانسان على هذه الخلافة . بينما جسد ابليس هذه الحكمة ، وتمرد على استخلاف الله لآدم .

وهكذا بدأت محاولات ابليس فى الكيد للانسان :

« وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلامنا رعدا حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين . فأزلهما الشيطان عنها . » (٤)

وبعد جولة واسعة لابليس مع أجيال من ذرية آدم من بنى اسرائيل عادت الوحيدة الموضوعية لسورة البقرة كى تذكرنا من جديد بصحة الملائكة وموالاتهم ، وتمذرنا من معاداتهم :

« قل من كان عدوا لجبريل فانه نزله على قلبك بانن الله مصدقا لما بين يديه وهدى وبشرى للمؤمنين ، من كان عدوا لله وملائكته ورسوله وجبريل وميكال فان الله عدو للكافرين » (٥) .

(١) البقرة : ٢٣

(٢) البقرة : ٢٤

(٣) البقرة : ٢٤ ، ٣٦

(٤) البقرة : ٣٥

(٥) البقرة : ٩٧ - ٩٨

لقد ترك للإنسان أن يختار بين أحبائه وأوليائه من الملائكة وبين أعدائه من إبليس وأعدائه . وكان هذا المظهر من مظاهر الحرية ، واحدا من الدواعى الأساسية التى سأل عنها الملائكة المكرمون حين أعلمهم الله باستخلافه للإنسان .

٣ — تبقى التفسيرات التى ذهب اليها المفسرون لآية الأعراف :

« واذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا ... » وللأحاديث النبوية الشريفة التى ذكرناها هناك .

وهل المراد بالأشهاد المأخوذ من قوله تعالى : (وأشهدهم على أنفسهم) فطرهم على التوحيد أم أخذ الميثاق ؟

وسواء كان هذا أو ذاك ، فلا شك أن مزيدا من تأكيد الحرية يضيفه أى من التمسكين للإنسان الذى استخلفه خالقه .

فمع احتمال كون (الأشهاد) فطرا على التوحيد يبدو تأكيد الحرية الإنسانية فى رؤيتنا لكثرة كاثرة من الناس يمضون فى اتجاه مضاد لهذه الفطرة بحرية كاملة دون أن يعترض طريقهم ملك أو قدر ، وتلك لعمرى حرية مفرقة فى التحدى والتمرد والعصيان ، وسيتحمل أصحاب تبعاتها مسئوليتها . لكن تبقى مع ذلك دلالتها على قدرة الإنسان وحرية فى أن يولى وجهه الوجهة التى يريد ، حتى لو كانت مخالفة لشريعة الله سبحانه ، متكررة لما تقتضيه أمانة الخلافة .

أما لو كان (الأشهاد) هو أخذ العهد والميثاق فما أبلغ دلالاته على الحرية الإنسانية حينئذ ، فما يؤخذ عهد أو موثق الا من قادر على أن يشفى أو يجحد ، بهدف استثارته للوفاء بما أخذ عليه العهد أن يلتزمه والا فما الداعى لأخذ العهد والميثاق من مكره أو عاجز لا يملك طرفى موضوع الموثق فعلا وتركا ؟ وأذن فالأشهاد بمعنى أخذ الميثاق حجة تخدم قضية الحرية من حيث احسان توجيهها لأداء أمانة الخلافة .

والخلاصة أن النصوص التى تضمنت هذه الأمور الثلاثة : (الأمانة) و (الخلافة) و (الأشهاد) كما دلت على قضية المسئولية منذ النشأة الأولى للإنسان عن حقيقة الخلافة وواجب الوفاء بحقها أمانة وموثقا .

فإنها من جانب آخر دلت على أن الحرية من أهم عناصر هذه المسئولية المعتمدة فى الاسلام والاعتراف لها بالقيم الايجابية الفعالة فى أداء أمانة الخلافة .

وأى انتقاص لهذه الحرية الواعية ولو من داخل الانسان نفسه يستوجب نقص هذه القيم في المسؤولية ، ويستلزم فقدانها لبعض عناصرها ، واحلال غيرها مكانها حيث يتعرض أصحابها الى أن يكونوا أسرى للنفاق الاجتماعى أو السياسى بعد أن فقدوا شجاعة الحرية والصدق مع أنفسهم •
في خلائقهم عن الخالق العظيم •

وهكذا يمنح الله الانسان نعمة الحرية بالفطرة محملا اياه هذه الأمانة ويستخلفه عنه في ادارة هذا الكوكب وعمارته باسمه ، ووفق منهاجه وتعاليمه •

القصل الثاني

كيف تنمو مسئوليات الخلافة بنمو الامكانيات والقدرات

إذا كانت يد الله سبحانه تولت تهيئة الانسان منذ نشأته الأولى لتحمل أعظم المسئولية وأشرفها ، فليس غريبا أن يزود الله عباده بالامكانيات والقدرات التي تمكنهم من أداء واجبات هذه الأمانة الثقيلة وفي مقدمة هذه اللواجبات ان لم تكن أخطرها واجبات الخلافة عن الله في الحفاظ على المال الذي هو عصب الحياة وفق قيم الاسلام

وانه لمن أعظم دلائل القدرة الالهية ، تلك الصورة المدهشة التي ركب الله فيها خلقه من الناس •

وصدق الله العظيم :

« ياايها الانسان ما فرك بريك الكريم ، الذي خلقك فسواك فمصدقك في اي صورة ما شاء ركبك » (١) •

ولعل الذي ينظر في شروط الوجوب من أبواب الفقه الاسلامي يجد تلخيصا مركزا للامكانيات والقدرات التي تصاحب مسئولية التكليف ، ذلك أن شروط الوجوب تختلف من عبادة لأخرى وهي مثلا عند ابن جزئ في الطهارة عشرة شروط : الاسلام والعقل والبلوغ وارتقاع دم الحيض ودخول الوقت وعدم النوم وعدم النسيان وعدم الاكراه ووجود الماء أو الصعيد والقدرة على الفعل (٢) • ومثل هذه الشروط في شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، لكن العلامة العنوي قسم هذه الشروط الى شروط وجوب فقط وشروط صحة فقط وشروط وجوب وصحة معا (٣) وأبرز هذه الشروط التي تكمن فيها القدرات الضرورية للمسئولية هي : البلوغ ، والعقل ، والاستطاعة ، وسنتناولها من زاوية المسئولية ان شاء الله •

(١) سورة الانطار : ٦ - ٨

(٢) القوانين الفقهية لأبي القاسم الكلبي الفرنطلي ص ١٦ ط الرباط ١٩٦٢

(٣) حاشية العنوي على شرح أبي الحسن ص ٩٧ المطبعة الأزهرية .

تكامل امكانات المسؤولية في الشريعة بين البلوغ ، والعقل ، والاستطاعة

١ - البلوغ :

الذي يراجع مسألة تحديد السن الذي يؤهل صاحبه للمسؤولية يلاحظ بسهولة اختلاف العقول البشرية في تحديدها ، ومن هنا تختلف القوانين البشرية لكثير من الدول في اعتبار الرائد مسئولاً مسؤولية كاملة عند أى سن يصلها ، ومنشأ هذا الخلاف يعود أساساً الى تحديد الوقت الذي يتم فيه نمو الادراك العقلي والمعرفة للنتائج المترتبة على الأفعال .

ونحن اذا تركنا اختلافات القوانين التي صنعتها عقول البشر ، ويمعنا وجهنا شطر الاسلام وجدنا نظاماً فريداً غاية في التكامل والاحكام ، فقد يراعى الاسلام أعمار الناشئة في أمور فرعية معينة ولكن مسألة الرشد المقترن بالتكليف أو بتحمل المسؤولية لها قاعدة ليس لها نظير ، وهذه القاعدة تتصف بالتكامل والمرونة والثبات والدقة وتتخلص هذه القاعدة في تمام الأهلية للمسؤولية عندما يصبح الفرد الانساني قادراً على الانجاب ، ويعبر عنه الفقهاء تارة (بالبلوغ) ، وتارة اخرى بكلمة (التكليف أو الادراك) فيقولون :- أن يكون بالغاً أو مكلفاً أو مدركاً - والاطلاق الأخير لما بين الأمرين من تلازم .

والذي يعيننا ذكره هنا هو أن نلفت النظر الى تكامل هذه القاعدة ومرونتها ودقتها واطرادها وواقعتها وتحقيقها للعدالة والرحمة .

أما التكامل فيتضح من ربط الاسلام النمو العقلي بالنمو الجسدي ، حيث حدد البلوغ بالمعنى السالف الذكر بدءاً للتكليف والمسؤولية (١) .

وبلوغ الفتى سن الاحتلام ، وبلوغ الفتاة سن الحيض يشكل مرحلة نضوج عضوي واضح ، ويقترن هذا النضوج العضوي - فطرة وخلقة - بالقدرة الطبيعية في العادة على تكوين أسرة ،

(١) لاهية الحقون المالية ومسئوليتها يرى جمهور الفقهاء ان ولى الصبي الذى لم يبلغ يلزمه اداؤها لتعلق الحق بالمسائل

ومعنى هذا : الدخول في مرحلة المسؤولية العملية مباشرة بمجرد بلوغ هذا السن واذن فوقت المسؤولية في الاسلام ، هو وقتها بالخلقة والفطرة. هذا من جهة النضوج البدنى والعضوى •

٢ - العقل :

ومن جهة أخرى - عن التكامل في هذه القاعدة الاسلامية - فانه اذا كان المقياس الانسانى يقول : العقل السليم في الجسم السليم ، فمعنى ذلك أيضا : أن نضوج الجسم في هذه المرحلة غالبا يتبعه نضوج في العقل يؤهل صاحبه للمسؤولية وتحمل تبعاتها •

واتصاف هذه القاعدة بالمرونة يتضح في أن القاعدة تسير في كل حالة على حدة ، وفق امكاناتها الخاصة حيث يختلف سن النضوج من فتى الى فتى ، ومن فتاة الى فتاة ، فيأتى تطبيق القاعدة مرنا مع هذا التفاوت في النضوج ، وبهذا كانت القاعدة الاسلامية بصيرة في تنفيذها وتطبيقها ، وتنزهت عن نقيصة العمى القانونى الذى يتضح في تحديد سن واحدة تشمل الجميع بلا استثناء ، رغم تفاوت سن الأهلية للمسؤولية تبعا لتفاوت النضوج •

لكن هذه المرونة لم تمنع ثبات القاعدة الشرعية واطرادها بكل دقة ، من حيث أن للبلوغ علامات عضوية محددة معروفة ، تبدأ من تغير للصوت وانفلاق أرنبة الأنف وانبات الشعر الى الاحتلام أو الحيض وقد توسع في شرحها الفقهاء •

أما واقعية القاعدة التى نتحدث عنها فيكفى أن الاسلام جعل منطقتها من واقع الفطرة في كل انسان بذاته ، فلا يمضى عليه التكليف الا اذا لمس بنفسه في نفسه بوادره وشواهده ، وليس فوق الواقع الملموس حجة مقنعة أو برهان ملزم •

وعظمة التشريع هنا أنه يأتى بمسؤولية الخلافة مع تطور واقع الانسان في وقت مناسب يحس فيه الناشئ برغبة شديدة في تحقيق ذاته وشخصه ، لدرجة يضيق فيها بتوجيه الكبار ضيقا شديدا ، لأنه - كما يتصور - أصبح واحدا من هؤلاء الكبار ، فمن الطبيعى والمصالة هذه أن يوجه هذا الاحساس الفطرى توجيهها نافعا وسليما بتحميله المسؤولية التى سيتلقاها سعيدا بها لأنها اعانته على أن يجد ذاته ونفسه •

تحديد المسؤولية في الاسلام يتميز بالعدل والرحمة:

أن اتصاف هذه القاعدة بالعدالة والرحمة يأتى من زاويتين :

الأولى وهي الخاصة بالعدالة ، أن نضوج العقل والجسم قد يتقدم عن السن التي حددها قانون وضعى أو آخر ، وحينئذ يكون تأخر المسؤولية اهمالا بينايفوت بسببه تطبيق العدالة

والثانية وهي الخاصة بالرحمة أن نضوج العقل والجسم قد يتأخر عن السن التي حددتها القوانين الوضعية فتأتى قواعد المسؤولية في الاسلام رحمة بأصحاب هذه الحالات حيث أنهم لم يكونوا قد تهيأوا بعد كى يتحملوا مسؤولية كاملة عن أعمالهم •

واذن فقد اتضح كيف تتصف القاعدة الاسلامية في تصديد بداية التكليف بالتكامل في الامكانيات ، والمرونة في التطبيق ، والثبات في المبدأ ، والعدل والرحمة في المآخذ ، والواقعية في المنهاج •

٢ - الاستطاعة

ويتم التكامل ، وتتأكد المرونة ، ويمضى الثبات وتستقر العدالة وترداد الرحمة حين تضيف الشريعة قدرة فوق البلوغ والعقل ، يجب أن تتوفر للمكلف حتى تتم مساعلته تلك هي : أن يكون البالغ المعقل مستطيعا •

والاستطاعة عامة في كل تكليف ، اذ •

« لا يكلف الله نفسا الا وسعها » (١) •

لكن انواعها كثيرة فقد تكون بالصحة ، وقد تكون بالأمن وقد تكون بالمال ، وقد تكون بالعلم ، وقد تكون بالجاه ، وقد تكون بغير ذلك مما يناسب حال التكليف المنوط بالانسان ، ونوعية الهبات والنعم التي استخلفه الله فيها •

فلا يكفى في فروض العين للتكليف بالحج مثلاكون المسلم بالغا عاقلا اذ لا بد أن يكون الى جوار ذلك مستطيعا ، والاستطاعة في هذا المقام صحة ومال وأمن • فالاستخلاف اذن خاص وعام ويكون الاستخلاف الخاص في فروض الكفاية ، وبه يجب على الجماعة أن توفر احتياجات المسلمين من التخصصات المختلفة وعليها ألا تكلف بها الا من تأنس فيه الاستطاعة لاجادتها واتقانها ، وتدور الاستطاعة في هذا المقام على الخبرة والعلم في هذه المجالات •

والخلافة العامة نفسها بمعنى الولاية العامة لسياسة أمور الدين والدنيا استخلاف عام من

جانب الله ولكن لا يقوم به الا من تتوفر فيه الاستطاعة لمعبئها الثقيل ، وهي هنا حسن التدبير والعلم والتقوى والمدالة .. وهلم جرا ، وهو من هذا الجانب من فروض الكفاية على جماعة المسلمين .

ونخلص من ذلك اجمالاً الى تكامل امكانيات الاستخلاف في الاسلام بهذه القدرات الرئيسية الثلاث : البلوغ والعقل والاستطاعة .

هذا التكامل ملحوظ في أدلة التكليف

ويلاحظ امتداد هذا التكامل في النصوص الشرعية ، حيث نجد أدلة التكليف بالبلوغ تحمل في طياتها معنى تمام العقل وكمال الاستطاعة ثم نجد بعد ذلك أدلة التكليف العامة في الجزئيات المختلفة تحمل نفس المعنى .

أما الأدلة الدالة بشكل مباشر على المسؤولية بالبلوغ فمثالها النص التالي :

روى الامام احمد عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : (رفع القلم عن ثلاث : عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون — وفي رواية وعن المعتوه — حتى يعقل) (١) .

وعنها من طريق آخر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ وعن المبتلى حتى يبرأ وعن الصبي حتى يعقل) (١) .

أما أدلة الجزئيات المختلفة العامة فمثلاً لا يكاد يفرق المتأمل في النصين التاليين بين وظيفة العقل والعين لشدة تلاحمهما باعتبار الصواس والجوارح سبلاً ومانعاً لتزويد العقل بالخصامات الأولية التي يصنع منها معارفه ومعلوماته .

(١) (أخرجه المحكم وقال صحيح على شرط الشيخين والأربعة وقال الترمذى حديث حسن ص ٢٢٨ هـ ٢ الفتح الربيعي . قال ابن حجر فيما ذكره المتلوي : ورواه ابو داود والنسائي واحمد والدارقطنى والمالك وابن حبان) وابن خزيمة من — من على ، وفيه قصة جرت له مع عمر ، وعلقها البخارى ، والرواية التي نكرها المتلوي (وعن الصبي حتى يبرأ) ثم قال : وفي رواية حتى يشب وفي رواية حتى يبلغ وفي رواية حتى يحتلم (ص ٣٠ هـ ٤ فيض القدير شرح الجامع الصغير للمتلوي) .

قال تعالى : « أو لم ينظروا في ملكوت السموات والأرض ، وما خلق الله من شيء » (١)

وقال تعالى : « أفلا ينظرون إلى الأبل كيف خلقت ، وإلى السماء كيف رفعت ، وإلى الجبال كيف نصبت ، وإلى الأرض كيف سطحت ، فذكر إنما أنت مذكر » (٢) .

بل ولقد أصبحت كلمة (النظر) أو كلمة (التأمل) صالحة للدلالة على مجرد التفكير ، ولو كان التفكير صادرا ممن فقد حاسة النظر ، وصدق الله العظيم :

« فانها لاتعمى الأبصار ولكن تعمي القلوب التي في الصدور » (٣) .

كما أن السمع والعقل جاءا في القرآن متلاحمين في مثل قوله تعالى :

« وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السمر » (٤) .

والأمثلة القرآنية كثيرة لا يتسع المقام للاستطراد فيها ، غير أنه لابد من الإشارة الى أن التكامل في قدرات الاستخلاف لم يبدأ فجأة من فراغ ، وإنما كانت قبله مقدماتها ، وقد سبقته مبادرات موضوعية في الاعداد هذا نموذج منها :

تهيئة النفس للمسئولية من قبل البلوغ

تأتي أدلة التشريع فوق أرض معبدة مهياة للغرس الطيب والمسيرة الصالحة ، فمن الآداب الإسلامية مثلا ، أدب الاستئذان ، وقد جاءت سورة النور بتفصيلات عن هذا الأدب الكريم شملت أسلوب الاستئذان على الأجنب ، وظهر في سياق هذه السورة الكريمة وهي تعالج أدب التطور الذي يعتري الطفل عند بلوغه الحلم ، فقد طلب من ذوى الأطفال أولا أن يعلموهم هذا الخلق وكيفية تطبيقه والأوقات التي يطبق فيها ، ثم عند وصولهم مرحلة البلوغ عوملوا معاملة الرجال المكلفين .

قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا ليستأننكم الذين ملكت إيمانكم ، والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات ، من قبل صلاة الفجر ، وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة ، ومن بعد صلاة

(١) سورة الأعراف : ١٨٥

(٢) سورة الفلحة : ١٧ - ٢١

(٣) سورة الحج : ٤٦

(٤) سورة الملك : ١٠

العشاء ، ثلاث عورات لكم ، ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن ، طوافون عليكم بعضكم على بعض
كذلك يبين الله لكم الآيات ، والله عليم حكيم » (١)

ثم قال تعالى : « واذ بلغ الأطفال منكُم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم
كذلك يبين الله لكم آياته ، والله عليم حكيم » (٢)

قال الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير : الغلام يستأذن في العورات الثلاث (٣) على أبيه ، فإذا
بلغ الحلم فليستأذن على كل حال •

وهكذا قال سعيد بن جبير •

وقوله تعالى : « كما استأذن الذين من قبلهم » • يعنى كما استأذن الكبار من ولد الرجل
وأقاربه ، وقد تقدم حكمهم في آيات الاستئذان العامة في نفس سورة النور • (٤)

ونود الاكتفاء بهذا المثال على أمل أن تتداعى في الذاكرة تلقائيا نماذج الخامة بأعداد
الأبناء وتربيتهم كى يعدوا مبكرين للمسئولية التى تنتظرهم كأحاديث مطالبتهم بالصلاة وهم أبناء
سبع وتأديبهم عليها وهم أبناء عشر ، ونحوها ، فلا يزال وراعنا أن نشير في ايجاز الى تكامل امكانيات
الاستخلاف في النظرة الفقهية لعلماء الشريعة من خلال الأحوال الواقعية في ارتباط حجم مسئولية
تكاليف الاستخلاف بمستوى القدرة العقلية والبدنية •

المنهج الملتمزم للفقهاء

لقد سبق القول بأن أبرز شروط التكليف هي :

- ١ - العقل •
- ٢ - البلوغ •
- ٣ - الاستطاعة •

(١) سورة النور : ٥٨

(٢) سورة النور : ٥٩

(٣) يقصد قوله تعالى : « من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ليابكم من الظهيرة ومن بعد صلاة العشاء ثلاث عورات لكم »

(النور ٥٨) •

(٤) انظر ابن كثير في تفسير سورة النور •

وحين يفرد الفقهاء عنوانا لكلمة (العقل) فمعنى ذلك أنه قد اندرج تحت هذه الكلمة كل مستويات القدرة العقلية التي لم تتسرك حون تحديد دقيق .

وحين يفردون عنوانا لكلمة (البلوغ) فمعنى ذلك أيضا اندراج القدرات البدنية بأبعادها تحت هذه الكلمة .

أما الشرط الذى يترجم عن المحصلة المتكاملة من القدرتين العقلية والبدنية فقد أفردوا له كلمة (الاستطاعة) التى تجمع بين الأمرين السابقين وغيرهما .

ومن هنا ترد التكاليف اليها ، وهذا العمل الفقهي فى غاية الدقة العلمية بسبب الاستلزام من النصوص التى سبق ذكرها مثل :

« لا يكلف الله نفسا الا وسعها » .

أو « فاتقوا الله ما استطعتم »

* أو ماروى عن محمد بن المنكدر من أنه سمع أميمة بنت رقيقة تقول :

« بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى نسوة فقال لنا : فيما استطعتم وأطقتن .

قلت : الله ورسوله أرحم بنا منا بأنفسنا . فقلت : يارسول الله : بايعنا ، قال سفيان : تعنى صافحنا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنما قولى لمائة امرأة كقولى لامرأة واحدة » (١)

وهذا الالتزام والتقييد بالنصوص من جانب فقهاء الاسلام أعطانا وضوحا كاملا فى رؤية الملحق الذى نود أن نضع أيدينا عليه بطمأنينة وهو ابراز حقيقة التلاحم والتكامل فى القواعد العلمية الفقهية لتكاليف الاستخلاف .

وتبقى اشارة سريعة للناحية الواقعية العملية ومركزها من التكامل والتلاحم .

(١) قال الترمذى حديث حسن صحيح ، وأخرجه النسائى وغيره ص ٢٢٠ ج ٥ تحفة الاحوذى .

لررباط حجم تكاليف الاستخلاف بمستوى القدرة العقلية والبدنية من الناحية الواقعية

- يرتبط حجم المسؤولية ارتباطا وثيقا بمستوى القدرة العقلية والبدنية وجودا وعدما .
- فتتوقف المساعلة كليا بفقدان العقل كليا ، بينما تتوقف بصفة مؤقتة عند وجود القيود أو العوائق المؤقتة التي تمنع العقل من أداء وظيفته . فالفقد الكلى للعقل كالجنون . والعوائق المؤقتة كالنوم والاعماء والنسيان .
- ومن هنا نص فقهاء الاسلام على اشتراط العقل للوجوب والتكليف ولا بد من الاشارة هنا الى التكامل في هذه القاعدة .

تكامل القاعدة

- القاعدة المقصودة هنا هي ربط حجم المسؤولية بالقدرة العقلية ، ولقد تتداخل القوى العقلية في بعض المواقف مع القوى الجسدية ، وقد تتفصل .
- ولما كان العقل هو القائد المدبر لكل هذه القوى الجسدية وحركاتها فقد اخترنا عرض تكامل القاعدة في الحالات المختلفة التي تلتقى فيها القوى العقلية والجسدية أو تتفصل ويتباين تلاحمهما مع الاستطاعة .
- فالنوم والاعماء مثلا يعطلان في وقت واحد القدرتين العقلية والجسدية معا ، وبالتالي يفقد الانسان استطاعته .
- والنسيان يعطل عمل العقل فيما نسيه الانسان بينما تظل قواه الجسدية صالحة للعمل . ويسقط الأمر المنسى من متناول الارادة فتتعطل نسبيا الاستطاعة في هذه الجزئية المنسية .
- أما الاكراه فتبقى فيه القدرة العقلية يقظة مدركة بينما تجبر القدرة الجسدية على العمل تركا أو فعلا وفق ما يريد المكره ، وتتعطل عن العمل الحر وفق ارادة صاحبها .
- كما أن هناك حالة أخرى وهي حالة المرض العضوي الذي يعطل القوى الجسدية فحسب بينما تظل القوى العقلية في سلامة وعافية ولكن المرء لا يكون مستطيما .

بل وهناك العوارض الطارئة التي قد تؤثر على القوى الجسدية والنفسية كالسفر والمطر وهذه الحالات يراعى الاسلام فيها نوعا من التخفيف بالنسبة لبعض التكاليف والواجبات •

ويطيب لنا أن نكرر أننا أدمجنا هذه الحالات مع الاستطاعة لأسباب أربعة :

أولا — لأن الأجلة الرئيسية في القرآن والسنة كانت عامة لهذه الأحوال كلها •

ثانيا — لابرار تكامل قاعده ارتباط المسؤولية بالقدرات جميعها على قدم المساواة •

ثالثا — لأن الحالات الثلاث الأخيرة مظنة التأثير بالارهاق والانهاك على جميع قسوى الانسان العضوية والعقلية ، وهذا نوع من تجاوب التكامل في الدين والفطرة •

رابعا — ولأن كل ذلك متداخل متلاحم مع (الاستطاعة) التي تحتويها نفس الأدلة ، باعتبار الاستطاعة محصلة طبيعية للقدرات المختلفة عقلية وجسدية وغيرهما •

وهكذا ننتهي بنفس الاتجاه الذي بدأنا به عن التكامل بين العقل والبلوغ والاستطاعة، الأمر الذي يجعل الانسان ذا صلاحية تامة ومرنة كى يواجه بكل الموضوعية والجدارة المسؤولية التي شرفه الله بها حين قال :

« انى جاعل فى الأرض خليفة » •

الفصل الثالث

تكامل الامكانات الخارجية مع الامكانات الذاتية للاستخلاف

كان الحديث فيما مضى عن القدرات الذاتية للاستخلاف وتكاملها في شخصية المسلم ، وناقول الآن الامكانات الخارجية التي بدونها لاتجدي القدرات الخاصة شيئاً في القيام بعمارة الأرض وخلافة الله فيها فماذا تجدى صحة العقل وسلامة الجسد وتمام القدرة اذا خلت الساحة من أسباب الحياة ، من هنا كان من تمام نعمة الله على خلقه حين استخلفهم أن يسخر لهم من ملكه الواسع المجال الذي تعمل فيه قدراتهم ، وفي هذا المعنى نسوق ما كتبه الاستاذ الدكتور محمد عبد الله العربي وجاء فيه : (١) .

ملكية المال هي محور النشاط الاقتصادي في كل مجتمع ، لذلك كان لزاما على الاسلام وهو خاتم الأحيان أن تمتد تعاليمه الاقتصادية الى تنظيم ملكية المال ، وتنظيم وسائل كسبه ، وأساليب تنميته واستثماره . وتعاليم الاسلام في هذا الشأن وفي تنظيم شؤون المجتمع كافة - ترد أولاً في صيغة تعاليم خلقية تتصل بعقيدة المسلم ، لكي يصدع بها طائفاً مختاراً بغير اكرامه من ولى الأمر ، ثم ترد ثانياً في صيغة تعاليم حكومية تجيز لولى الأمر في المجتمع الاسلامى اجبار من يأبى الانقياد للنظام (٢) المفروض أو ينصرف عن الطريق المسنون ، ضماناً لنفاذ هذه التعاليم الخلقية كلما قضت بذلك ظروف المجتمع ومستوى تمسكه بالوازع الدينى في بيئة معينة وعصر معين .

وهذه التعاليم الخلقية في شأن المال - ويصح أن نسميها تعاليم وجدانية أو عقائدية - تركز على عقيدة أساسية يفرسها الاسلام في وجدان المسلم عقيدة تستأثر بطاعته الصادقة ، سنة الاسلام في كل تنظيم من تنظيماته يسبقه اعداد النفوس بفرس العقيدة المهيمنة على هذا التنظيم ، حتى يتهيأ المسلم لقبوله والاذعان له عن طواعية واختيار ، هذه العقيدة تقرر أن كل شيء في الوجود انما هو ملك لله تعالى ، خالقه وخالق السموات والأرض وما بينهما وأن الانسان

(١) نشر هذا البحث مجمع البحوث الاسلامية (الملتقى الثالث جيلدى الآخرة ١٢٨٦ هـ) .

(٢) المقصود ان تصاغ التعاليم صياغة قانونية بكل ما يحمله العرف الحضارى من احترامها والالتزام بها .

فيما لديه من مال انما هو حائز لوديعة أودعها الله بين يديه ، فالله وحده الذى له ملكوت السموات والأرض هو مالك المال كله ، سواء تمثل هذا المال فى « سلعة اقتصادية » أو فى « سلع حرة » فهذا التمييز القائم على أساس « الندرة » هو تمييز من صنع البشر ، والإنسان هو خليفة الله فى أرضه ، أمره خالقه بالانتفاع بهذا المال ، ومكته من هذا الانتفاع للوفاء بحاجاته واصلاح معاشه ، على أن يتفق هذا الانتفاع مع مصلحة المجتمع الذى يعيش فيه ، ومصلحة الإنسانية بوجه عام ، وسوف يحاسب على ذلك كله يوم الحساب •

قال تعالى :

« ورفع بفضكم فوق بعض درجات ليلوكم فيما آتاكم » (١) •

هذه العقيدة غرستها فى وجدان المسلم آيات قرآنية كثيرة نذكر منها قوله تعالى :

« هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا » (٢)

• « ذلكم الله ربكم لا إله الا هو خالق كل شيء » (٣) •

ومنطقنا البشرى يقتضى أن يكون خالق الشيء هو مالكة ، حتى تحدانا الخالق بعجزنا عن خلق ذبابة ، وبهذا المنطق نفسه جاءت نصوص القرآن قاطعة فى أن لله ملك السموات والأرض وما بينهما •

« ولله ملك السموات والأرض وما بينهما » (٤) « لله ملك السموات والأرض وما فيهن » (٥)

« له ما فى السموات وما فى الأرض وما بينهما وما تحت الثرى » (٦) • ثم استعمر الله البشر فى

الأرض « هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها » (٧) •

(١) الأنعام : ١٦٥

(٢) البقرة : ٢٩

(٣) الأنعام : ١٠٢

(٤) المائدة : ١٧

(٥) المائدة : ١٢٠

(٦) طه : ٦

(٧) هود : ٦١

وجعلنا خلائف فيها •

« وهو الذى جعلكم خلائف الأرض ورفع بفضلكم فوق بعض درجات لئبلوكم فيما آتاكم » (١) •

وسخر لنا ما خلق فى السموات والأرض وهياً لنا استغلاله واستثماره •

« ألم تروا أن الله سخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهراً وباطناً » (٢) • « وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعاً منه » (٣) •

ويقول سبحانه وتعالى :

« آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » (٤) •

فالمال الذى فى أيدى البشر هو مال الله وهم فيه خلفاء لا أصلاء هذا الى آيات كثيرة تقرر أن كل أمرىء مسئول يوم الحساب عن المال الذى أودعه الله أمانة بين يديه :

« ثم لتسألن يومئذ عن النعيم » (٥) • « والنين هم لاماناتهم وعهدهم راعون » (٦) •

وإذا بمقتضى هذه العقيدة الدينية يعتبر الانسان خليفة الله على كل ما فى حيازته من مال ، وعليه أن يقوم على مسؤوليات هذه الخلافة قياماً أميناً واعياً ، وما دام المال مال الله وهو عارية فى يد البشر الذين استخلفهم فيه فليس للبشر أن يتخلفوا عن تنفيذ أمر الله فى هذا المال •

غير أن هذه الآيات القرآنية التى تقرر ملكية الله للمال يشفمها القرآن بآيات أخرى تنسب ملكية المال الى آحاد البشر ، كقوله تعالى :

(١) الاتعم : ١٦٥

(٢) لقمان : ٢٠

(٣) الجالفة : ١٣

(٤) الحديد : ٧

(٥) التكاثر : ٨

(٦) المؤمنون : ٨

• « ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل » (١)

وقوله تعالى :

• « لتبطلون في اموالكم وانفسكم » (٢)

وقوله تعالى :

• « وآتوا اليتامى اموالهم » (٣)

وقوله تعالى :

• « خذ من اموالهم صدقة » (٤)

وقوله تعالى :

• « للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن » (٥)

وقوله تعالى :

• « ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم بان لهم الجنة » (٦)

وقوله تعالى :

• « وفي اموالهم حق للمسائل والمحروم » (٧)

وقوله تعالى :

• « وجاهدوا باموالكم وانفسكم في سبيل الله » (٨)

(١) البقرة : ١٨٨

(٢) آل عمران : ١٨٦

(٣) النساء : ٢

(٤) التوبة : ١٠٢

(٥) النساء : ٢٢

(٦) التوبة : ١١١

(٧) الارياك : ١٩

(٨) التوبة : ٤١

وقد يبدو أن ثمة تناقضاً بين نسبة ملكية المال إلى الله وإلى الجماعة تارة ونسبته إلى البشر تارة أخرى ، ولكن هذا التناقض ينتفى إذا ذكرنا المقاصد الشرعية من هذا ازدواج في نسبة المال .

فالمقصد الأول

هو أن إضافة ملكية المال إلى الخالق جل شأنه ضمان وجداني لتوجيه المال إلى نفع عباده ، وأن إضافة ملكية المال إلى البشر ضمان يمثله في توجيه المالك إلى الانتفاع بما يملكه من مال في الحدود التي رسمها الله ، فهذه الإضافة لم يقصد بها الاتمليك الانتفاع بالمال بكل ما يقتضيه هذا الانتفاع من حق التصرف وحق الاستهلاك وحق الاستثمار ، والقاعدة أن الإضافة يكفى فيها أدنى الأسباب ، وقد أضاف القرآن أموال السفهاء إلى أوليائهم في قوله تعالى :

« ولا تؤتوا السفهاء أموالكم » (١) .

لا لأن الأولياء ملكوه ، بل لأن لهم التصرف فيه ، وقال الرازي : « يكفى لحسن الإضافة أدنى سبب » .

والمقصد الثاني

— هو أن الاسلام دين المسؤولية :

« كل نفس بما كسبت رهينة » (٢) « ولا تزر وازرة وزر أخرى » (٣) « وكل انسان الزمناه طائره في عنقه » (٤) .

لذلك فان الاسلام لا يقبل أن تكون مسؤولية البشر عن المال الذي سخره الله لهم وأودعه بين أيديهم مسؤولية شائعة غير محددة ، فعمد إلى اقرار الملكية الفردية ليسأل كل فرد في الحصاة التي بين يديه من مال الجماعة عن حق الجماعة فيها ، ثم جعل ولى الأمر مسئولاً عن حق الجماعة فيما خص الأفراد من هذا المال ، وليس تعمل حقه هذا فيما تمليه مصلحة الجماعة وما تفرضه ضرورات الحياة المشتركة ، وفي تنفيذ ما أمرت به التعاليم الخلقية في ملكية الأفراد للمال .

(١) النساء : ٥

(٢) البقرة : ٢٨

(٣) فاطر : ١٨

(٤) الاسراء : ١٣

والمقصد الثالث

— هو أن الاسلام لما كان دين الفطرة التي فطر الله الناس عليها وكانت فطرة الانسان تتوق الى تملك المال وتحبه حبا جما كان لابد لشريعة الاسلام أن تقضى بربط بعض المال بأحادي الناس حتى تنطلق غريزتهم من كبت الحرمان ، وحتى يندفع نشاطهم الى استثمار المال الذي في حوزتهم وتتميته ، وفي هذا نفع مشترك لهم وللمجتمع على السواء ، كما قد تقضى شريعة الاسلام في أموال أخرى بعدم ربطها بأحادي الناس ، كضرورات الحياة (الناس شركاء في ثلاثة : الماء والكلاء والنار) ويقاس عليها غيرها من ضروريات الحياة المشتركة •

والخلاصة أن ملكية الله للمال هي الملكية الأصلية ، وملكية البشر للمال هي الملكية المشتقة ولا تناقض بين النسبتين ، واذا فالاسلام — في نطاق هذا المعنى — يعترف بملكية المال لأحادي البشر ، يعترف بحق المالك في الانتفاع بملكه ، وحق التصرف فيه طوال حياته وبعد مماته ، كما يحميه حماية تامة من كل اعتداء على ملكه من الغير أو من السلطة العامة ، حتى أن الدولة اذا أرادت لمصلحة الجماعة أن تنزع ملكية ماله فعليها أن تؤدي عن ملكه تعويضا عادلا ، وفي هذا يختلف الاسلام عن المذهب الشيعوي الذي لايعترف بالملكية الخاصة في مصادر الانتاج ، ويتعارض بهذا القدر مع غريزة الانسان الفطرية في حب التملك ، ويتجاهل بهذا القدر حافزا أساسيا في توجيه النشاط الاقتصادي •

كذلك يختلف نظام الملكية في الاسلام عن نظيره في الاقتصاد الرأسمالي حيث يكون للمالك السلطان المطلق فيما يملك بغير أى قيد عليه ، أما الاسلام فيفرض طائفة من التكاليف والالتزامات على المالك لمصلحة المجتمع وهذه التكاليف والالتزامات قابلة للقبض والبسط ، فتضيق وتوسع على ضوء الضرورات المحيطة بالمجتمع الذي يحيا فيه المالك •

البَابُ الثَّانِي

التشريع الاقتصادي في الاسلام موقوف على الوحي

- الفصل الأول : التشريع ضروري للأهم بصفة عامة
- الفصل الثاني : التشريع الاقتصادي في الاسلام والمنهج العقلي

محتويات الباب الثاني

التشريع الاقتصادي في الاسلام

الفصل الأول – التشريع ضروري للأمم بصفة عامة •

- التشريع السماوي والوضعي وما بينهما من فروق •
- التشريع السماوي كلي وجزئي

الفصل الثاني – : التشريع الاقتصادي للاسلام وقف على الله •

- الركائز الفطرية والعملية لاستعمال العقل في الاسلام •
- كيف كان يتعامل السلف الصالح مع النصوص بعقولهم •
- مقومات التشريع الاسلامي في معالجة شئون الحياة •
- تشريع الاقتصاد والمال في الاسلام •

الخاصية الثانية التشريع الاسلامى من وظيفة الوحي

الفصل الأول

التشريع ضرورى للأمم *

يسير الناس فى هذه الحياة منذ بدء الخليقة وراء حاجاتهم الشخصية المتعددة ، وتحت تأثير ميولهم الغريزية المختلفة ، وقد قضت الفطرة ألا ينهض الفرد وحده بشأن نفسه ، فهو مدنى بطبعه ، محتاج الى معاونة بنى جنسه فى ادراك مآربه ، وتكميل أسباب حياته : مما تقصر عنه يده ، ولا تتسع له مداركه ، ولا تحتمله قواه ، وبهذا كانت الحياة الانسانية حياة جماعة يسد كل فرد منها ثغرة فى بناء المجتمع ، وتتظم من مجهودات الجميع عيشة هنيئة ، وقد جبلت النفوس على الأثرة ، وأشربت حب الذات ، فكل امرئ يبغي أن يستوفى حظه ، ويحرز أكبر قسط من اللذة •

فلو ترك الناس وشأنهم فى مناحى العيش — يستبد كل برأيه ، ويتبع شهوته مع ما عرضنا من تباين الميول ، واختلاف النزعات ، ولم توضع لهم النظم التى تميز الخبيث من الطيب ، وتقف رغباتهم عند حد من الصواب ، وتتظم العلاقة فيما بينهم ، وتوجههم الى ناحية الخير لصالح المجموع — لتعرضت هذه الميول ، وتشعبت عليهم سبل العمل ، وعميت عليهم وجهة الخير ، وساروا فى جنبات مظلمة ، لا يلقى فرد على فرد ، ولا تعطف جماعة على أخرى ، فتكون حياة الفرد — والحالة على ما وصفنا من التقاطع — حياة بهيمية مضطربة ناقصة ، لاهناء فيها ، ولا غاية لها ، وتكون حياة الجماعة حياة شيطانية متمردة يموت فيها الحق ، وينهض الباطل ، وتقوم الأنانية مقام المساواة ، فلا عدل الا ما كان وسيلة الى نفع ذاتى ، ولا خير الا فيما وافق الهوى ، ولا حساب لشيء بعد هذا قصر الزمن على ذلك أو طال •

ذلك مجمل الوصف فيما تكون عليه الحياة لو تجردت من القيود وعريت عن الآداب ، وهو فيما يتضح لك انتقاض على الفطرة التى عرفت أنها ربطت الناس بعضهم ببعض فى مضمار الحياة ، وقطع الوشائج الانسانية التى أحكم الله نسجها منذ خلق الناس من ذكر وأنثى ، وجعلهم شعوبا وقبائل ليتعارفوا ، ومن أجل هذا طبع الله الجماعات البشرية منذ القدم على الشعور بحاجتها الى وضع النظم التى تلم شعنها ، وترفها عليها الحياة ، وتحفظ عليها أسباب النهوض •

وقد جرى الاصطلاح على أن يسمى النظام أو القانون الذى تختاره الجماعة لنفسها —

بالتشريع الوضعى — فالتشريع الوضعى اذن هو القانون الذى تختاره الأمة لتسير على ضوئه فى شئون الأفراد ، وتنظيم حياتها بوجه عام ، غير أنه لما كان التشريع الوضعى وليد الحاجة التى تحسها الجماعة فى محيطها الخاص وكان من عمل الانسان : والانسان مهما بلغت مداركه محدود الفكرة لا يدرك شيئاً عن المغيب عنه ، ولما كان المرء لا يخضع للنظام الوضعى خضوعاً تاماً ، ولا تتربى نفسه على الآداب ولا تصاغ على الطاعة الا تحت تأثير قوة القاهرة تدفعه الى الخير رغبة فى وعد ، وتذوده عن الشر رهبة من وعيد — لم يكن للناس بد من تشريع سماوى يفوق ما يضعه الناس من النظم ، ويحيط بكل ما يمسه من الحاجة فى حاضرهم ومستقبلهم ، ويحدد لهم على أتم الوجوه علاقتهم فيما بين بعضهم البعض ، وفيما بينهم وبين خالقهم ، ويربى فيهم تلك القوة القاهرة المنشودة : قوة العقيدة التى تهيم على المرء فى سره وجهره ، وتقيم لنفسه وازعا من نفسه ، لذلك جرت سنته تعالى فى خلقه مذعمرت بهم الأرض أن يشرع لهم الشرائع ويبعث فيهم رسلاً من أنفسهم يبشرونهم بالفلاح فى الدارين ان أطاعوا ، وينذرونهم بالخسران وسوء المغبة ان خالفوا قال تعالى :

« لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكان الله عزيزا حكيما » (١) .

وذلك التشريع السماوى هو ما يسمى — بالدين ، أو الملة ، أو الشريعة — فهو دين لأنه يتعبد ، وينتدين به ، وهو ملة من جهة أنه يملى على الناس ، وهو شريعة من حيث أنه أحكام مشروعة وطريقة مبينة .

وإذا كانت الأمم كالأطفال فى تدرجها من طور الى طور : وكان الطفل لا يعطى من الطعام الا ما يستمرئه ، ويقوى على هضمه — فكذلك لم يشرع الله سبحانه لقوم الا ما يناسب حياتهم ، ويلائم عقولهم : وتحتمله مداركهم وذلك هو السر فى تعدد الشرائع واختلافها .
قال تعالى :

(لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) (٢) .

غير أن الشرائع وان اختلفت أزمانها وكثرت أعدادها فهى لم تختلف الا فى الفروع والأعمال ، مع اتحادها فى المصدر الذى صدرت عنه ، والأصل الذى دعت اليه .

قال تعالى :

(وما أرسلنا من قبلك من رسول الا نوحي اليه انه لا اله الا أنا فاعبدون) (٣) .

(١) سورة التيسار : ١٦٥

(٢) سورة المتدة : ٤٨

(٣) سورة الانبياء : ٢٥

قال تعالى :

(شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه — الآية (١)) •

فالقرآن يحدثنا عن الأديان السابقة أنها كانت تدعو الى مادعا اليه هو من توحيد الله تعالى وتزويجه عن كل نقص : كما حدثنا بأن الله جعل لكل أمة شريعة ومنهاجا • أى فى عبادتها وأعمالها البدنية •

كما أن من رحمة الله التى جرت بها سنته فى الكائنات أن يأتى النور بعد الظلمة ، والمطر بعد المحل — كان من حسن صنيعه أن يبعث الى الأمة رسولا عند طغيان الجهالة عليهم ، وانتشار الغواية فيهم ، وقد غشيت العالم قبيل الاسلام سحابة كثيفة من الشرك ، وانحدر الناس الى الأعماق فى انحطاطهم ، وحل المنكر محل المعروف ، وقبض أهل الرذيلة على ناصية الأمم حتى نفى الناس من مقامهم على هذه الفوضى ، وأحسوا بالحاجة الى رسول ينقذهم من ظلمات الجهل ، وينتشلهم من مهاوى الرذيلة ، ويسموبهم الى مراقي العز والفضيلة • فكانت بعثة محمد صلى الله عليه وسلم هاديا ومبشرا ونذيرا ، وداعيا الى الله باذنه وسراجا منيرا ، اختاره الله « سبحانه » خاتم النبيين بعد أن بلغ الانسان من نزوج الفكر حدا لائقا ، واستعدت العقول لكامل الهداية — فبعثه بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدا •

التشريع سماوى ووضعى

عرفت مما سبق أن التشريع ضرورة من ضرورات الاجتماع ، لا بد منها لحفظ كيان الجماعة ، وحماية الأفراد باستتباب الأمن فى صفوفهم ، وتحقيق العدل والمساواة فيما بينهم ، وأن حكمة الله تعالى ورحمته بعباده قد اقتضيتا منذ القدم أن يتعبد الناس بدين يرجح على ما يرضع الناس لأنفسهم من نظم ، ويكفل من وجوه الخير لهم ما لم تدركه عقولهم ، وقد جرى العرف — على ما سلف بيانه — أن يسمى الأول — بالتشريع الوضعى — كما يسمى الثانى — بالتشريع السماوى ••

فالتشريع السماوى • هو مجموعة الأوامر ، والنواهي ، والارشادات ، والقواعد التى يشرعها الله للأمة على يد رسول منها يدعوها الى العمل بها ، ويبلغها ما أعد الله من الجزاء لمن أطاع ، والعذاب لمن عصى •

والتشريع الوضعى : هو ما يختاره صاحب السلطان فى الجماعة من النظم التى يرتضونها مرجعا لهم ويتعاملون بمقتضاها •

وجوه الفرق بين السماوى والوضعى

ويفرق بين السماوى والوضعى من وجوه عدة ، أهمها ما يأتى :

١ — يقصد التشريع السماوى الى تكوين المرء على مثال حسن من الأخلاق ، فيربى طهارة القلب ، وعلو النفس ، ويقظة الضمير والشعور بالواجب ، ويعنى بتوثيق العلاقة بين المرء وأخيه ، وبين المرء وخالقه على أكمل وجه ، بخلاف التشريع الوضعى ، فإنه لايعنى الا بما يجب على المرء بالنسبة للناس ، وأن تعرض لما يخص المرء فى نفسه فبقدر ما يعود من ذلك على المجتمع : كاجبار الناس على التعليم — فالقصد منه أن يكون أقدر على تبادل المنافع مع الغير ، وأن تقل الجرائم بنسبة ما يصل اليه التعليم من تهذيب النفوس •

ب — الشرائع السماوية ايجابية وسلبية : على معنى أنها تأمر بالمعروف وترغب فيه من طريق الوعد الحسن ، وتنهى عن المنكر وأنواع الأذى وتنفر من كل ذلك بالوعيد المخيف ، والزجر الشديد ، فهى تقصد الى جلب المصالح ، ودرء المفسد قصدا أوليا وأما القوانين الوضعية فانما تعنى أولا بالنهى عن الأذى ودرء المفسد فى المجتمع وان دعت الى عمل الخير فبالتبع لا بالقصد الذاتى وهى لهذا سلبية فحسب ، أو هى سلبية أكثر منها ايجابية •

ج — الشرائع السماوية أديان يتعبد بها ، فامثالها طاعة يثاب لأجلها ، ومخالفتها معصية يعاقب عليها ، فالأصل فى الجزاء فيها أخرى : وان تقررت منها عقوبات مقدرة ، أو غير مقدرة مما يوكل الى أولى الأمر أن يقوموا بتنفيذه ردعا للنفوس الجامحة التى لا يثنيها عن الغى الا أن ترى العذاب رأى العين •

أما القوانين الوضعية فالجزاء فيها دنيوى مادى ، تقوم على تنفيذه السلطات التنفيذية والقضائية •

د — الشرائع السماوية تحاسب على الأعمال الداخلية والخارجية والتحضيرية : مما يكون وسيلة الى غيره ، ولكن القوانين الوضعية لا تتعرض الا لبعض الأعمال الخارجية التى لها مساس بالغير : كالاستيلاء على ماله ، أو محاولة التعدى على بدنه ، أو العمل على التأثير فى رأى العام بما لا يتفق مع النظام المعمول به •

هـ — ولأن التشريع السماوى من وضع الله سبحانه — وهو محيط بكل مادق وجل من شئون عباده — يكون دائما عادلا مستوفيا لما يعينهم من وجوه المصلحة التى يعلمها الله لهم حتى ينتهى الأمد الذى قدر لذلك التشريع • بخلاف النظام الوضعى ، فإنه من عمل الواضعين من ذوى السلطة فى الجماعة ، وليس من شك فى أن الواضع يتأثر فى تكوينه ، وفى عمله بالعوامل الاجتماعية • كالعرف ، والعادة ، والبيئة ، وبالعوامل الطبيعية كالزمن ، والمكان والجو ، وأن تلك العوامل أو

أكثرها عرضة للتغير ، فلا يكون القانون الذى وضعه الواضع فى هذه الحالة ملائما لحالة أخرى تغيرت فيها تلك المؤثرات ، وطبعت فيها الأفكار بطابع آخر • والانسان مهما بلغ من سمو الفكر لا يستطيع أن يتكهن بما يحدث بعد ، ولا يملك على الزمن أن يسير بالناس فى جادة واحدة من نظام الحياة ، لذلك ترى القوانين الوضعية دائما ناقصة ، وفى حاجة الى تكميل ، أو تغيير ، والا كانت جائزة بعيدة عن المقصود منها وقتما ما ، وهذا النقص هو ما يتلافاه على الدوام رجال القانون بالتأويل والتغيير •

ى — تجيز القوانين الوضعية أحيانا ما تحرمه الشرائع السماوية : كالاتجار فى الخمر ، وفتح دور اللهو ، والتعامل بالربا — زاعمة أن هذا كفيل بمصلحة الناس ، أولا يأتى بضرر على الأقل ، كما أنها قد تحظر أشياء مباحة ، أو واجبة فى التشريع السماوى ، كأن تمنع اجتماع الناس وقتما ، أو تكفهم عن زراعة القطن مثلا الا بقدر معين ، أو تصدهم عن الزواج الا فى سن محددة ، أو لا ترى أن تقطع يد السارق ، أو يجلد شارب الخمر — زاعمة كذلك أن هذه الحدود تتنافى مع الرحمة والمدنية •

ذلك مجمل القول فى وجوه الفرق بين التشريعين ، ومنها يتبين لك أن للأهواء ، والرغبات ، والعوامل المتقلبة ، ولنظر المشرع ، ومقدار ثقافته ، وعلمه ، أثر كبير فى التشريع الوضعى •

التشريع السماوى كلى وجزئى

لم تكن تكاليف الشرائع السماوية التى ناطها الله بعباده فى مختلف أزمانهم مجرد تحكم منه — سبحانه — فى خلقه ، ولا خلوا من الفائدة التى لها تمام الاتصال بسعادتهم فى الدنيا ، وفوزهم فى الآخرة ، بل هى لمحض النفع لهم ، وسبيل الخير العائد عليهم ، وذلك أن الله تعالى أقام الشرائع كلها على اعتبار مصالح الناس فى الدارين ، وناط كل نوع منها وكل جزء من أجزائها بمصلحة عاجلة أو آجلة ، واستتهض عباده بمختلف الأساليب والوسائل الى العمل بمقتضاها ، لتتجلى عليهم فى الدنيا آثار نعمته ، ويحمدوا فى الآخرة مغبة طاعته ، والله تعالى غنى عن العالمين ، وهو بالناس رءوف رحيم •••

وقد شاعت حكمته تعالى أن تكون التكاليف المشروعة موضوعة على اعتبار الكلية فى بعضها ، والجزئية فى البعض الآخر ، ويتجه العلماء فى تفسير الكلية والجزئية الى نواح ثلاث •

الأولى : — أن الكلية : هى الأوامر والقواعد التى أقرتها كل الشرائع ودعت اليها على التعاقب والتوالى ، وذلك ما يتعلق بالعقائد ومكارم الأخلاق ، كتوحيد الله ، ووصفه بكل كمال ، وتنزيهه عن كل نقص ، وكالعدل والاحسان والوفاء بالعهد ، والخوف من الله وحده ، والصبر والشكر ، وكالنهى عن الفساد فى الأرض ، وعن الفحشاء والمنكر والبغى •

وأن الجزئية : هي الأوامر المتعلقة بأفعال المكلفين مما يمكن الاختلاف فيه بين شريعة وشريعة، كهيئة الصلوات ، ومقادير الزكوات ، والحلائل والمحرمات من النساء ، وما يحل أو لا يحل من المعاملات •

ووجه التسمية في الأولى : — أنها لا تختص بزمان ، ولا بمكان دون حال ، ولا ببعض المكلفين دون البعض •

وفي الثانية — أنها متعلقة بجزئيات الأعمال ، وتختلف باختلاف الأزمنة والمكلفين •

ويرادف هذا التقسيم تقسيمها الى أصلية وفرعية ، أو اعتقادية وعملية ، وفائدة هذا التقسيم تتبين فيما يرجع اليه من الأدلة في اثبات كل من الأحكام الأصلية والفرعية أو (الكلية الجزئية) •

الفصل الثاني

التشريع الاقتصادي للإسلام وقف على الله

صلة العقل بالتشريع

نعمة العقل من أعظم نعم الله التي منحها للإنسان ، من تمام هذه النعمة أن الخالق سبحانه حد لعباده الساحة التي تصلح مجالاً تؤدي العقول فيها وظائفها في أمان من الخطأ ، وفي هذا السبيل بين الإسلام أن المدخل العقلي الصحيح لعالم الغيب ومجال التشريع هو الأخذ والتلقى من الله عن طريق الأنبياء • وليس في هذا حجر على العقل ، بل هو حماية له ولمسيرته ، وهذا أمر فطري وطبعي فلم يخلق الإنسان نفسه ، ولا خلق عقله ، ولا عقله خلقه ، وخالق الإنسان وعقله هو الله سبحانه واذن فمن فضل الله علينا أن يبين لنا مهمة العقل ووظيفته ، بل ويبين للإنسان أي مجالات الوجود يصلح فيها عمل العقل الإنساني •

والمسئوليات التي يلزم الإنسان أن يعرفها ولا يستطيع العقل ادراكها تكفل الوحي ببيانها ووضح للإنسان عمل العقل فيها •

وقضايا الاقتصاد من أهم قضايا المسؤولية في التشريع ، ومن هنا تولى القرآن والسنة توضيحها •

فشل العقل أمر حتمي إذا لم يلتزم بمنهاج الإسلام في استخدام العقل •

لكن الإنسان حاول أن يقحم نفسه في بحثها وبحث ما يتعلق بها من جهة قيم الواجب والخير ومن جهة الإنسان وارادته وحرية واختياره فأنحرفت به السبل أيما انحراف ، وتورط في متاهات مضت فيها الأفكار بين الحتمية واللاحتمية بزوايا متعددة ومختلفة الى أبعد الحدود ، فمنها الزوايا الحادة والمنفرجة ، والمتعارضة والمتشابكة التي تقترب أو تبتعد فيما بين النقيضين : الجبر والاختيار من جهة ، والايثار والتضحية ، أو الأنانية والأثرة واللذة من جهة أخرى •

وإذا استعرضنا بعض النماذج لهذه المنحنيات الفكرية ، الطائش منها أو الذى يحاول الاعتدال ، أمكننا أن نلمس ما بينها من تضارب وتناقض واضطراب (١) .

• فمراجعة آراء (أتسلى) فى الفلسفة اليونانية القديمة .

• وانكار بعض المؤرخين على الفلاسفة لدرجة الحط من شأن الفلسفة ونفى أى حقيقة عن طريقها .

• وآراء (ديكارت) فى صرف النظر نهائيا عما قاله الأقدمون .

• وآراء (أمرسون) وغيره فى كتاب « ربيع الفكر اليونانى ص ٣ ، ٤ ، ٦٨ للدكتور عبد الرحمن بدوى .

• ومراجعة « بول فولكيه » فى آخر صيحة للفلسفة الوجودية وتقويمه الذى قضى نهائيا على الفلسفة الوجودية وفلا سفتها الملحد من أمثال « هيديجير » و « جان بول سارتر » فى كتاب (الوجودية المؤمنة والوجودية الملحدة للدكتور محمد غلاب ص ١٣ ، ١٤) .

• ورأى الدكتور على عبد الواحد وافي فى نظريات الفاسفة جميعها ص ٦ من كتابه المسئولية والجزاء .

• وبالجملة فان ترك العقل مستقلا أو متجاوزا حدوده فى هذه القضايا يؤدى الى تعقيدات وانحرافات لا أول لها ولا آخر (٢) هذا فى الوقت الذى تولى القرآن والسنة فيه ملء هذا الفراغ بالحق والصواب ، اذ لم تكف النصوص القرآنية والنبوية بتقرير هذه المسائل بكل الوضوح المتوافق تماما مع الواقع المشاهد والمتفق كليا مع الفطرة .

• وانما عالجت النصوص فى هذه المسائل تفاصيلها الدقيقة ، فتكلمت عن كل المشاكل الصعبة العويصة فجعلتها بوضوح ليس بعده وضوح . وصدق الله العظيم :

• « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا » (٣)

(١) ان نخوض فى ذكر تفصيلات ، وسكتفى بالاحالة على هذه المراجع ان يريد لها ، لذا لكرنا ارقام صفحاتها وهى قليل من كثير من المراجع التى لا تكاد تحصى للتدليل على فضل العقل منذ عدم التزامه بمنهاج الوهى .

(٢) دستور الاخلاق فى القرآن للدكتور محمد عبد الله دراز .
وانظر ص ١٠٠ من كتاب الايمان تكليف نقي الدين لحد بن عبد العظيم بن نجيب ط المكتب الاسلامى بدمشق ١٩٦١ م

(٣) التمساه : ٨٢

الركائز الفطرية والعلمية لاستعمال العقل في الاسلام

للاسلام منهجه في الأسلوب الذي يستعمل به العقل ، حتى يفضى استعماله الصحيح الى نتائج صحيحة بناءة ، بعيدا عن الخطأ والانحراف والضللال .

ومن البدهة أننا اذا أردنا استعمال أى شىء استعمالا سليما ونافعنا فيجب أن نستعمله في الاطار المفيد ووفق طبيعته وطاقته وبالطريقة التي تؤدي الى تحقيق الغرض الذي هيىء له .
فلسيارة مثلا سرعة معلومة قصوى لا تستطيع تجاوزها بمقدر محدد من الوزن ماينبغى أن تزيد حملتها عنه ، ولو حاول الانسان تغيير هذه الحسابات اعتباطا فلا شك أن السيارة اما أن تتوقف عن الانتاج كلية واما أن تكون مسيرتها محفوفة بالأخطاء التي قد تتحول الى أخطار مهلكة .

وإذا تركنا ما هو خارج الانسان للنظر في الانسان فاننا نجد أنه مخلوق كرمه ربه وزوده بكثير من الطاقات والوسائل والقدرات ، ولكن هذه النعم كلها لها قوى مقدرة تقديرا دقيقا ، ولها أغراض ووظائف تؤديها اذا أحسن الانسان استعمالها .

فالعين مثلا يمكنها أن ترى مسافة معلومة بقوانين مقدرة ، بعدها تنتهى المرئيات صفرا في نظر العين بحيث لا تستطيع تمييزها ، ولو حاولت اجهاد العين فوق طاقتها لتكشف ما هو أبعد بغير وسيلة مساعدة فلا تلبث العين أن تتراقص الأشياء أمامها وتضطرب ثم تعجز عن مواصلة المحاولة الفائلة خلال وقت غير طويل .

فما بالك لو أردت من العين أن تخترق جدارا غير شفاف لتبصر ما وراءه ؟ لاشك أن العين لن ترى شيئا غير سطح الجدار السميك مهما أطالت النظر ومهما تكررت المحاولة .

ونفس الشىء يقال عن جهاز السمع وهو الأذن حين تختل قواعد استعماله ، فلو حدث تفريغ للهواء أو حتى عزله جيدا بطبقة رقيقة من الزجاج لما سمعت الأذن شيئا ولو كانت وراء الزجاج أصوات المدافع ، ذلك أن جهاز السمع فقد الوسيط الذي ينقل الأصوات اليه ، مثلها تماما كالعين فيما لو انطلق الضوء فجأة لأنها فقدت الأتسعة التي تحمل اليها صورة الأشياء .

والغريب الذي لم يعد غريبا بسبب التكرار والألف ا الغريب جدا أن الأذن لاتعيا بهذه الظلمة فهي تسمع فيها مهما كانت حالكة ، وأن العين ترى بوضوح ما وراء الزجاج الشفاف مهما أحكم اغلاقه ، فلكل منهما تخصصه ولكل منهما طبيعته ، وما حدث بينهما قط تداخل أو خلط ، وأن أحدا لا يستطيع أن يرى بأذنه ولا أن يسمع بعينه أبدا ، فهما أى البصر والسمع ، وكل شىء غيرهما له تخصص محسوب وموزون .

وكذلك عقل الانسان

وإذا كان كل شيء يؤدي وظيفته ويعمل وينشط وفق حساب ، فكذلك العقل يخضع نشاطه لحساب ، والقول بغير ذلك دجل الحادى لاقيمة له في ميزان العقل نفسه ، بل هو سخرية بوظيفة التفكير ، وعبث بكل منطق علمى سليم ، واساءة بالغة وشديدة للعقل نفسه •

من هنا كان « منهاج القرآن الكريم والسنة المطهرة » غاية في الوضوح في تحديد الطريقة الصحيحة كى يستعمل الانسان عقله في المجال الذى يخصه وفي اطار مهمته ووظيفته ، حتى يكون قادرا على ارشاد صاحبه وهدايته الى طريق الخير والحق والسعادة • ولا يشرده به أو ينصرف في متاهات خاطئة وضالة فيكون ، أشد اغراقا في الخطأ والضلال والعمى من العين المجردة التى تريد أن تبصر وترى ما وراء النجوم البعيدة ، أو الأذن ، المجردة التى تريد أن تسمع وتسمع الى صوت عادى في مكان جد قصى ، بل وليست هناك أدنى مبالغة اذا قلنا أن استعمال العقل في غير مجال وظيفته أشد انحرافا في الضلال من عين تريد أن تسمع ومن أذن تريد أن ترى •

والكلام حقيقة لا مجاز فيه ذلك أن العين والأذن في الأمثلة التى سبقت ، انما تحاولان — عبثا — العمل بلا مساعدة خارجية في غير وظائفهما ولكن في محيط الوسط الذى يتجانس معهما •

أما العقل حين يحاول — عبثا — الخروج عن وظيفته ، فإنه للأسف الشديد يخرج كلية عن الوسط الصالح لعمله •

وتوضيح ذلك أن طموح العين اذا اعترفت بحدود قدرتها المجردة وسلكت طريقا معقولا للبحث عن عوامل خارجية مساعدة فإنه يمكنها حينئذ تغطية شيء من طموحها ، فالجدار الكثيف الداكن يمكن التغلب عليه بالاذاعة المرئية (التليفزيون) ، والبعد الهائل يمكن التغلب عليه بالمقرب (التليسكوب) ، والأجسام الصغيرة الدقيقة يمكن التغلب على رؤيتها بالمجهر (الميكروسكوب) •

لكن العقل الذى خرج عن وظيفته ليقحم نفسه في وظائف الوحي يفقد فوراً صلاحيته للعمل في المجال الذى أقمم نفسه فيه ، وستكون أحسن حظوظه وأحواله كحال العين وحال الأذن في خطئهما الأكبر الذى ليس له علاج حين تريد العين أن تسمع وتريد الأذن أن ترى وهيئات •

ان هذه المقارنة تدعونا الى تحديد المجال الصالح لوظيفة العقل حتى يكون الكلام واضحا أشد الوضوح •

ان مجال العقل هو الحادثات التى لم تدخل في نطاق الغيب والمباحات التى لم تدخل في نطاق التشريع فعلا أو تركا •

والمقصود بالغيب هنا الغيب بمعناه الاصطلاحى الشيعى وليس كل ما يخفى عن العقل ، فكل

ما تسيطر عليه الحواس نفسها وكل ما يمكن أن تسيطر عليه بوسائل صناعية مساعدة يعتبر مجالاً صالحاً لعمل العقل ووظيفته ، وحتى ندرك سعة المجال الوظيفي للعقل فلنعتبر أولاً أن كل حواسنا من سمع وبصر وشم ولس ومذاق بجميع تخصصاتها الفعلية أو الممكنة بنفسها أو بوسائل خارجية عنها مجرد منافذ مهمتها الأولى أن تزود العقل بكل معلوماتها ومشاهداتها ، وثانياً كل خبرات بنى الانسان الناضجة التي اكتسبها على مر السنين سواء في العلوم الطبيعية أو الانسانية تعتبر زادا صالحاً للعقل أيضاً يمكن أن يختزن منها ما يشاء لتصبح ملكاً خاصاً من المعرفة والعلم يستطيع المرء باستيعابه وضمه اضافة شئ جديد الى هذا التراث الانساني المفيد لم يسبق اليه ، أو اصلاح خطأ وقع فيه غيره ، أو دعماً واثباتاً لقراراته لصواب سبقه اليه سواء ، واذن فالملكوت الحادث كله فيما عدا ما نصت الشريعة على أنه من الغيب صالح لأن يعمل فيه العقل الراشد في ايمان وأمان .

والمقصود بالمباحات ما سكت الشرع عن بيان حكمه في مجال التشريع ، وهو مجال فسيح أيضاً لأن الأصل في الأشياء الاباحة .

لكن العقل اذا ضيق على نفسه هذا الواسع المديد الذي لن يستطيع الا أن يستوعب بعضه ، اذا ضيق على نفسه هذا الواسع فالتمس سبيلاً الى نشاطه فيما وراء الغيب ، أو أقحم نفسه في مجال التشريع الذي بين الله لعباده حكمه عن طريق الوحي والنبوة فانه لا محالة مصاب بالمعقم ، لأنه غير صالح للعمل في هذا المجال .

وهو اذ يحاول — عبثاً — تجاوز المجال الذي هيء له وخلق من أجله فسيجد نفسه مع الغيب والتشريع أمام مهمة قد فرغ منها بمعرفة الوحي ، وهو وحده صاحب القول الفصل — مثلاً — في الميزان والصراط والجنة والنار والجن وسائر المخلوقات الغيبية التي تسمى في الاصطلاح الاسلامي بالسمعيات اشارة الى أن واجب العقل فيها أن يكتفى بالسمع لما يخبر به الدين عنها فحسب اذ لا مجال هنا لاجتهاد العقل ، ومثل ذلك تماماً لو حاول العقل أن يقحم نفسه في مجال التشريع ، فكللاً لأمرين لن يظفر من وراء البحث فيهما بطائل .

من هنا كانت الدعامة الأولى في منهاج الاسلام لوظيفة العقل أن يظل نشاطه في المجال الذي هيء للعمل فيه ، وهو مجال فسيح وسيع مديد مليء بالأسرار والخفايا التي تنتظر تفكير الملايين من العباقرة والمجتهدين ، بينما تظل دائرة البحث في الملكوت خالية فارغة .

انه لمن التعاسة الشديدة لانسان أن يترك هذا المجال الرحب الخصب الذي ينتج فيه عتله ثمرات نافعة ومفيدة ليشتغل نفسه بما لا طائل ولا جدوى من التفكير فيه قط ، اللهم الا الضلال والحرام والهلاك ، لانقصد هنا الهلاك الأخرى وان كان ذلك أمراً واقعاً الا أن يتوب الانسان ويصح مسيرة تفكيره ، وانما نقصد هلاك العقل ، لأن صاحبه حينئذ حكم على عقله بالاعدام من حيث عطله وألغاه .

والخلاصة التي نخرج بها هي أن معرفة الحدود الفاصلة بين المجال العقلي المثمر وبين المجال العقيم من الأمور التي حرص الاسلام على توضيحها وكشفها لأبنائه ، حتى يضمن للقدرات العقلية أن تؤدي واجبها على خير وجه فتصبح جديرة بتحمل أمانة المسؤولية وتبعاتها بإمكانات عقلية سليمة ، بيد أن هناك فائدتين بالاضافة الى هذه النتيجة الهامة لهما بالعقيدة والشريعة صلة مباشرة .

اولاهما :

تجنب التورط فيما لا طاقة لنا ببحثه مما يورد الحمقى موارد الهلكة في الضلال والاحقاد ، فضلا عن ضياع مجهوداتهم العقلية سدى بلا عائد ولا نتيجة ولا حصاد الا حصب جهنم وانعيذ بالله .

ثانيتها :

الشهادة الدائمة لربنا جل علاه بكل كمال يليق به سبحانه سواء في التشريع أو الاعتقاد عن طريق تأمل الأمور المقدور عليها لعقولنا التي هيأها الله لا دراكها .

أمثلة تطبيقية توضح أن الاسلام هو : أبو المنهج العقلي السليم

والتعقيب الأخير على هذه النقطة الهامة في منهاج الاسلام من حيث أسلوب استعمال العقل في مجاله هو أن رحمة الله وعدله اقتضت معونة الانسان والرفق به ، ولذلك جاء التكليف بالأمر الميسور والمستطاع وهو التفكير في المجال المقدور عليه تمشيا مع قوله تعالى :

• (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) (١) •

ولو أدرك بعض أدعياء العلم معنى مايلوكونه في ألسنتهم عن المنطق العلمي البحت لعلموا بيقين أن الاسلام وحده هو أب للمنطق العلمي الصحيح حين يلتزم به أهله طريق الجادة والحيدة والنزاهة ، اذ كيف يسوغ عندهم في منطق العلم اقحام العقل في منطقة لاتناسب استعداده ؟ •

لاشك أن هؤلاء المخدوعين يثورون أيما ثورة لو رأوا متخصصا عبقريا في علوم النفس والفلسفة والأخلاق والاجتماع لم يدرس فن الطب يتدخل في عملية جراحية منازعا طبييا صغيرا ، مهمته واختصاصه ، وهم أيضا لن يسمحوا لطبيب لم يدرس هندسة المعمار أن يملأ رأيه على مهندس معماري متخصص في تنظيم كومة من الأحجار ، يريد الطبيب اقتياتا على المهندس أن يحولها الى بناء ، وهم في ذلك محقون ، فنحن في عصر التخصصات الدقيقة التي قسمت العلم الواحد الى علوم كثيرة ، ففي الطب وحده عديد من التخصصات التي يحترمها أهل العلم كذلك الهندسة والفلسفة وغيرهما من العلوم •

(١) آخر سورة البقرة .

اذن فالعلم يحترم هذه الفروق الدقيقة ، مع أنها قريبة النسب بعضها الى بعض ، وبالأسس القريب كانت شيئاً واحداً ، وهي اليوم انفصلت لا لتقطع وانما لكي يخدم بعضها بعضاً بإجادة أتم واتقان أكبر .

لكن الانفصال بين مجال التخصص العام للعقل الذى يضم موضوعه كل هذه التخصصات مجتمعة وغيرها من كل معارف الملوكوت التى لم تدخل نطاق الغيب . الانفصال هنا بين هذا المجال ومجال الغيب بالنسبة لعمل العقل انفصال جذرى وجوهري لم يعرف اللقاء يوماً مضى ولن يعرفه قدا .

فلماذا اذن بمنطق العلم نثور من أجل كومة من الأحجار تدخل فى تركيبها انسان له بها ألف صلة وصله فهو الذى سيعايشها سكنا ، وهو الذى اشتراها بماله ، بل واشترى معها خبرة المهندس الذى غضبنا من أجله للعدوان الذى وقع على تخصصه ؟ نحن لانسأل لنستكر ثورة فى موضعها ، فنحن مع الثائرين على المعتدى بغياً من غير تخصص أو علم ، ولكننا نسأل لنلفت النظر الى سؤال آخر .

لماذا يتبلد هذا المنطق العلمى ويستغنى مع قضية الغيب التى لاتمت بصلة ما الى الأحجار والطين وعوالم المادة والتجربة ؟

كيف نتقيد بالمنطق العلمى فى هذه الصغائر ذات الفروق الضئيلة التى لا تحسب ، اذا قيست بالقضية الأكبر والأبعد والأسمى والأعظم قضية الألوهية بجلالها ، وقداستها ، وتشريعها ، ومنهاجها ، وأحكامها ؟

ولماذا هذا الحيف مع الأنبياء والمرسلين وهم وحدهم أهل البلاغ والتخصص فيما ينقلون عن الغيب فنسمع ونخشع ؟

لكن هذا التطاول على الغيب والعدوان على اختصاص الأنبياء دون تحرج له عقوبته المعجلة ، وأقلها فى الدنيا حرمان الملحد من المقومات الأولى لصدق الكلمة ، فهو فى أعماقه يدرك تماماً أنه لا يستند الى حقيقة علمية يصدر عنها فيما يقول أو يكتب ، انه يرى بيقين خلاء ضميره من صدق الكلمة ويلمس بعمق خيانتة للأمانة العلمية ، ويعرف جيداً أنه فقد نزاهة الحيدة فى بحثه ، والأمانة والنزاهة والحيدة ركائز أساسية لهداية الناس وقيادة التوجيه الحقيقى ، ويكفى الملحد حرمانه من هذه الثورة التى لاينضب لها معين . يكفيه أنه مزيف وكذاب وخائن ، وأنه يعرف عن نفسه ذلك !!

ان دليل الملحد الذى يتطاول غروراً فينتكر لتشريع الله سبحانه .

أنه جهلٌ — غالباً — الثروة العلمية فى تشريع الله ، فهل هذا دليلٌ ؟ وهل جهلى بوجود شىء ما ،

يعتبر دليلا على عدم وجوده ؟ ان التنكر لتشريع الله يؤدي بالملحد الى انكار وجود الله ذاته ،
اعمالا منه لهذا المنطق الأخرق •

وهل الأمانة العلمية تسمح لي اذا لم أعرف دليل الوجود لشيء ما ، وأنا في نفس الوقت ليس
لدي دليل على عدم وجوده ، هل تسمح الأمانة العلمية أن أندفع كالأعمى في تقرير عدم وجود هذا
الشيء ؟ فما بالك اذا تعلقت القضية بوجود الله الخالق الذي يشهد كل مافي الوجود بعظمته
وحكمته وقدرته ووجوده •

ان التفكير المتجرد المحايد في هذه الكائنات والمخلوقات عدة مرات يهز أعماق الانسان وينفص
عنه هذه الشبهة الواهية ونعنى بها شبهة فقدان المعرفة بقيمة التشريع التي قد تقضى الى انكار
وجود الله سبحانه ، وهذه الشبهة الواهية لا تلبث ان تتلاشى أمام لحظات التأمل في هذا الملكوت
العظيم ، بل ان مجرد تفكير المرء في نفسه بتجرد ، كاف جدا للقضاء على هذه الشبهة الضعيفة التي
لا فتسرب الى العقل الا في غفلة المنطق العلمى نفسه القائم على النظر والاستقراء والملاحظة
والمشاهدة في النطاق الذى حدده الوحي بمثل هذه النصوص :

« أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون • أم خلقوا السموات والأرض بل لا يوقنون » (١) •
صدق الله العظيم

حقا انه لا يقين عندهم ، وانما عندهم الغفلة والوهم والخداع أو المكابرة والكيد ، وهى شبهة
من السهل أن تزول فيما لو أرادوا وسلكوا طريق المنطق العلمى الصحيح الذى نادى به الاسلام •

« أم عندهم الغيب فهم يكتبون • أم يريدون كيذا فالتين كفروا هم المكيدون • أم لهم اله
غير الله سبحانه الله عما يشركون • » (٢) •

كيف كان يتعامل السلف بعقولهم مع

نصوص الوحي ؟

لقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن تشريع الاقتصاد الاسلامى وقف على الله سبحانه ، وأن
جميع تعاليمه وأحكامه وحى من عند الله سبحانه •

ولقد ثبت فعلا ونقلا أن وظيفة التشريع والتحليل والتحريم والتحسين والتبحيح ليست من
وظائف الحوادث ، وأن أرقى المخلوقات على وجه الأرض هو الانسان غير قادر على مباشرة هذه
الوظيفة •

(١) الطور : ٣٥ - ٣٦

(٢) الطور : ٤١ - ٤٢

وقد أشار القرآن الكريم الى هذه الحقيقة في آيات متعددة منها قوله تعالى :

« ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ، ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون » (١) .

ومن المثير للانتباه بكل شدة اعادة الوصف بالكذب ثلاث مرات في هذه الآية القصيرة لمن يفتحل لنفسه وظيفته التحليل والتحرير .

وقد طبق هذه القاعدة أسلافنا الصالحون في العصور الاسلامية الأولى حيث كانوا رضى الله عنهم أقرب وأدنى للحق في صحة التطبيق لما تقصد اليه نصوص التعاليم المأخوذة من كتاب الله ومن سنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

قال القرطبي في تفسيره لهذه الآية :

أسند الدارمي أبو محمد في مسنده قال : أخبرنا هارون عن حفص عن الأعمش قال :

« ما سمعت ابراهيم قط يقول حلال ولا حرام ، ولكن كان يقول : كانوا يكرهون وكانوا يستحبون » . وقال ابن وهب قال مالك :

« لم يكن من فتيا الناس أن يقولوا هذا حلال وهذا حرام ، ولكن يقولوا : اياكم كذا وكذا ، ولم أكن لأصنع هذا . ومعنى هذا : أن التحليل والتحرير انما هو لله عز وجل ، وليس لأحد أن يقول أو يصرح بهذا في عين من الأعيان الا أن يكون البارئ تعالى يخبر بذلك عنه . وما يؤدي اليه الاجتهاد في أنه حرام يقول : انى أكره كذا .

وكذلك كان مالك يفعل ، اقتداء بمن تقدم من أهل الفتوى (٢) .

وقال أبو عثمان الحداد :

« القاضى أيسر مائما ، وأقرب الى السلامة من الفقيه — يريد (المفتى) — لأن الفقيه من شأنه اصدار مايرد عليه من ساعته بما حضره من القول والقاضى شأنه الأناة والتثبت . ومن تأنى وتثبت تهيأ له من الصواب ما لا يتهيأ لصاحب البديهة .

قال تعالى : « ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب ، هذا حلال وهذا حرام ، لتفتروا على الله الكذب ، ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون . متاع قليل ولهم عذاب أليم » (٣) .

(١) الآية ١١٦ : النحل

(٢) اعلان الموقعين لابن قيم الجوزية ج ١ ص ٣٩ ، وتفسير القرطبي .

(٣) الآية ١١٦ ، ١١٧ : النحل .

هذا بيان منه سبحانه وتعالى أنه لا يجوز للعبد أن يقول : هذا حلال ، وهذا حرام إلا بما علم
أن الله سبحانه أحله وحرمه •

وقال بعض السلف :

« ليتق أحدكم أن يقول أحل الله كذا وحرم كذا ، فيقول الله له : « كذبت ، لم أحل كذا وأنم
أحرم كذا » فلا ينبغي أن يقول لما لا يعلم ورود الوحي المبين بتحليله وتحريمه • أحله الله وحرمه
الله لمجرد التقليد ، أو بالتأويل •

فمن ميمون بن الحارث قال : كان أبو بكر رضى الله عنه إذا ورد عليه الخصم نظر في
كتاب الله فإن وجد فيه ما يقضى بينهم قضى به ، وإن لم يكن في الكتاب وعلم من رسول الله
صلى الله عليه وسلم في ذلك الأمر سنة قضى بها فإن أعياء خرج فسأل المسلمين وقال : أتانى كذا
وكذا فهل علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ذلك بقضاء ؟ فربما اجتمع اليه
النفر كلهم يذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه قضاء فيقول أبو بكر الحمد لله الذى جعل
فينا من يحفظ على نبينا فإن أعياء أن يجد فيه سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع رموس
الناس وخيارهم فاستشارهم فإذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به (١) •

وكان السلف من الصحابة والتابعين يكرهون التسرع في الفتوى ويود كل واحد منهم أن يكفيه
اياها غيره فإذا رأى أنها قد تعينت عليه بذل اجتهاده في معرفة حكمها من الكتاب والسنة أو
قول الخلفاء الراشدين ثم أفتى •

وقال : الامام أحمد : حدثنا جرير عن عطاء بن السائب عن عبد الرحمن بن أبى ليلى قال :
أدركت عشرين ومائة من الأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منهم رجل يسأل
عن شيء الا واد أن أخاه كفاه ، ولا يحدث حديثا الا واد أن أخاه كفاه •

وقال سحنون بن سعيد أجسر الناس على الفتيا أقلهم علما يكون عند الرجل الباب الواحد
من العلم يظن أن الحق كله فيه •

وقال سحنون يوما أنا لله !! ما أشقى المفتى والحاكم !! ثم قال : هأنذا يتعلم منى ما تضرب
به الرقاب ، وتوظأ به الفروج وتؤخذ به الحقوق ، أما كنت عن هذا غنيا ؟

وقال الشافعى فيما رواه عنه الخطيب في كتاب الفقيه والمتفقه له ، لا يحل لأحد أن يفتى في دين

(١) حجة الله البالغة ١٥ للامام الكبير الشيخ أحمد الدهلوى

الله الا رجلا عارفا بكتاب الله بناسخه ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه وتأويله وتنزيله ومكية ومدنية وما أريد به ، ويكون بعد ذلك بصيرا بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالناسخ والمنسوخ ويعرف من الحديث مثل ما عرف من القرآن ويكون بصيرا باللغة بصيرا بالشعر وما يحتاج اليه للسنة والقرآن ويستعمل هذا مع الانصاف ويكون بعد هذا مشرفا على اختلاف أهل الامصار وتكون له قريحة بعد هذا ، فان كان هكذا فله أن يتكلم ويفتى في الحلال والحرام وإذا لم يكن هكذا فليس له أن يفتى » (١) .

وذكر الشعبي عن علي رضي الله عنه أنه خرج عليهم وهو يقول :

« ما أبردها على الكبد ! فقيل له : وما ذلك ؟ قال ان تقول للشيء لاتطمه : الله اعلم » (٢) .

ذلك هو ما انتهى اليه علماء أسلافنا الأماجد بدءا من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى العصر الحاضر .

من ثمرات تطبيق التشريع الاقتصادي الاسلامي

ومن أعظم الحكم لتسليم التشريع وتفويضه لله سبحانه أن أحدا لن تسوء علاقته بالحاكم المسلم فهو أى الحاكم مجرد أمين على التطبيق ولا يملك الا حراسة الحدود والشريعة كعبادة لله وطاعة له سبحانه ، وعلى هذا فمسئولية الحاكم المسلم من هذه الزاوية محدودة من حيث هو عبد مأمور ينفذ أوامر الله .

والحاكم بهذا الاعتبار مجرد خليفة أو مستخلف في ذلك من واجبه حراسة أحكام الدين فحسب أى ليس له مسئولية الابتكار ، بل وليس له الخيرة في اتخاذ موقف خاص ، واذا أمن أمام نفسه وشعبه : أمن أمام نفسه من مسئولية الاحساس الخاص ازاء عواطفه وانفعالاته التي تتباين مع اتجاه الشريعة . قال تعالى .

« ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله » (٣) .

وأمام شعبه آمن أيضا من مظنة الحيف أو القسوة ، فلا تزال الآية الكريمة ماثلة في أعماق كل

مؤمن : « ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما » (٤) .

(١) اعلام الموقعين ١٥ ص ٨

(٢) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر

(٣) من الآية ٢ - التور

(٤) من الآية ٦٥ : التصاد

ومن أعظم الفوائد التي يحصل عليها الأفراد أو المجتمع من وراء هذا التسليم البراءة من الهوى والغرض فالإنسان هو الإنسان والتجربة الماضية تؤكد ضرورة التسليم حتى لا يتكرر أخذنا والشقاء ومن الأدلة القرآنية على ذلك قوله تعالى :

« وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيئنا عليه فأحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا » (١) •

وقوله تعالى :

« وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك » (٢) •

وقوله تعالى :

« ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها » (٣) •

ومعنى الشريعة المذهب أو المنهاج الواضح أو الهدى ، أو الأمر والنهى والحدود والفرائض أو البيئة أو السنة (٤) •

وقوله تعالى :

« فاحكم الجاهلية يفتنون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون » (٥) •

أخرج الحافظ الطبراني قال حدثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي قال حدثنا أبو اليمامة الحكم بن نافع قال أخبرنا ، شعيب بن أبي حمزة قال عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين عن نافع بن جبيرة عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« أبفض الناس الى الله عز وجل من يتنقى في الاسلام سنة الجاهلية وطالب دم امرئ بضم

حق لبريق دمه » •

(١) من الآية ٤٨ : من سورة المائدة

(٢) من الآية ٤٩ : من سورة المائدة

(٣) من الآية ١٨ : من سورة المائدة

(٤) تفسر القرطبي ص ٩٨٤ ط الشعب

(٥) من الآية ٥٠ : من سورة المائدة

وروى البخارى عن أبى اليمامة نحوه بزيادة •

وقوله تعالى :

فلا وريك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت
ويسلموا تسليما» (١)

ذكر البخارى فى كتاب التفسير حديثا يشير الى سبب نزول الآية حين حكم رسول الله صلى
الله عليه وسلم بين رجلين من الصحابة فاعترض أحدهما على الحكم وقد كان الخلاف على الماء بين
جارين بشأن الزراعة أى أن الحكم كان بشأن أمر دنيوى ، بمعنى أن نظام الحكم الإسلامى الذى
يجب أن يلتزم به المسلمون نظام شامل لشئون الدنيا والآخرة (٢) •

ومن السنة أيضا •• !

كما تحرص السنة المطهرة على جعل الحب لأحكام الله جزءا من الايمان : كما قال نبينا عليه
الصلاة والسلام :

« لا يجد أحدكم حلاوة الايمان حتى يحب المرء لا يحبه الا لله وحتى أن يقذف فى النار احب
اليه من أن يرجع الى الكفر •• » (٣) •

ومن الحكم العظيمة أيضا أن يعتبر أفراد المجتمع أنفسهم التشريع المنظم لحياتهم قربة
وعبادة يراقبون الله فى رعايتهما مما يفضى لجعل الفرد سلطة تحمى التشريع كما تحتمى به •

وقد سجل التاريخ الإسلامى من الحوادث العملية العملاقة فى هذا الصدد •

ما يدل على مدى تأثير ارتباط المسلم برعاية الله حين يكون التشريع مستمداً من الوحي •

« كان معاذ بن جبل رضى الله عنه رجلا سمحا شابا جميلا من أفضل شباب قومه ، وكان
لايمسك شيئا فلم يزل يدان حتى أغلق ماله كله من الدين فأتى النبى صلى الله عليه وسلم يطلب

(١) من الآية ٦٥ : من سورة النساء

(٢) انظر فى كتاب التفسير باب فلا وريك لا يؤمنون ص ٢٢٢ ج ١ فتح البارى طه الحلبي

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب الأدب باب الحب فى الله ص ٧٢ ج ١٢ طه الحلبي واللفظ منه

وفى كتاب الايمان باب حلاوة الايمان ص ٦٨ ج ١ طه الحلبي

وفى كتاب الاكراه باب من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر ص ٢٤٧ ج ١٥ هلبى

وأخرجه مسلم فى كتاب الايمان باب خصال الايمان ص ١٢ ج ٢ شرح النووي طه حجازى وأخرجه الترمذى والتسالى فى
الايمان •

له أن يسأل له غرماءه أن يضعوا له فأبوا . . ، حتى إذا كان عام فتح مكة بعثه النبي صلى الله عليه وسلم أميراً ليجبره ، فمكث معاذ باليمن حتى أصاب وحتى قبض النبي صلى الله عليه وسلم . فلما قدم قال عمر لأبى بكر رضى الله عنهما : أرسل الى هذا الرجل فُدع له ما يعيشه وخذ سائرته ، فقال أبو بكر : انما بعثه النبي صلى الله عليه وسلم ليجبره ولست بأخذ منه شيئاً الا أن يعطينى ، فانطلق عمر الى معاذ فذكر له ذلك فقال معاذ : انما أرسلنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليجبرنى ولست بفاعل ، ثم لقي معاذ عمر فقال : قد أطعك ، انى رأيت فى المنام أنى فى حومة ماء وقد خشيت الفرق فخلصتني منه يا عمر ، فأتى معاذ أبا بكر فذكر ذلك له وحلف له أنه لم يكتمه شيئاً حتى بين له سوطه . فقال أبو بكر : والله لا آخذه منك قد وهبته لك ، فقال عمر : هذا حين طاب وحل (١) .

مقومات التشريع الاسلامى فى علاجه لشئون الحياة *

التشريع الاسلامى — كما علمت — تشريع سماوى ، سنه للناس رب الناس الذى أحاط علمه بشئون عباده : مظاهر منها ، وما بطن ، وما كان منها وما يكون ، الحكيم الذى يضع كل شىء موضعه : يعلم كامن الداء فيهبىء له ناجع الدواء .

« لا يضل ربي ولا ينسى » (١) . .

وقد كان من تمام النعمة على الناس ، ومن مظاهر حكمة الله فى خلقه — بعد أن تخطى العقل البشرى دور الطفولة ، وتهياً للفكر للتدرج فى مراقي الحياة الأدبية — أن يكون الاسلام هو الدين الذى يتعبد الله به بنى الانسان ، والشريعة التى يختتم بها شرائعه الأولى ، فلا غرو أن كان تشريعاً محكم الأساس وطيد البناء ، كامل النظام ، رائع المظهر ، سامى الأغراض ، وأفيا بحاجة الافراد والجماعات ، عادلاً من غير افراط ، وسهلاً بلا تفريط ، أبدياً صالحاً لكل زمان ومكان ، محبباً الى النفوس ، كاشفاً للناس عن نواحي الخير ، وداعياً الى سعادة الدارين .

وحسبك فى تعرف أسرار هذا الدين وادراك ميزاته أن البحث فى تعاليمه يهديك من غير جهد الى أنه أتى بما لم يكن سبق فى سالف الشرائع الأخرى من أحكام ، وما لم تتسع له الحياة قبل من رسوم ، وتعاليم ، وذلك مع احتوائه على خير ماتضمنته الديانات الأولى ، وتحاشيه لما كان فى تلك الديانات ملائماً للأجيال السابقة ولم يعد صالحاً للتطور مع الحياة فى مدارجها ، ولا منسجماً مع روح الاسلام السمحة الرحيمة فى كل مادعت اليه .

جاء الاسلام باحترام العقول ودعوتها الى التفكير فى الكون وأسراره ، وحضها على نبذ التقليد الأعمى ، والعناد الباطل ، ليتها لها بين الطرفين سبيل وسط ، ومحجة واضحة ، تأمن فيها العثار ، وتصل منها الى غاية محمودة .

(١) عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب . (سيرة النبلاء للذهبي) ١٥ ص ٢٢٥

(٢) الشيخ السبكي وأخرون .

(٣) سورة طه ٥٢

جاء معنيا بتقرير النظم الاجتماعية ، فدعا الى المساواة بين الناس ، وألا فضل لعربي على عجمي الا بالتقوى ، وحفظ لكل نصيبه من الحرية ، راغبا في الحياة المهذبة المشبعة بروح الاعتدال بالنفس ، مع مراعاة حرمة الغير ، سالكا بالناس سبيل المدنية البريئة من رجس الغواية ، البعيدة عن مهاوى الرذيلة .

أنظر اليه تجده يرافق المرء في كل أطواره ، وينظم له عامة شئونه ، ليتكون من الأفراد الناشئين على نهجه جماعة ناضجة تمثل الانسانية الكاملة ، ثم يعرج بعد عنايته بالفرد من الروابط الاجتماعية ، وما يكون بين المرء وأخيه : من صلات في النسب ، أو التعامل ، أو القومية ، فلا يغادر من هذا كله صغيرة ولا كبيرة الا أحصاها ، وأثبت حكمها ، وحاطها بسياج من النظام المحكم .

فها هوذا يعلم الانسان — كيف يتصل بربه من طريق العبادات المشروعة على أوجه رسمها له ، ويتقيه حيثما كان وينيب اليه في سره ، وجهره ، وأن يكون الله ورسوله أحب اليه من كل شيء ، وكيف يراقب نفسه في دخيلة نفسه ، فلا يضطغن على أحد ، ولا يعترم شرا يأتي به ، ولا يتبع ظنا يهيجس به خياله — ويعلمه كيف يشعر بواجبه ، ويحرص على حقه ، ويحثه على أن يبتغي فيما آتاه الله الدار الآخرة ولا ينسى نصيبه من الدنيا .

ثم ينتقل بالمرء الى الحياة البيئية فيرسم له كيف يستببح المرأة بالعقد المشروع ، والعوض المستحق ، ويبين لكل من الزوجين ماله ، وما عليه نحو الآخر ، وما يتعلق بالصلة بينهما من وجوب الاخلاص ، والمحبة ، والرحمة ، وكيف تكون العشرة بالمعروف ، وما يترتب على التضامن الزوجين نحو الأبناء : من صيانة وتربية ، ويحوط الأسرة بما يحفظ كيانها فيضع نظام الحجاب ، والاستئذان في دخول البيوت ، ويمنع اختلاط غير المحارم ، ليظل رباط الزوجية وثيقا ، وجوها صافيا مما يكدره ، أو يتسرب اليه من ظنون ، ويرسم طريقة الفراق بينهما حينما يستحكم الخلاف ، وتكون حياتهما معا ماثرا شقاء ، ومدعاة لتعدى حدود الله .

ثم يخطو بعد ذلك بالزوجين الى ما وراء هذه العشرة في الحياة ، أو بعد المعات ، فيثبت حق الواحد منهما في مال الآخر : من نفقة للزوجة ، أو ميراث لأحدهما ، كما نظم الصلة بين الأبوين ، والأولاد ، وبين الأولاد بعضهم مع بعض ، وما يتصل بهذا كله مما يدخل تحت — تقانون الأحوال الشخصية . .

تشريع الاقتصاد والمال في الاسلام

ويتدرج مع المرء فيعرض لما بينه وبين غيره من تعامل ، فيبين له وسائل الكسب المشروع ، وطريق الحصول على المال بالبيع ، أو الاجارة ، أو القرض ، والرهن ، وما الى هذه مما ينتظم في باب المعاملات ، أو ما يسميه العرف — بالقانون المدني ، والتجاري — ويتعهد هذه التعامل بالحراسة ، فيقيم سلطان القضاء ، ويعتد بالشهادات ، والاقراءات ، وما يكون لأحد المتداعين ،

أولهما معا : من الحجة على ما يدعى ، لتستقر الأمور في نصابها على ضوء العدل ، والانصاف ، فلا يتسلط ذو الجاه على المستضعفين ، ولا يظننى بعض الناس على بعض .

ويلتفت الاسلام بعد ما أسلفنا الى الروابط العامة بين الناس ، ويدعمها بارشاداته . فيعلمهم أن من غش المسلمين فليس منهم ، وأن الدين النصيحة ، وأن من رأى منكرا فعليه أن يغيره ما استطاع ، لئلا يكونوا مثل بنى اسرائيل فيما عيب عليهم : من أنهم كانوا لا يتساهون عن منكر فعلوه ، ويطلب اليهم الوفاء بالعقود ، وأن يتقيدوا بما بينهم من شروط : الا شرطا أحل حراما ، أو حرم حلالا ، وينهاهم عن التقرب الى الحكام بالرشا لئتمكنوا من الحصول على غير حقهم ، ويحذرهم الكذب ، والخيانة ، والخداع ، لئلا يكونوا في عداد المنافقين ، ثم يعلمهم كيف يحسن الجار الى جاره ، ويعطف القريب على قريبه ويسير الحاكم مع المحكوم ، والرئيس مع المرءوس ، وكيف يكون الجميع اخوانا في التأزر ، والتحاب ، كيلا تتفرق كلمتهم ، وتضعف شوكتهم ، ويستهن بهم عدوهم ، ويذهب سلطانهم ادراج الرياح .

ولم يغفل الاسلام علاقة المسلمين بغير المسلمين بعد ، بل نظمها ، ورسم لنا على أى وجه يمكن الاتصال بهم : في الزواج ، أو العشرة بالصحبة ، أو الحكومة ، وكيف نتقى صولة العدو منهم : ونعد العدة لدرء عادياتهم علينا ، ونجاهد من يحاول العدوان على بيضة الاسلام ، مع احترامنا لكل مانعطيهم من عهد ، وما يثبت بيننا وبينهم من وفاق ، على نحو يصون كرامة المسلمين ، ويرتضيه الدين الحنيف .

ولما يعلمه الله من أن في عباده الخير الطائع الذى تكفيه الزواجر الدينية والمستهتر المتورد الذى لا يثنيه عن غيه الا أن يذوق مرارة الآلام الجسمانية ويرى العذاب رأى العين - وضع زواجر وحدودا مادية ، يقوم بتنفيذها ولى الأمر فى المسلمين ، ليكف الأشرار عن طغيانهم وييسل س قياد العصى منهم ، فتقل أو تمتنع الجنايات ، والجرائم ، وتظل حدود الله مصونة من العبث ، ويتوفر للناس أن يأمنوا على أموالهم ، وأعراضهم ، وأنفسهم ، ويسود النظام فيما بينهم ، ويتفرغ كل للقيام بما نيظ به من عبادة ربه ، ويتهيأ له أن يساهم فى عمارة الكون ، ويسد فراغه فى بناء المجتمع بنفس مطمئنة راضية .

ولم يجعل للولاية مطلق التحكم فى الناس ، بل قيد سلطانهم ، وحذرهم أن يتعدوا ما بين لهم الكتاب ، من الحق فى ولاية الأمر وتنفيذ ما عهد اليهم ، أو أذن لهم أن يقوموا به فى حدود طاعة الله .

ثم لم يترك الله الناس وشأنهم فى الأخذ بتلك الأحكام ، بل رتب عليها من أنواع الجزاء ما يحفزهم جميعا على الانقياد ، أشعرهم بوعده ووعيده أنه من ورائهم محيط ، وبين لهم أنهم جميعا - حاكمهم ومحكومهم - فى قبضته وأنه غنى عنهم ، وأن من أحسن فلنفسه ، ومن أساء فعليها ، وأنه ليس بظلام للعبيد .

ذلك هو النمط الذى رسمته الشريعة الاسلامية فى كل ناحية من نواحي الحياة الفردية ، او الاجتماعية ، لمن استمسك بعروتها ، واعتصم بحبلها ، وآثر الرشيد على الغى فيما يقدم لنفسه من عمل .

ولقد ظهر لك منه أن من كمال هذه الشريعة وجمالها فوق هذا كله - أنها لم تدع الناس الى الانقطاع عن الدنيا ، ولم تحملهم على الرهبانية ، بل نهتهم عن ذلك ، وحثتهم على أن يسيروا فى الأرض ، ويبتغوا من فضل الله ، وأن يتمتعوا بما رزقهم الله ، ووعدهم سبحانه أن يزيدهم من فضله كلما شكروا له نعماءه .

ذلك هو كل ما يتأتى للناس أن يتمنوه ، أو يطمعوا فيه من اصلاح وانصاف ، وهل هناك سبيل للعمل الدنيوى خير مما رسم الله لعباده وهو أعلم بحاجاتهم من أنفسهم ، وأرحم بهم من أمهاتهم ؟؟ أو هناك مطمح يتعلق به الرجاء أعز مما أعد الله للطائعين ووعده به المتقين ؟؟

فغنى عن البيان بعد - أن تلك الشريعة لاتدع فى المرء عوجا الا قومته ، ولا فى نظام الجماعة شجرة الا أحكمتها ، وأن الآخذ بأداب الاسلام آخذ بأسباب لا تنفصم ، وأن السائر على متنها سائر فى مأمون من الزلزل والمهتدى بنورها لا يضل أبدا ولا يزيغ .

وحسبك أنها شريعة الخلود ؛ وأنها تتسع لشئون الناس ما عمرت بهم الدنيا ، وأن ما يظن فيها من جمود ليس الا عجزا من الطاعنين عليها عن فهم أسرارها ، وجهلا منهم بمراميتها ، أو شهوة فى الانقاص من كمالها وسماحتها .

ومن يك ذا فم مر مريض يجد مرا به العذب الزلالا .

امثلة من نصوص التشريع الاسلامى

فى المعاملات ❖

يراد بالمعاملات جميع العقود التى بها يتبادل الناس منافعهم ، وقد تعرض لها القرآن بطريقة اجمالية وقواعد كلية تاركا تفصيل ذلك للمجتهدين من الأمة فمن تلك القواعد الكلية :

١ - أمر أمرا عاما بالوفاء بالعقود قال تعالى فى سورة المائدة .

« يا ايها الذين آمنوا أوفوا بالعقود » (١) .

❖ الشيخ الخضرى : تارىخ التشريع الاسلامى

(١) سورة المائدة آية ١

وهي كلمة تشمل جميع الالتزامات التي يلتزمها الانسان للانسان •

٢ — نهى عن أكل أموال الناس بالباطل والادلاء بها الى الحكام قال تعالى في سورة البقرة •

« ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتاكلوا فريقا من أموال الناس بالاثم وانتم تعلمون » (١) •

وأباح الربح من التجارة قال تعالى في سورة النساء •

« يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم (٢) » •

ولما كان هذا مظنة لامتناع الانسان من أن يأكل أى مال لغيره ولو كان من ذوى قرباه قال جل ذكره في سورة النور •

« ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج ولا على أنفسكم ان تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم أو بيوت أمهاتكم أو بيوت أخوانكم أو بيوت أخواتكم أو بيوت أعمامكم أو بيوت عماتكم أو بيوت أخوالكم أو بيوت خالاتكم أو ما ملكتم مفاتحه أو صديقتكم ليس عليكم جناح ان تأكلوا جميعا أو اثنتاتا » (٣) •

٢ — تعرض القرآن بصفة خاصة للبيع الذى هو أهم المبادلات فذكر حله وحرمة الربا فقال تعالى في سورة البقرة

« الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا » (٤) •

ثم قال

« يمحوق الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم » (٤) •

ثم قال

« يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله واثروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فأنذروا بحرب من الله ورسوله وان تبتم فلكنم رعوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ❖ وان كان لؤ عسرة فنظرة الى ميسرة وان تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون » (٤) •

(١) سورة البقرة : ١٨٨

(٢) سورة النساء : آية ٢٩

(٣) سورة النور : آية ٦١

(٤) البقرة الآية : ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٢

وقال تعالى في سورة آل عمران

« يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا اضعافا مضاعفة » (١) .

ولم يبين القرآن ما البيع وما الربا لشدة اكتفاء وضوحهما بما كان معروفا عند السامعين فقد كانوا يتبايعون وكانوا يتداينون الى أجل فاذا حل الأجل قال الدائن للمدين أد أو أرب فان لم يؤد ضاعف عليه الدين »

قال تعالى :

« وما آتيتم من ربا ليربو في أموال الناس فلا يربو عند الله وما آتيتم من زكاة تريدون وجهه الله فاولئك هم المضعفون »

والمفهوم من عادات العرب ومن بعض الأحاديث أن الربا هو الزيادة في مقابلة تأجيل الدين لمن عجز عن الوفاء . ومن القواعد المهمة التي جاء بها القرآن نظام كتابة الدين المؤجل وقد ورد منه أطول آية جاءت في القرآن في سورة البقرة وهي من آخر آياته نزولا قال تعالى

« يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه ، وليكتب بينكم كاتب بالعدل — ولا ياب كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب — وليملل الذي عليه الحق وليتق الله ربه ولا يخس منه شيئا — فان كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليمل وليه بالعدل — واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل احدهما فتنكر احدهما الأخرى — ولا ياب الشهداء اذا ما دعوا — ولا تساموا أن تكتبوه صغيرا أو كبيرا الى أجله ، نلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا — الا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح ألا تكتبوها — وأشهدوا اذا تبايعتم ، ولا يضار كاتب ولا شهيد ، وان تفعلوا فانه فسوق بكم واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم * وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فلهان مقبوضة — فان امن بعضكم بعضا فليؤد الذين أوتمن أمانته وليتق الله ربه — ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه والله بما تعملون عليم » (١) .

وقد بينت السنة بعد ذلك كثيرا من المعاملات في الأفضية النبوية وكلها تطبيق على أوامر القرآن العامة أو تفصيل لجملها أو تقييد لمطلقها .

(١) سورة آل عمران آية : ١٣٠ .

(٢) سورة البقرة الآيات : ٢٨٢ — ٢٨٣ .

الباب الثالث

ارتباط الاقتصاد بالتشريع والأخلاق في الإسلام

- ١ - الاقتصاد الإسلامي جزء من نظام الإسلام الشامل .
- ٢ - الارتباط بين الاقتصاد والتشريع في الإسلام .
- ٣ - الارتباط بين الاقتصاد الإسلامي والقيم الأخلاقية .
- ٤ - بعض المحاذير والتحفظات .

الخاصية الثالثة :

ارتباط الاقتصاد بالتشريع والاخلاق في الاسلام *

في البحث عن النظرية الاقتصادية في الاسلام يجب ان نذكر منذ البداية أن تعاليم الاسلام الاقتصادية لم يأت الاسلام بها منعزلة عن غيرها من التعاليم ، بل هي دائما جزء من كل ، ولا يتسنى وضع التعاليم في موضعها الصحيح بغير مراعاة ذلك الارتباط بين الجزء والكل وموقع الجزء من الكل ، وهذه سنة الاسلام في بناء المجتمع وتنظيم شئونه يؤلف في هذا البناء بين أصول خلقية وأصول اقتصادية وأصول سياسية ، ولا يجعلها وحدات منعزلة احداها عن الأخرى بل يدمجها بعضها في بعض بحيث تتكون منها مجموعة متماسكة ، تصنع من هذا البناء كتلة حية تتفاعل منها هذه الأصول تفاعلا وثيقا ، سعيا الى الوفاء بحاجات البشر .

وذلك ما يضيفى صفة الواقعية على النظام الاقتصادي في الاسلام بجانب صفة الأخلاقية وعلى ذلك نعالج هذه الخاصية في ثلاث خطوات موجزة :

- الخطوة الأولى : كون الاقتصاد في الاسلام جزءا من نظامه الشامل .
 - الخطوة الثانية : كونه مرتبطا بكل الأحكام الاسلامية .
 - الخطوة الثالثة : الارتباط بين الاقتصاد الاسلامي والقيم الأخلاقية .
- ثم نختم هذا الباب ببعض المصادير والتحفظات .

أولا : الاقتصاد الاسلامى جزء من نظام الاسلام الشامل : *

إذا كان الاقتصاد الوضعى - بسبب ظروف نشأته - قد انفصل تماما عن الدين (١) . فإن أهم ما يميز الاقتصاد الاسلامى هو ارتباطه التام بدين الاسلام عقيدة وشريعة .

وبناء على ذلك فإنه لاينبغى لنا أن ندرس الاقتصاد الاسلامى مستقلا عن عقيدة الاسلام وشريعته ، لأن النظام الاقتصادى الاسلامى جزء من الشريعة ويرتبط كذلك بالعقيدة ارتباطا أساسيا . وارتباط الاقتصاد الاسلامى بالعقيدة يبدو - على سبيل المثال - فى نظرة الاسلام الى الكون باعتباره مسخرا للإنسان وخدمته ، ويبدو كذلك فى قضية الحلال والحرام التى تشغل المسلم عند أقدامه على معاملة من المعاملات ، ويبدو أخيرا فى عنصر الرقابة الذى يحسه المسلم من عالم الغيب .

وفى اعتقادنا أن النظر الى الاقتصاد الاسلامى على أنه جزء من نظام الاسلام الشامل هو أبرز ما يميز الاقتصاد الاسلامى عن غيره ، لما يترتب عليه من آثار على جانب كبير من الأهمية أشرنا الى بعضها بايجاز فيما تقدم ، ونزيد الأمر وضوحا فيما يلى :

(٢) الدكتور أحمد العسلى والدكتور فتحى عبد الكريم فى كتابهما : (النظام الاقتصادى فى الاسلام) ص ١٨

(١) يرجع الاتصال بين الدين والفكر الاقتصادى الى العصور الوسطى . وتتخص الظروف التى تم فيها هذا الاتصال فى انه بعد سقوط روما تحولت الكنيسة الى نظام رسمى وزادت كثيرا من قوتها المادية والروحية - فمن الناحية المادية أصبحت الكنيسة من أهم اعمدة النظام الإقطاعى حيث زادت ممتلكاتها من الأرض الى حد كبير ومن الناحية الروحية استطاعت الكنيسة أن تقيم وحدة مخصصة أكسبتها قوة عالية . هذه القوة التى اكتسبتها الكنيسة - ماديا وروحيا - مكنتها من الادعاء بأن لها الحق فى تنظيم علاقات الناس وسلوكهم على الأرض . وبناء على هذه القوة . استخلصت من الإنجيل ومن آراء أباء الكنيسة الأول فكارا جناديا للطبقات الدنيا مؤسسا على الادعاء بأن المسيح كان يستنكر السعى وراء الثراء . وبأن جيوم سبق له القول بأن (الفنى ظالم أو وارث للظالم) . وولدت الكنيسة كذلك بنحرهم التجارة مستندة الى ما قرره بعض أباء الكنيسة من اجال لثيوليان الذى كان يقول (أن القضاء على الجشع معناه القضاء على السبب الذى يدعو الى الكسب وبالتالي على الحاجة الى التجارة وأوجستن الذى كان يخشى أن تصرف التجارة الناس عن السعى وراء الثراء . وبأن جيوم سبق له القول الوسطى المذهب الكنسى القائل بأن (المسيحى يجب الا يكون تاجرا) . لكن توسع الأسواق ونمو التجارة فى اواخر العصور الوسطى جعل من فكر الكنيسة السالف الإشارة اليه فكارا متخلفا لايسير تطورات العصر . وعينا حاولت الكنيسة أن تتخلى عن عنادها وان تراجع تدريجيا عن موقفها من تحريم التجارة ومعاداة الثروة . ورغم أن الكنيسة حاولت تقديم تنازلات تتماشى مع حاجة العصر الا أنها لم تستطع أن تتخلى من طبيعتها الأصلية ، وذلك كانت العجوة تتسع باستمرار بين تعاليم الكنيسة وتطور الحاة الاقتصادية ، فلم تعد هذه التعاليم قادرة على التلاؤم مع هذا التطور ، وهنا حدث الانفصال بين قواعد الدين وقواعد السلوك الإنستلى . فلم تعد قواعد الدين التى استخلصتها الكنيسة وقدمتها للمجتمع ، تمثل قانونا للسلوك . واصبح الدين شيئا مستقلا عن بقية فروع الفكر وبخاصة الاقتصاد .

ورغم تكرار المحاولات لاندخال العنصر الأخلاقى فى الفكر الاقتصادى الا أن هذه المحاولات جميعها باءت بالفشل ، وأصبح الفكر الاقتصادى منذ ذلك الوقت مستقلا عن الدين ، يقوم على المنفعة ولا يرمى للأخلاق حرمة . وهكذا حين تحول الفكر الاقتصادى الى علم اقتصاد فى اواخر القرن الثامن عشر وفى أعقاب الثورتين الفرنسية والصناعية

كان الفصل بين الاقتصاد والدين أمرا مسلما به ومستقرا عليه .

راجع لك فى : اريك رول : تاريخ الفكر الاقتصادى ترجمة الدكتور راشد البراوى ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر

القاهرة سنة ١٩٦٨

ان ارتباط الاقتصاد الاسلامى بمقيدة الاسلام وبشريعته هو الذى يجعل للنشاط الاقتصادى فى الاسلام — على خلاف النشاط الاقتصادى فى النظم الوضعية — طابعا — تعبدىا ، وهدفا ساميا ، ويجعل الرقابة على ممارسة هذا النشاط رقابة ذاتية •

وتفصيل ذلك :

١ — للنشاط الاقتصادى فى الاسلام طابع تعبدى :

وهذه النتيجة فى واقع الامر تعد تطبيقا لقاعدة اعم مؤداها : أن أى عمل يقوم به المسلم — اقتصاديا أو غير اقتصادى — يمكن أن يتحول من عمل مادى عادى الى عبادة يثاب عليها اذا قصد المسلم بعمله هذا وجه الله سبحانه وابتغى مرضاته وانصرفت نيته الى ذلك •

وهذا ما يكشف لنا عن الدور الكبير الذى تلعبه النية فى تحويل الأعمال العادية الى عبادات يثاب عليها المرء وهو الأمر الذى يؤيده قول الرسول عليه الصلاة والسلام فيما يرويه عنه عمر بن الخطاب :

« انما الأعمال بالنيات وانما لكل امرىء ما نوى ، فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته الى ما هاجر اليه » (١) •

وقوله عليه الصلاة والسلام الذى يرويه عنه سعد بن أبى وقاص :

« ... وانك لن تنفق نفقة تبتغى بها وجه الله الا أجرت عليها حتى ما تجعل فى فم امرأتك » (٢)

وتطبيقا لهذه القاعدة العامة فان النشاط الاقتصادى فى الاسلام — على خلاف النشاط الاقتصادى فى النظم الوضعية رأسمالية أو اشتراكية — يمكن أن يتحول من نشاط مادى يحث الى عبادة يثاب المسلم عليها اذا ابتغى بنشاطه ذلك وجه الله سبحانه وانصرفت نيته الى مرضاته • ومصداق ذلك فى الحديث أن بعض الصحابة رأى شابا قويا يسرع الى عمله ، فقال بعضهم « لو كان هذا فى سبيل الله » ، فرد عليه النبى •

« لاتقولوا هذا ، فانه ان كان خرج يسعى على ولده صغارا فهو فى سبيل الله • وان كان يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو فى سبيل الله ، وان كان يسعى على نفسه فهو فى سبيل الله ، وان كان يسعى رياء ومفاخرة فهو سبيل الشيطان » (٣) •

(١) (٢ ، ١) حلق فيه
(٢) رواه الطبرانى ورجاله رجال الصحيح

وهو ما يستفاد منه أن النشاط الاقتصادي — شأن أى نشاط آخر إذا تحررت فيه النية وخلص القصد تحقق فيه معنى العبادة ، وسواء بعد ذلك كان النفع للفرد أو كان النفع للمجتمع •

هذا المعنى يبرز بوضوح حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى يرويه عنه أبو هريرة :

« ان الله عز وجل يقول يوم القيامة : يا ابن آدم مرضت فلم تعدنى ، قال : يارب كيف أعوذك وأنت رب العالمين ؟ قال : أما علمت أن عبدى فلانا مرض فلم تعده ، أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده ؟ يا ابن آدم استطممتك فلم تطعمنى • قال : يارب كيف أطعمك وأنت رب العالمين ؟ قال : أما علمت أنه استطمك عبدى فلان فلم تطعمه ، أما علمت أنك لو أطعته لوجدت ذلك عندي ؟ ، يا ابن آدم استسقيتك فلم تسقني ، قال : يارب كيف أسقيك وأنت رب العالمين ؟ قال : استسقاك عبدى فلان فلم تسقه ، أما علمت أنك لو سقيته لوجدت ذلك عندي » (١) •

فعبادة المريض عبادة لله •• واطعام الفقير اطعام له •• وهكذا •

ويبرز هذا المعنى كذلك ما يرويه ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ، من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ، ومن فرج عن مسلم كربة من كرب الدنيا فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة » (٢) •
وما يرويه أبو هريرة •

« ••• ومن يسر على مصسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ••• والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه » (٣) •

هذه هى سبيل الله •• وهذا هو وجه الله • المقصود الاحسان الى عباده وقضاء حوائجهم والتيسير على مصسرهم وتحقيق النفع والخير للمجتمع الاسلامى كله •• كل ذلك مع خلوص القصد والنية •

٢ — للنشاط الاقتصادي في الاسلام هدف سام :

تهدف النظم الاقتصادية الوضعية — من رأسمالية واشتراكية — الى تحقيق النفع المادى وحده لأتباعها • ذلك هو هدفها ، وذلك هو مبلغها من العلم •

وكان من نتيجة ذلك تلك المنافسة الطاحنة التى دارت وتدور رحاها بين معسكرات الدول المختلفة بقصد السيطرة الاقتصادية واحتكار الأسواق ومصادر المواد الخام فى البلاد المتخلفة •

(١) رواه مسلم

(٢) متفق عليه

(٣) متفق عليه

هذه المنافسة هي التي أدت الى الحربين العالميتين الأولى والثانية (١) وهي التي تعهد العالم الآن بحرب نووية ثالثة بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي .

هذا النفع المادى الذى تستهدفه وحدة المذاهب الاقتصادية الوضعية ، وتقدمه على كل المبادئ والمثل ، هو الذى يعرض البشرية كلها الآن للدمار . وبين أيدينا شاهد - من الغرب - على ما نقول . هذا الشاهد هو كتاب « Silent Bomb » أى « قنبلة صامتة » ، وهو منشور فى أمريكا سنة ١٩٧٩ (٢) والقنبلة الصامتة التى يحذر منها الكتاب هي تلك المفاعلات الذرية المنتشرة فى جميع الولايات الأمريكية وبعض نواحي الاتحاد السوفيتى وألمانيا الغربية وفرنسا والعديد من الدول الغنية .

وفى بيان الأخطار المحدقة بالبشرية كلها من جراء هذه المفاعلات ، يقول الكتاب : ان المخلفات الذرية المتخلفة عن هذه المفاعلات تشكل الآن أكبر خطر يهدد صحة الانسان وأمنه وبشريته ، وأنها أخطار لم يسبق لها مثيل فى بشاعتها . وليست الفضلات الذرية هي المشكلة الوحيدة التى تسببها المفاعلات لحياة البشر . بل هناك احتمال سيطرة بعض الارهابيين على واحد من هذه المفاعلات وتفجيرها ، وهناك احتمال وقوع خطأ فى واحد من هذه المفاعلات ، وهذا معناه أن يلقي عدة ألوف مصرعهم على الفور ، وأن يعانى مئات الألوف غيرهم طوال حياتهم . وليس هذا فقط ، بل ان هناك أضرارا ستلحق بالأرض نفسها قد لا تتروى الا بعد ملايين السنين .

والغريب كما يقول الكتاب أنه رغم هذه الأخطار يفتان بعض رجال الصناعة فى أمريكا ووراءهم الشركات المحتركة لليورانيوم مصرون على بناء مئات من المفاعلات الذرية فى طول الولايات المتحدة وعرضها بدافع الكسب المادى . وهؤلاء هم الفئة المستفيدة التى لا تدرى أن فائدتها قد تعود بالبشرية كلها الى العصر الحجري . وليست مشكلة نقص الطاقة - كما يقول الكتاب - هي التى تدفع الى اقامة هذا العدد الكبير من المفاعلات ، ولكنها مشكلة حرص جماعات معينة على الاثراء السريع .

ويدلك الكتاب على ذلك بأن شركة « Gulf Oil » « بترول الخليج » وهي شركة أمريكية تساهم فى اختكارات اليورانيوم ، قدمت ملايين الدولارات فى الحملات الانتخابية لعدد من رجال مجلسى الشيوخ والنواب فى أمريكا . وهؤلاء الفائزون بفضل أموال الشركة أصبح لهم نفوذ يتيح لهم اصدار القوانين التى تتفق ومصالح الشركة ، وحجب القوانين الأخرى التى فى غير

(١) فكلما ضاقت الأسواق المتناحرة لتصرف منتجات هذه الدول الصناعية المتقدمة كانت لا تتورع عن هوى الحرب بغية فتح أسواق جديدة حتى تتفادى الوقوع فى أزمتها الاقتصادية . ولعل أبرز دليل على ذلك حالة المانيا قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة ، فلقد ضاقت أسواقها بانتاجها الوفير الذى بلغ درجة عالية من التقدم ولم تكن لها مستعمرات تصرب انتاجها لذلك أعلن هتلر فى إحدى خطبه فى يونيو سنة ١٩٣٨ ، التصدير أو الموت وبعد ذلك فى بداية سنة ١٩٣٩ اجتاحت القوات الألمانية أراضي الدول المجاورة لها وبدأت بذلك الحرب العالمية الثالثة .

(2) Silent Bomb edited by Peter aTulkner, 1979.

صالحها ، كما يضيف الكتاب أن كبار المسؤولين في وكالة الطاقة الأمريكية الفيدرالية ووكالة أبحاث الطاقة ، ولجنة التنسيق الذرى ، كانوا جميعا يعملون بالشركات المحكرة لليورانيوم أو في شركات لها كسب واضح من الطاقة •

ومؤلفو الكتاب يهدونه الى جماعة « أصدقاء الأرض » في الولايات المتحدة وخارجها •• وهى جماعة تهتم أساسا بالمحافظة على الأرض والعودة الى الاستخدام المعتول لها أى تسخير ما فيها من امكانات وطاقات وموارد دون اللجوء الى التفجيرات سواء أكانت للحرب أو السلام •

والهدف الذى تستهدفه تلك الجماعة هو من بين الأهداف الأساسية التى يستهدفها الاقتصاد الإسلامى ••

فإذا كان النشاط الاقتصادى — فى ظل الاقتصاد الإسلامى — يسعى الى النفع المادى ، فهو لايسعى اليه وحده ، ولا يستهدفه كفاية فى حد ذاته وإنما يعتبره وسيلة لغاية أكبر وهدف أسمى هو اعمار الأرض وتهيئتها للعيش الانسانى امتثالا لأمر الله •••

« ياأيها الناس كلوا مما فى الأرض حلالا طيبا ولا تتبعوا خطوات الشيطان ، انه لكم عدو مبين » (١) ••

وتحقيقا لخلافته فى أرضه ، ايماننا بأن الانسان سوف يقف بين يدى خالقه ليسأل عن هذه الخلافة وعما قدم لها •

ومرئ كبير بين أن يكون النفع المادى هو الغاية وهو الهدف وبين أن يكون وسيلة لغاية أكبر وهدف أسمى هو اعمار الأرض وتهيئتها للعيش الانسانى ، وتحقيق الرفاهية والخير للناس كافة •

ذلك أنه فى الحالة الأولى — اذا كان النفع المادى هو الهدف — سوف تكون الأنانية والاحتكار والاستئثار بخيرات الدنيا ومنعها من الآخرين كما يحدث فى النظم الاقتصادية المتصارعة وهو ما يؤدى الى الحروب والى الدمار •

أما فى الحالة الثانية — حيث يكون اعمار الأرض هو الهدف — فان المنافسة والأنانية والاحتكار — سوف تتحول الى تفاهم وتعاون بين الدول والشعوب لاعمار الأرض — واستغلال ثرواتها على أحسن وجه لصالح البشرية جميعها •

فههدف النشاط الاقتصادى فى الاسلام اذن ليس هو المنافسة والاحتكار والسيطرة والاستئثار بخيرات الدنيا ومنعها عن الآخرين كما يحدث فى ظل النظم الاقتصادية الوضعية ، وإنما الهدف

هو العمل على تحقيق الخير والرفاهية والنفع العام للمجتمع كله عملاً بحق الخلافة وامثالاً لأمر الله سبحانه .

« وابتغ فيما اتاك الله الدار الآخرة، ولا تنس نصيبك من الدنيا ، وأحسن كما أحسن الله إليك، ولا تبغ الفساد في الأرض ، ان الله لا يحب المفسدين » (١) .

٣ - الرقابة على ممارسة النشاط الاقتصادي في الاسلام هي رقابة ذاتية في المقام الأول :

ذكرنا أن النظم الاقتصادية الوضعية انفصلت عن الدين تماماً ونحتت جانباً عن مجال التأثير في الحياة الاقتصادية ، بل وينكر بعض هذه النظم - كالأشتركية الماركسية - الدين كلية .

ونتيجة لهذا فإن رقابة النشاط الاقتصادي في ظل هذه النظم موكولة الى السلطة العامة تمارسها طبقاً للقانون . فالرقابة اذن وبالضرورة رقابة خارجية تقتصر عن تحقيق أهدافها . وآية ذلك ما هو مشاهد في ظل هذه النظم من تهرب الكثيرين من التزاماتهم وانحرافهم بنشاطهم الاقتصادي كلما غفلت الدولة أو عجزت أجهزتها عن ملاحقتهم (٢) .

أما في ظل الاقتصاد الاسلامي فإنه يوجد الى جوار الرقابة الشرعية التي تمارسها السلطة العامة ، رقابة أشد وأكثر فاعلية هي رقابة الضمير المسلم القائمة على الايمان بالله والحساب في اليوم الآخر .

هذا الضمير هو نتاج التربة الاسلامية والمناخ الاسلامي والتربة الاسلامية التي تعاش كتاب الله وسنة رسوله فتسمع لهما وتتأثر بهما :

« وهو مصكم أين ما كنتم » (٣) ، « ان الله لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء » (٤) ، « يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور » (٥) .

وإذ يسأل رسول الله عليه الصلاة والسلام عن الاحسان يقول .

« أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك » (٦) .

وحيث يحس المسلم بأنه اذا تمكن من الافلات من رقابة السلطة ، فإنه لن يستطيع الافلات من رقابة الله ، فإن ذلك في حد ذاته فيه أكبر ضمان لسلامة السلوك الاجتماعي وعدم انحرافه النشاط الاقتصادي .

(١) القصص : ٧٧

(٢) وعلى سبيل المثال فإن الصحف نطالعنا من وقت لآخر بأرقام رهيبية عن عدد المنهيين من نفع الضرائب والمبالغ الخيالية

(٣) الحديد : ٤

(٤) آل عمران : .

(٥) فاطر : ١٩

(٦) رواه مسلم

ثانيا : الارتباط بين الاقتصاد وسائر الأحكام في الاسلام

وإدراك ذلك الارتباط العضوي بين قضايا الاقتصاد وغيرها في الاسلام ضروري وهام لا يمكن تفسير التعاليم الاقتصادية في الاسلام فالتعاليم الواردة في مجال المال والتكاليف المفروضة على أصحابه سواء كانت هذه التكاليف متعلقة باكتساب ذلك المال أو طرق تنميته أو أساليب حيازته أو أبواب انفاقه ، مثل هذه التكاليف لا يتم فهمها على وجهها الصحيح دون التعرف على نظرة الاسلام الى المال والى الكون والى الحياة فكل هذه ملك للخالق المعبود .

والبشر مستخلفون فيها ووكلاء يتحتم عليهم أن يأتروا بأوامر المالك الأصلي ويجتنبوا نواهيه والفهوم الاسلامي العريض للربح يفسر لنا الكثير مما يضعه الفقهاء المسلمون في مجالات التجارة والوكالة والمضاربة بل وفي مجال الصدقة والزكاة والانفاق في سبيل الله وفي مجال تحريم وسائل معينة لتنمية المال .

ولعل المشاكل العديدة والخطيرة التي يثيرها البعض وهم يدرسون موضوع الربا وتحريم الاسلام له ويتصورون صعوبته تطبيق ذلك - انما يأتي ذلك كله من أنهم لا يلتفتون الى ذلك الارتباط بين المغاء الربا وتحريمه وبين أحكام الاسلام الأخرى في وسائل تنمية المال وفي استخلاف الله للناس على هذا المال وفي أحكام المضاربة والمشاركة والتكافل والعمل .

ولعل من أروع وجوه الارتباط بين قضايا الاقتصاد في الاسلام وغيرها من التشريعات ذلك الارتباط الذي نجده بين الاقتصاد والتشريع الجنائي للاسلام في حد مثل حد السرقة فظاهر الأمر لدى من يقصرون عن ادراك ذلك الارتباط أن عقوبة قطع يد السارق عقوبة غشبية وقاسية ووهمية ، ولكن ذلك كله يزول عندما نمعن النظر في الشروط والقيود التي تحيط بتطبيق تلك العقوبة ، فحيثما يكون مكفولا للفرد العمل ولقمة العيش والسكن والدابة وغير ذلك من الضروريات، ويكون المجتمع مسئولا عقائديا وتنظيميا عن ذلك ثم ترتكب جريمة السرقة فانها عندئذ تمثل مرضا اجتماعيا خطيرا ينبغي أن يؤخذ بالشدة حزما وأمنا ، ورضى الله عن عمر بن الخطاب عندما أدرك أن حكم الله هو إيقاف حد السرقة في عام الرمادة (1) .

(1) وجه الارتباط والتلاحم ان حراسة المال بالحد وهو ملحق اقتصادي لا يمكن تطبيقها بمعزل عن الامسكف الإيجابية التي اشترط الاسلام تحققها في المجتمع ، فالاقتصاد جزء من كل في الاسلام .

ونخلص مما تقدم الى أن ننبه الى أمرين غاية في الأهمية :

أولهما :

ألا ندرس قضايا الاقتصاد في الاسلام بمعزل عن غيرها من التشريعات •

وثانيهما :

ألا ندرس قضايا الاقتصاد في الاسلام بمعزل عن أرضيتها الطبيعية • واطارها العام
واعتبارها جزءا من منهج حياة تحكمه العقيدة وتتظمه •

ثالثا : الارتباط بين الاقتصاد الاسلامى والقيم الاخلاقية

لن نجد فى نظرية من النظريات القديمة او الحديثة ذلك الترابط بين القيم الاقتصادية والقيم الاخلاقية كما نجده فى الاسلام ، بل أن كبرى النظريات الاقتصادية تصر فى حماقة على عزل الجوانب الاقتصادية عن القيم الاخلاقية وبذلك يتمزق الانسان ويختل توازنه .

ومعلوم أن الاقتصاد مهما يكن لونه أو مذهبه ومهما تكن النظريات التى تحاك حوله انما يقوم على دعامين هما المال والعمل أو فنقل العمل والمال بحكم التسلسل التاريخى للأمور فان الاسلام وحده يربط ما بين هاتين الدعامين وبين القيم الاخلاقية وذلك حتى يظل المال فى حدود اطاره الطبيعى ووظيفته الصحيحة فى المجتمع دون أن ينقلب سجانا للعمل على حد تعبير المفكر الجزائرى مالك بن نبي .

ونظرة الاسلام الى المال مشتقة من العقيدة الاسلامية التى تقرر أن كل شىء فى الوجود انما هو ملك لله المعبود فمالك السموات والارض هو مالك المال كله .

قال تعالى :

« ولله ملك السموات والارض وما بينهما » (١) .

وقال تعالى :

« لله ملك السموات والارض وما فيهن » (٢) .

وقال تعالى :

« له ما فى السموات وما فى الارض وما بينهما وما تحت الثرى » (٣) .

قال تعالى :

« آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » (٤) .

(١) المائدة : ١٧

(٢) المائدة : ١٢٠

(٣) طه : ٦

(٤) المائدة : ٧

وَالْوَكِيلَ أَوْ الْمُسْتَخْلَفَ مَسْئُولَ يَوْمِ الْحِسَابِ عَنْ ذَلِكَ الْمَالِ الَّذِي أودعه الله أمانة بين يديه .

عن معاذ رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لن تترول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع خصال : عن عمره فميم أفناه ؟ وعن شبابه فميم أبلاه ؟ وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفق ؟ وعن علمه ماذا عمل فيه ؟ (١) •

وللإسلام في المال تكاليف واجبة :

أولها :

أن يوجه مالك المال نشاطه وكفايته الى استثمار ماله في نطاق الوجوه المشروعة للاستثمار ويتفرع عن هذا التكليف بمداومة الاستثمار تكاليف أخرى كوجوب اتباع أرشد السبل في الاستثمار ووجوب تحقيق التوازن في التوجيهات الاستثمارية .

ثانيها :

التزام المسلم بأداء الزكاة لتغطية حاجات ومصالح الطبقات الفقيرة والمحرومة في المجتمع .

ثالثها :

الانفاق في سبيل الله ، والانفاق في سبيل الله فريضة أخرى غير فريضة الزكاة كما سبقت الإشارة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم •

« أن في المال حقا سوى الزكاة » وقوله تعالى •

« ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والمسائلين وفى الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة » (٢) • وقد قلنا هناك بالنص تطبيقا على هذه الآية الكريمة :

(١) رواه البزار والطبرانى بإسناد صحيح
(٢) البقرة : ١٧٧

ان هذا الفصل في الآية الكريمة بين الانفاق والزكاة بالصلاة ، دليل على الاختلاف بين الانفاق والزكاة ، والنص على كل من الانفاق والزكاة على حدة في آية واحدة قاطع بأن كليهما يختلف عن الاخر وأنهما فريضتان مختلفتان .

ومن ملامح ذلك الترابط الوثيق في الاسلام بين الاقتصاد والقيم الاخلاقية : التكليف بأن يتمتع صاحب المال عن استعمال ماله على نحو يلحق الضرر بمال الغير أو يلحق الضرر بمصلحة الجماعة . يقول عليه الصلاة والسلام .

« لا ضرر ولا ضرار » (١) .

وكذلك تحريم أن يلجأ المسلم في تنمية ماله الى الربا ، وقد تدرج تحريمه في القرآن من التوجيه الى النهي القاطع (الآية ٣٩ من سورة الروم ، الآيتين ١٦٠ / ١٦١ من سورة النساء ، الآية ١٣٠ آل عمران ، الآيتين ٢٧٨ ، ٢٧٩ من سورة البقرة) .

وتحريم الغش في المعاملة (من غش فليس منا) والبيعان بالخيار فان صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وان كتما وكذبا محقت بركة بيعهما » .

ومن شواهد الارتباط الوثيق أيضا في الاسلام بين الاقتصاد والقيم الاخلاقية النهي عن التقتير وما يقترب به من اكتناز الذهب والفضة أو غيرها من وسائل النقد لأن ذلك يحول دون نشاط التداول النقدي وهو ضروري لانتعاش الحياة الاقتصادية في كل مجتمع . فحبس المال تعطيل لوظيفته في توسيع ميادين الانتاج وتهيئة وسائل العمل للعاملين .

(والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم (٢) .

من هذه الشواهد أيضا النهي عن التبذير والاسراف ، لأن الغلو في التبذير والاسراف مهلك للفرد ومهلك للجماعة .

أما في العمل فان الاسلام يربط ربطا وثيقا بينه وبين القيم الاخلاقية ، وفي تقديرى أن الاسلام حين يقرر

« وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون » (٣)

(١) رواه اهدى في مسنده بسند حسن

(٢) التوبة : ٣٤

(٣) الارباب : ٥٦

انما يضع القاعدة الحاكمة بطبيعة العمل وهدفه .. فالعمل أيا كان نوعه ينبغي أن يعيه المسلم على أنه عبادة وكم تبلغ عظمة التوجيه والربط بين القيم الاقتصادية والقيم الاخلاقية عندما يسرى الاحساس بالعبادة في كل عمل انتاجا كان أم استهلاكيا بل كما تشمله هاتان الكلمتان من رحابة وسعة في المفاهيم الاقتصادية

وللإسلام بعد هذه القاعدة الحاكمة توجيهاته في واجبات العاملين (١) وفي حقوقهم وفي تنظيم علاقات العمل .

(١) نشير الى أننا ونحن نتكلم عن العمل وعن العاملين ، أننا نتفق مع الأستاذ محمد المبارك عندما عرض في بحثه القيم (نظام الإسلام - الاقتصاد الجادى وقواعد علمة) لفهم العمل باعتباره مفهوما عاما يجعله يشمل كل كسب سواء كان اجرة لو ربحا .

رابعا : بعض المصانير والتحفظات

نأتى بعد ذلك الى طريقنا فى اكتشاف النظرية الاقتصادية الاسلامية • وهنا نشير الى عدد من المحاذير أو التحفظات التى ينبغى أن نضعها أمام أعيننا قبل أن نعضى فى الطريق •

اما اول هذه التحفظات :

فينبغى أن نكون على حذر وبصيرة من أن ندرس الاقتصاد الاسلامى باعتباره أجزاء أو قضايا منفصل بعضها عن البعض الآخر كأن ندرس مثلا حكم الاسلام فى تحريم الربا منفصلا عن نظرة الاسلام الشاملة الى المال والى وظيفة هذا المال فى المجتمع والى الصور المختلفة للاستثمار ومداومته والقيود المفروضة عليها ، أو أن ندرس حكم الاسلام بتحريم الربا منفصلا عن الزكاة أو المصارف الأخرى للمال فى الاسلام أو أن ندرسه منفصلا عن سماح الاسلام بالملكية الخاصة •• الخ •

وأما التحفظ الثانى :

فهو ينبغى ألا ندرس مجموع الاقتصاد الاسلامى بوصفه كيانا منفصلا عن سائر الكيانات الاجتماعية والسياسية الأخرى فى الفكر الاسلامى وأن ندرك بوعى وبصيرة أنواع العلاقات والتأثيرات القائمة بين هذه الأجزاء باعتبارها تشكل فى النهاية وحدة واحدة •

ونستعير هنا مرة أخرى تعبيرات إحدى مدارس علم النفس التى تقول ان الإدراك الحسى للجزء يختلف عند النظر اليه فى صيغة عن الأخرى • كما قد يختلف عند النظر اليه منفردا بعيدا عن الصيغة الكلية ، حتى لقد يبدو الواحد قصيرا ضمن تركيب معين من الخطوط ويبدو أطول من ذلك اذا تغير تركيب الخطوط •

وأما التحفظ الثالث :

فهو أن نظرتنا الى الاقتصاد الاسلامى يجب أن يكون واضحا فيها ومأخوذا فى اعتبارها أرضيته الخاصة التى نشأ عليها •

اما التحفظ الرابع :

فان اكتمال النظرية الاسلامية الاقتصادية في كافة مظاهر الحياة رهن في المقام الأول بان توضع أو يوضع أجزاء منها - على الأقل - موضع التطبيق العملي ، بل ان هذا يدخل في عداد المطالب الضرورية لايجاد النظرية المتكاملة ، ونقول بذلك حتى نتفادي بدرجة أو بأخرى التورط في مزالق تبرير الواقع عندما لا نجد أمامنا الا ان نستعير من الغير افكارا نبتت على أرضه لنجرى تطبيقها على أرضنا .

ولزيد من التوضيح للتحفظات التي أسلفنا الاشارة اليها نعرض لبعض أوجه الارتباط والتفاعل بين الاقتصاد الاسلامي وبين سائر ما يتصل به من خصائص وعناصر اسلامية أخرى ، فمن هذه الأوجه :

١ - ارتباط الاقتصاد الاسلامي بالعبقيدة حيث نستطيع ان نضع أيدينا دائما على عنصر الرقابة الذي يحسه المسلم من عالم الغيب .

٢ - ارتباط الاقتصاد الاسلامي بمشاعر وعواطف تبتها العبقة في المسلم نجدها ماثلة في قضية الحلال والحرام في كل وحدة من وحدات السلوك عند جميع الأفراد .

٣ - ارتباط الاقتصاد الاسلامي بمفاهيم الاسلام عن الكون باعتباره مسخرا له ولخدمته .

٤ - ارتباط الاقتصاد الاسلامي بمفاهيم الاسلام عن الحياة وطريقته الخاصة في تفسير الأشياء كالمفهوم الاسلامي عن الربح الذي قد يعتبر في بعض مظاهره خسارة بمنطق غير اسلامي .

٥ - الارتباط بين تحريم الاسلام للربا وأحكام الاسلام الأخرى في المضاربة والتكافل الاجتماعي ومسئولية ولي الأمر عن المحكومين .

٦ - الارتباط بين الاقتصاد والتشريع الجنائي في الاسلام ، فقد تكون عقوبة السارق بقطع يده في الاسلام عقوبة قاسية في نظر بيئة رأسمالية - وأما حيث تكون البيئة اسلامية ويعيش المجتمع في كنف الاسلام في ظل تكافل وتوازن اجتماعي فليس من القسوة في شيء أن توقع هذه العقوبة على السارق بعد أن وفر له الاقتصاد الاسلامي أسباب الحياة الكريمة ودفع عنه كل ما يضطره الى السرقة .

ونحن بعد أن أوضحنا الجوانب التي ينبغي أن نضعها في اعتبارنا ونحن نتقدم نحو اكتشاف النظرية فإننا نقول إن الطريق إليها يتمثل في :

١ - الوصول الى المفاهيم الاسلامية التي تعين على شرح أو تفسير الاسلام للكون وظواهره أو المجتمع وعلاقاته (مبدأ الوسط) .

٢ - تحليل المشكلة الاقتصادية في ضوء المفهوم الاسلامي .

٣ - تحديد الوسائل المقابلة لعناصر هذه المشكلة .

أما الإضافات البارزة التي نستطيع منذ الآن أن نقرر أنه بإمكاننا اضافتها فإنها في تقديرنا تتمثل في :

١ - وضع ذلك الترابط بين القيم الاقتصادية والأخلاقية في موضعه الصحيح ومكانه المناسب .

٢ - اكتشاف المعادلة الاجتماعية في علم الاقتصاد الاسلامي والتي تتمثل في أن القضية بالنسبة للعالم الاسلامي ليست قضية إمكانيات مالية بمقدار ما هي قضية تعبئة الطاقات الاجتماعية وبعبارة أخرى فإن القضية ليست قضية إقامة المصانع وإنشاء البنوك بمقدار ما هي قضية تشييد الانسان الذي عناه القرآن الكريم بقوله :

« كنتم خير أمة أخرجت للناس » (١) .

الباب الرابع

التوازن بين الروح والمادة في الاقتصاد الاسلامي

١ - بين مصطلحي الفطرة والطبيعة

٢ - اتساق الاسلام مع فطرة الانسان

٣ - قوة أمتنا في ايمانها

٤ - التوازن في الاقتصاد الاسلامي يذهل المفكرين غير المسلمين

الخاصية الرابعة :

التوازن بين الروح والمادة في الاقتصاد الاسلامى

نجد لدى بعض أئمة التجديد في هذا العصر تفسيرات ذكية للتوسط الاسلامى . قال الشيخ محمد عبده (لقد ظهر الاسلام لاروحيا مجردا) (ولا جسدانيا جامدا) بل انسانيا وسطا بين ذلك آخذ من كل بنصيب ، فتوفر له من ملامة الفطرة البشرية ما لم يتوفر لغيره ولذلك سعى نفسه دين الفطرة وعرف له ذلك خصومه اليوم .

ويقول الامام حسن البنا (ان الاسلام وسط بين العقلية الغيبية والعقلية العلمية) . ان أهم ما في الكلمتين هو الإشارة الى أن صفة التوسط هي التعبير الاسلامى عن الاتجاه الانسانى فالروحانية المجردة والمادية المجردة كلاهما يتنافى في عقيدتنا مع الفطرة الانسانية لأن الله سبحانه جعل الانسان جامعا لهاتين الناحيتين المادية والروحية وأمره أن يتوسط بينهما ويعدل لأن التوسط بينهما هو الذى يناسب فطرته أما التطرف في احدهما والتكسر للآخرى فهو مناقض لطبيعة الانسان وفطرته .

١ - بين مصطلحي الفطرة والطبيعة

ان عبارة الشيخين تؤكد ان وصف الاسلام بالتوسط (بين الروحية والمادية) ناتج عن وصفه بأنه دين الفطرة في قوله تعالى :

(فاقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها ، لا تبديل لخلق الله ، ذلك الدين القيم) • (١)

ان المتطرفين في الاتجاه المادى واللادينى لا يستعملون كلمة (الفطرة) بل يستعملون كلمة الطبيعة (وهى الاصطلاح المتداول فى الفلسفات الغربية على وجه العموم غربيا وشرقيها على السواء) والموازنة بين المصطلح الاسلامى والمصطلح الأوروبى تؤكد أن الاصطلاح الاسلامى (وهو الفطرة) أقرب الى الصواب والاعتدال وأبعد عن الغلو من الاصطلاح الأوروبى وهو (الطبيعة) ذلك أن كلمة الفطرة تفيد الاعتدال وعدم التطرف فيما يلى :

١ - ان اصطلاح الفطرة يشير الى وجود الخالق الذى يسميه القرآن الكيم (فاطر السموات والأرض) • (١) فالفطرة لم توجد نفسها وإنما أوجدها الخالق الفاطر فى حين أن كلمة (الطبيعة) ليس لها صيغة تدل على (الفاعل) ومعنى ذلك أن من يستعملونها يقصدون منها غالبا تجنب الاشارة الى خالق الطبيعة ومنشئها •• ويتركون الباب مفتوحا أمام الفلسفات الالحادية التى تنكر وجود الله • الله الخالق البارئ ••

٢ - ان الفطرة تشير الى فعل الخلق والانشاء المنسوب الى الله فاطر السموات والأرض فى حين أن الذين يؤثرون كلمة الطبيعة يحاولون تفادى الاشارة الى أنها مصنوعة ومخلوقة بيد مدبر بل أكثر من ذلك فان بعضهم ينسب فعل الخلق للطبيعة (فى حين انها مخلوقة) بدلا من نسبتها الى خالقها ••• فنرى بعضهم يقول ان (الطبيعة) أعطت الطير جناحين ليطير بهما وزودت السمك بزعانف ، وهبت كل حيوان وسيلة للدفاع عن نفسه ••• الخ •

(١) الروم : ٢٠

(٢) فاطر : ١

٣ - ان الفطرة لارتباطها بفعل الخالق واردة تفترض أنه هو الكائن الأول والآخر
أما الفطرة التي خلقها فلها بداية ولها نهاية • وبدايتها ترتبط بتوفر خصائصها - وبقاؤها
يتوقف على بقاء هذه الخصائص - ونهايتها حتمية بزوال هذه الخصائص • • غيى اذن كائن
نسبى محدود فى وجوده ومحدود فى صفاته وخصائصه - فى حين أن كثيرين ممن يستعملون
كلمة الطبيعة يحاولون أن يجعلوها ذات معنى مطلق ، حتى قال بعضهم ان الطبيعة (لاتفى)
وانما تتحول • • وهذا تصايل لفظى يوهم بأن هناك طبيعة قديمة وخالد فى حين أن القديم هو
الخالق وحده ، وهو الذى أوجد (الطبيعة) وفطرها ومنحها خصائص يتوقف عليها بقاؤها ، ومتى زالت
عنها هذه الخصائص زالت •

٢ - اتساق الاسلام مع فطرة الانسان

٤ - ان الاسلام عندما يصف نفسه بأنه دين الفطرة على حد قول الامام محمد عبده انما يعنى بذلك انه منهاج يسائر الوضع الطبيعى للانسانية كما فطرها الله عندما أودع فيها خصائص مادية وروحية معا وان اجتماع هاتين الناحيتين فى الفطرة البشرية • هو الذى يميزها وبذلك يكون الجمع والتوفيق بين مطالب المادة والروح جوهر الفطرة البشرية وغاية وجودها •

٥ - اذا كان وصف الاسلام بأنه دين الفطرة ، يقصد به أنه يفطر الانسانية من جميع نواحيها الروحية والجسدية - المعنوية والمادية - فينتج عن ذلك أنه يبنى نظمه وتشريعاته على أساس الواقع الفطرى الذى يجمع بين هاتين الناحيتين ويضج على عاتق الفرد والجماعة مسئولية كبرى ، هى مسئولية التوفيق بينهما ، والتوازن بين مقتضياتهما ، توازنا عادلا متوسطا - هذا هو ما نعنيه عندما نتكلم عن العادل والتوسط • هذه المسئولية الملقاة على عاتق البشر جميعا ، أفرادا وجماعات هى المميز الذى يميز بنى آدم عن غيرهم من المخلوقات التى قضى الله أن يختصها بناحية واحدة لا بديل لها عنها - فالملائكة مثلا تختص بالروحانية والعبادة ، وابلis يختص بالشر والفتنة - أما الانسان فعليه أن يختار وأن يعمل ومن خصائصه أن يسير فى طريق محفوظ بدعوات الخير وعوامل الشر والفتنة ، وأنه يتمتع بقدرة على الاختيار أو عليه اذن أن يتحمل مسئولية اختياره ويؤدى الحساب على أعماله - هذه المسئولية البشرية هى التى عبر عنها القرآن الكريم بأنها الأمانة التى عجزت عن حملها السموات والأرض ، وذلك فى الآية الكريمة (انا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال ، فأبين أن يحملنها ، وأشفقن منها ، وحملها الانسان ، انه كان ظلوما جهولا) (١) •

٣ - قوة امتنا في ايمانها

وإذا أردنا أن نستكشف سر القوة والحيوية في شخصية امتنا فلا بد أن نبحث في جذورها العميقة عن النواة الحية التي أنبتتها وغذتها وأمدتها بخصائصها ومقوماتها .

هذه النواة هي : الايمان بالله ، الذى له المثل الأعلى في السموات والأرض . وهذا الايمان بالخالق والاسلام له هو منبع الأصول ومصدر النظم الاخلاقية والاجتماعية التى تطبع شخصية امتنا بطابعها المميز لها ، وهو الاعتدال والعدل .

وقد يظن البعض أن العدل ما هو الا واجب أخلاقي دعت له جميع الأديان واعتبرته من مكارم الأخلاق وفضائل السلوك . لكن هذا المعنى الأخلاقي البحت لا يعبر تعبيرا كاملا عن العدل الذى تقوم عليه النظم الاسلامية ، والذى يقصده التوازن الشامل والتوسط العادل بين الناحية الروحية والمادية في نظام المجتمع ، وكذلك بين الضرورات الجماعية والنزعة الفردية هذا التوسط يجعل عدالة الاسلام تعنى الاعتدال في كل ناحية سواء كانت ناحية روحية أو مادية فردية أو اجتماعية ، هذا التوسط والاعتدال يميز الاسلام عما سواه من الأديان والعقائد التى نعرفها .

فالأديان المعروفة ، وأحسن مثال لها هي المسيحية تركز كل اهتمامها بالغيبيات والروحانيات والمثاليات الأخلاقية ، وأحسن تصوير لهذا الاتجاه المثالي هو قول المسيح عليه السلام : من صفك على خدك الأيسر فأدر له خدك الأيمن ، ومن أخذ ثوبك فأعطه قميصك أيضا . . . كما تصور نظرة الاحتقار التى تنتظر بها النظم الكنسية الى العلاقة الجنسية بين الزوجين ، وفرض الرهبانية على رجالها وغيرهم من ساكنى الأديرة . أما القرآن الكريم فإنه يصور العدالة العملية الواقعية بقوله (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) . (١) وقول الرسول الكريم (ان لبدنك عليك حقا) فالاسلام لا يفرض على المجتمع ولا على الفرد اتجاها مثاليا ولا روحانيا متطرفا . كما أنه لا يفرض عليه مادية متطرفة بل يجمع بين هذه النواحي جميعا ويوازن بينها - هذا الاعتدال بين فضائل الروح ومطالب الجسد أصل جوهرى من أصول الشريعة الاسلامية ويعتبره فقهاؤنا اقامة

للعادل في ذات الانسان ومع نفسه ، ليستطيع بعد ذلك أن يحقق العدل في خارج النفس بعد أن حققه في ذاتها • وهذا هو مفهوم قوله صلى الله عليه وسلم ان لبدنك عليك حقا - فلا يجوز للفرد أن يظلم بدنه ويحرمه من مطالبه وحقوقه المادية ، كما لا يجوز له أن يظلم غيره من الناس ويعتدى على حقوقهم - ان أساس التشريع الاسلامى هو الجمع والتوفيق والعدل بين حقوق الله وحقوق الناس ، بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة ، بين المبادئ الأخلاقية والمصالح الاقتصادية ، بين العمل الفردى والعقل الجماعى المنظم •

هذا هو مانعنيه بالتوسط أى الاعتدال والعدل والتوازن • واذا كان النظام الاجتماعى والاقتصادى الاسلامى يقوم على ماتقوم عليه جميع المبادئ والنظم الاسلامية من توسط أى اعتدال وعدل فان توسطه يقوم على أصول تميزه تماما عن أى مذهب آخر وتفضله عن المذاهب الأخرى بقدر ماتشتمل عليه من مبادئ تعارض الاعتدال أو تناقضه - وتطبيقا لهذا المبدأ فاننا اذا رجعنا الى المذهبين المتطرفين السائدين الآن وهما الرأسمالية والشيوعية وجدنا أن نظامنا الاجتماعى يقوم على أسس صريحة واضحة تفصله وتميزه عنهما معا • انه يختلف عن الاشتراكية والرأسمالية معا لأنه يدخل الالتزامات الدينية والخلاقية كعنصر أساسى فى النظام الاقتصادى والاجتماعى • ان المادية الجدلية لاتعترف بوجود أى التزام ناتج عن مصدر روحى أو أخلاقى ، فى نظرهم ان المصدر الوحيد للقواعد والنظم هو الحاجات المادية ان الفرد تسيره ضرورات العيش وحدها - وان النظم الاجتماعية توجد وتتحكم فيها تطورات وسائل الانتاج ، انها هى التى توجه سلوك الفرد وتصرفانه أما الأخلاق والأديان فليست فى نظرهم الا عوارض سطحية أوجدتها البورجوازية فى فترة من فترات التطور الانسانى، ولا بد أن تزول بزوال السيطرة البورجوازية • فاذا انتقلنا الى الليبرالية وجدنا أنها وان كانت لاتنكر المقومات الخلقية والروحية والدينية الا أنها تبعتها تماما عن القيام بدور ايجابى فى النظم الاقتصادية • انها تفرض عليها موقفا سلبيا مستمدا من القاعدة المسيحية التى تترك ما لقيصر لقيصر بعيدا عن سلطة الله وبهذا تصل لنفس النتيجة التى تجعل الميدان الاقتصادى محكوما بالمصالح المادية وتجعل العلاقات الاجتماعية محكومة بالأهواء والنوازع الفردية وحدها • ان الليبرالية تحكم أهواء الأفراد ، بقدر ماتطلق الاشتراكية العنان لسلطة الدولة والحكومة • ولا يعمل أحد من هذين النظامين المتطرفين للجمع بين هذين الاتجاهين وتحقيق التوازن بينهما كما يعمل الاسلام •

٤ - التوازن في الاقتصاد الاسلامى يذهل المفكرين غير المسلمين

يمكن القول أن الأديان السابقة على الاسلام كانت تخاطب أمما لم تصل بعد الى درجة الرشد العلمى - فكان الطابع الغيبى هو الغالب فى عقائدها - أما الاسلام فقد جاء ليتم هذه الرسائل .

انه لايتنكر لها ولكنه أكملها وأعلن أن الانسان قد بلغ من الرشد درجة تجعل العقل يقوم بدور رئيسى فى ارشاده وتوجيهه وفى نظمه وتشريعه . أن العلم لم يعد علم غيبىات وروحانيات فقط ، بل هو علم اجتهاد وتجربة وتمحيص ونظر . ان الاسلام عندما جمع بين الناحية الغيبية والناحية العلمية قد أوجب على الانسان الاعتدال والتوازن حتى لاتطغى احدهما فتدفع بالانسانية الى منحدرات المتطرف والغلو . وفى هذا المعنى قال حسن البنا (لقد تذبذب العقل منذ وجد الانسان على ظهر الأرض بين أطوار ثلاثة : طور التسليم المطلق للغيب المجهول والقوى الخفية البعيدة عنه . . . وطور الجمود والمادية والتكسر لهذا الغيب المجهول والتمرد على كل ما يتصل اليه بسبب . . . وفى هذا الدور ينكر الانسان المادى الألوهية والنبوات والجزاء والعالم الروحى بكل ما فيه وكلا هذين اللونين من التفكير خطأ صريح وغلو وجهالة .

ولقد جاء الاسلام يفصل فى القضية فصلا حقا . . . فالزم العقل البشرى لونا (ثالثا) من التفكير هو أكملها وأتمها (وأوسطها) . . . ذلك هو الجمع بين الايمان بالغيب والانتفاع بالعقل . فنحن نعيش فى عالمين فعلا ، لا عالم واحد ، ونحن عاجزون عن تفسير كثير من ظواهر الكون فعلا . . . وهذا العجز ينتهى بنا الى الاقرار بعظمة الله والايمان به . . . وبالنبوات وبالروح وبالحياة الأخرى ، والجزاء غيبها على الأعمال (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره . ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) (١) .

وفى الوقت نفسه يوجب الاسلام على الناس أن يطلقوا لعقولهم العنان تتعلم وتعرف وتخترع وتكتشف وتسخر هذه المادة الصماء وتتفتح بما فى الوجود من خيرات وميزات .

(وقل رب زدنى علما) (٢) .

(١) التوبة : ٧ - ٨

(٢) طه : ١١٤

الى هذا اللون من التفكير الذى يجمع بين العقليتين الغيبية والعلمية ، ندعوا الناس •

هذا اللون من التفكير يغفل عنه كثير من الباحثين وخاصة المسيحيين منهم — لأنهم بحكم تربيتهم وثقافتهم وحضارتهم يستعملون المصطلحات المسيحية فى حديثهم عن الاسلام ، ولو كانت هذه المصطلحات غريبة عن مبادئ الاسلام ومناقضة لأصوله • مثال ذلك أن لغة المسيحية تفترض أن النواحي الاجتماعية والمعاشية والمدنية فى حياة البشر منفصلة عن الناحية العقيدية أو الدينية — ولذلك فان لغتهم تجعل الناحية (الدينية) منفصلة عن الناحية المدنية بل انها مناقضة لها حتى أن كلمة (مدنى) مرادفة لكلمة (لادينى) ووصف موضوع بأنه مدنى يعنى أنه لادينى وهذا المعنى لا يشير فقط الى انفصال الناحية المدنية عن الدين • بل يشير ، أيضا الى تعارضها معه وهو امر غريب عن لغة الاسلام ويخالف أصوله التى لاتعترف بهذا التناقض ولا الانفصال بين الناحيتين • بل تفوم على الجمع والتوازن والتوفيق بينهما • هذا الجمع بين الناحيتين والتوازن بينهما لم يكن مجرد مبدا نظرى أو فكرة فلسفية بل ان الاسلام أقام مجتمعه على هذا الاساس وطبعه بهذا الطابع ولا يزال مجتمعنا يتميز بهذا التوازن والتوفيق الذى لا حظه كثير من الباحثين المسيحيين رغم أنهم يصرون على التحدث عن الاسلام بلغة المسيحية وأحسن نموذج لذلك ما كتبه الاستاذ موروبرجر فى كتابه عن العالم العربى فى العصر الحاضر حيث قال (هناك ثلاثة خصائص للاسلام) (التقليدى) مازالت حتى اليوم تطبع المجتمع العربى الاسلامى هى الجمع (الارتباط الوثيق) والتوازن بين النواحي الدينية والمدنية (ويسميا اللادينية والعلمانية) وبين الفرد والمجموع وبين خصائص البداوة والحضارة أن الباحث الأوروبى يجد فى الاسلام هذه الظاهرة اشادة (فى نظر الدين المسيحى والمسيحيين طبعا) انه يرى فى الاسلام دينا ينتظم جميع مظاهر الحياة الاجتماعية ومع ذلك فهو يبدو مدنيا أو دنيويا (علمانيا لادينيا) حسب تعبيره بسبب هذا الارتباط الوثيق بالمسائل الدنيوية وبسبب قبوله للحياة الدنيوية الواقعية كما هى ••

هذا التوازن الدينى والدنيوى يصر الكاتب على وصفه بالعلمانى أو اللادينى يظهر فى موضوع حرية الاختيار والجبرية ثم يستطرد هذا المؤلف الى تطبيقات أخرى تؤيد هذا الجمع والتوازن فيقول : وأيضا فان الاسلام كغيره من الأديان يجذب التقشف ويدعو الناس لعدم الغرور بمتاع الدنيا ولكنه يختلف عن الأديان الأخرى التى تدعو للزهد فى هذه الدنيا فى أنه لا يدعو للرهبانية ويظهر ذلك بوضوح فى نظرتة للناحية الجنسية بتساهل لا يوجد فى المسيحية ولا اليهودية •• ثم يشير المؤلف الى شمول قاعدة التوازن وعمومها فى رده على ملاحظات المستشرق والرحالة ريتشرد بيرتن بشأن الناحية الجنسية فيقول (ان خلاصة الموضوع هى أن الاسلام يجمع بين التقشف والتسامح فى اطار من التوازن أكبر مما يوجد فى أى دين آخر من الأديان المعروفة فى العالم الغربى ولا يكتفى المؤلف الأمريكى بما تقدم بل يضيف أدلة أخرى على وجود التوازن بين السروح والمادة

أو حسب عبارته (بين الدين والدنيا أو بين الناحية الدينية والمدنية أو العلمانية) فيقول اذا قارنا بين الاسلام والمسيحية وجدنا الاسلام التقليدي ذا طابع مدني علماني بسبب عدم وجود رجال دين كما لاحظ ذلك بحق المؤرخ (أرنولد) ثم يقول أيضا ويبدو للباحث الغربي أيضا أن الاسلام مدني علماني أو لاديني بسبب تركيزه على العمل أكثر من تركيزه على النظريات وتركيزه على السلوك أكثر من المعتقدات اذ يكفي بمعتقدات قليلة مبسطة . . . ان محمدا علم العرب كيف يؤمنون وكيف يعملون كمؤمنين بالله الواحد حقا . وما هو الطريق الذي يسلكونه لكي يدخلوا الجنة . . . كما يقول المستشرق جرونهام أن الاسلام يرسم هذا الطريق بصورة عملية بل انها تكاد تكون صورة هندسية أو تكنولوجية . .

ماهى الصورة العلمية التكنولوجية الهندسية التي رسم بها الاسلام هذا الطريق طريق العمل والسلوك الفردي ، والاجتماعي ، انها كما فهم هذا المؤلف هى طريق التوازن بين الناحيتين الدينية والمدنية وبين مصالح الفرد والجماعة ، وغير ذلك من النواحي التي كانت تعد متناقضة في وجهة نظر المسيحية والفكر الأوروبي عموما .

ان الاسلام ، بطريقة عملية علمية يفرض هذا التوازن ويوجده في حين أن الفلسفات الأوروبية أطلقت العنان لفكرة (التناقض) وبدأت منها فانتهت الى حصر الدين في الغيبيات وتركت الناحية المادية تسيطر وحدها في مجال الفكر والعمل الدنيوي ثم بدأ المفكر المادى نفسه يتابع سلسلة التناقضات والصراعات التي بنيت عليها المذاهب المتأخرة وعلى رأسها المادية الجدلية التي قامت على مبدأ التناقض والصراع الطبقي .

أهمية الطريق الاسلامي في التوازن أنه يحزر الانسانية من حتمية الصراع ومن نتائجه بطريقة علمية ترسم حدود التوازن وتضع أسسه دون حاجة لاستطرادات فلسفية ونظريات جدلية .

الباب الخامس

العدل والتوازن

- ١ - المجتمع الاسلامى مجتمع الملاك والعمال معا
- ٢ - العدل والتوازن بين الفرد والمجتمع فى مواجهة المذاهب الوضعية
 - أ - الأصول الدينية والفطرية التى يقوم عليها هذا التوازن
 - ب - التلاحم والامتزاج بين الفرد والمجتمع فى أمثلة تطبيقية
- ٣ - مغالطة المذاهب الوضعية فى التمسح بالحرية والمساواة فى الاسلام

الخاصية الخامسة :

العدل والتوازن

أولا – المجتمع الاسلامى مجتمع الملاك والعمال معا •

نوعان من المجتمع المعاصر يصارح بعضهما بعضا اليوم ، ويتربص أحدهما بالآخر : مجتمع اصحاب رعوس الأموال أو الملاك •• ومجتمع العمال أو البروتاليا •

أما مجتمع اصحاب رعوس الأموال ، أو الملاك فهو المجتمع الذى يسلم قيادته وتوجيهه ، كما يسلم الرعاية وضروب المنفعة المختلفة فيه ، الى من يملكون المال وحدهم • ومن ضروب المنفعة التى تؤول اليهم : العمل فى أموالهم ممن لا يملكون المال : فى مصانعهم •• فى مؤسساتهم المالية والتجارية •• فى مزارعهم •

فالملاك هم أرباب العمل ، والعمال أجراء عندهم • ومهما يكن من عدد العمال وكثرتهم فى المجتمع الرأسمالى فان الكلمة فيه أخيرا لأصحاب رعوس الأموال : فى السياسة •• وفى التشريع •• وفى السلطة التنفيذية • والأمر فى هذا المجتمع لا يدور مع الكثرة العددية ، بل مع أصحاب السلطة والنفوذ • وهم القلة التى تملك • ومن أجل ذلك كان مجتمعا رأسماليا ، أو مجتمع ملاك •

وأما مجتمع العمال أو البروتاليا فهو المجتمع الذى تملك فيه الدولة رأس المال ، وتباشر فيه مهمة رب العمل • فى تحديد نوع العمل للعاملين وفى تحديد أجورهم •

ومجتمع العمال يقوم لينهى – كما يقال – ما يسمى بالصراع الطبقي ، وهو الصراع بين القلة صاحبة رأس المال وصاحبة النفوذ فى المجتمع ، والكثرة من العمال الأجراء الذين يعملون فى أموال هذه القلة • وهو صراع يملك فيه أصحاب رعوس الأموال • تحديد الأجور وساعات العمل وزيادة الانتاج ، بينما تطالب فيه الكثرة العاملة بتحسين أوضاعها الاجتماعية فى السكن ، والانتقال ، وضروب النشاط الاجتماعى ، ورعايتهم الصحية فى أداء العمل ، وبتوفير أنواع التعليم والمهارات لها ولأولادها •

والصراع بين أصحاب رعوس الأموال والعمال هو صراع قد تتحكم فيه الأثنية فى جانب

أصحاب رموس الأموال ، كما قد تتحكم فيه الميول التخريبية والنشاطات المغرضة التي يوحى بها الاستعمار الشيوعي للطبقة العاملة .

والفساد الذي يشيع في المجتمع الرأسمالي اذن يعود الى أنانية الملاك من جانب ، وقرعة الحقد والتخريب لدى العمال فيه من جانب آخر .

ومجتمع العمال اذ ينهى في الشكل الصراع الطبقي لا يوفر للعمال ظروف الحياة الكريمة . وانما يصبحون أرقاء لما يسمى بالدولة في المجتمع . والدولة هي عصابة الحكيم من رجال المذب التي تتولى الوصاية على الحركة العمالية الى أن يتحقق ما يسمى بالحكومة العمالية العالمية !! . ويصبح مجتمع العمال شكلا من أشكال الرق الجماعي ، لا تمارس فيه الحرية في صورة ما . وبالأخص حرية الملك . . . وحرية الرأي . . . وحرية الانتقال . . . وحرية العمل . . .

أما الاسلام فلا يرى صلاحية أي من نوعي النظام المعاصر في المجتمع بالنسبة لكرامة الفرد وحسن ترابطه بمن معه في المجتمع .

لا يرى صلاحية النظام الرأسمالي لأن أنانية أصحاب رموس الأموال أو الملاك فيه تحول دون أن تكون هناك سكنى واستقرار ، ومودة ، ورحمة بينهم وبين الأجراء في أموالهم وهم العمال . والسكنى ، والمودة ، والرحمة هي الأهداف الرئيسية التي حددها القرآن للمجتمع البشري في قوله تعالى :

« ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها ، وجعل بينكم مودة ، ورحمة ، ان في ذلك لايات لقوم يتفكرون » (١) .

فالأنانية في ملكية المال وفي منفعته تجعل هناك شحا في رعاية الآخرين وهم العمال ، مما يملأ نفوس هؤلاء بالحقد والبغضاء ، وروح الانتقام والتخريب . كما أن النزوع الى التخريب لدى العمال في أموال أصحاب الأموال ، تحت ضغط الاثارة الخارجية من جانب الشيوعية الدولية ، هو بمثابة حرب تقوض كل ما قد يعمل لاساءة العلاقات بين الملاك والعمال على أساس من الروحية الانسانية ، التي تعلنها الآية الكريمة هنا .

ولا يرى الاسلام صلاحية نظام المجتمع العمالي الذي تملك فيه الدولة رأس المال ، كما أنها هي التي تسخر العمال ، وبذلك تجمع بين الملكية ، وتوجيه العمل . بالإضافة الى ما لها

بحكم كونها الجهة الحاكمة من مباشرة التحكيم فيما يجد من خلافات بين أرباب العمل والعمال أنفسهم . لا يرى الاسلام صلاحية هذا النظام لآثاره السلبية على العمل وعلى العاملين معه . فالعمل سيضعف ، ان في كفه أو في نوعه ، لأنه ليس له صاحب حقيقي يراعه ويأمر بتنفيذه . والعمال سيجدون أنفسهم في مجال يساقون فيه الى العمل ، من غير أن تكون لهم رغبة حافسة نحوه . اما لعدم كفاية الأجور . . أو للتشويش الواضحة بين عامل وآخر دون أن تكون هناك ميزة في المهارة والكفاية والانتاج للتمييز على غيره .

وملكية المال للدولة - أو للشعب كما يقال - هي ملكية اعتبارية . وواقع الأمر ان المال عندئذ بدون مالك حقيقي ، وبالتالي بدون حراسة ورقابة ، والمجتمع الذي تملك فيه الدولة وحدها هو مجتمع بدون مالكين ، أو مجتمع عاملين فقط . وذلك ضد طبيعة الوجود . لأن الوجود في طبيعته يقوم على « الزوجية » . أي على الشيء ومقابلته . والنوع الانساني اذ وجد على أساس الذكورة والأنوثة معا ، فان قيام مجتمعه وصلاحية أمره يقوم على التقابل نفسه . . يقوم على وجوه من يملك فيه المال ، ومن لا يملكه ، ولكن يملكه .

وقول الله تعالى :

« أنهم يقسمون رحمة ربك ؟ نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ، ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ، ورحمة ربك هي بما يجمعون . » (١)

يوضح أن تفاوت الناس في ملكية المال يستهدف الى تحقيق التكافل بينهم . وهو تكافل صاحب المال مع صاحب الطاقة على العمل . فقسمة الله لمعيشة الناس في الحياة الدنيا اقتضت أن بعض الناس يملكون ، والبعض الآخر لا يملك ولكن لديه طاقة على العمل . فوجود المالك ووجود العامل مما هو لتحقيق التوازن والتماسك في المجتمع والمجتمع الاسلامي ان لم يكن مجتمع ملاك فقط ، بمعنى أن تكون السيادة فيه للمالك المال وحده . وليس كذلك مجتمع عمال فقط بمعنى أن الدولة وحدها هي التي تملك المال ، لأن المال عندئذ يكون بغير مالك . ولذلك اذا كان المال أصلا ملكا لله فاستخلاف الانسان عليه حدد حقيقة المباشر له .

ومع أن بعض أفراد المجتمع يملك المال حسب نظرة الاسلام ، فان هذا البعض لا يظن بالمسال ولا تتحقق له سيادة نافذة في المجتمع عن طريق ملكيته له وبذلك يختلف المجتمع الاسلامي عن المجتمع الرأسمالي . فالمال أصلا هو لله وحده ، ومالكة من الناس مستخلف عليه ، في تميمته وفي

انفاقه ، طبقا لما جاء في كتاب الله خاصة بتنمية المال وبانفاقه معا . فالله يبعد في التنمية طريق الربا . . واكل أموال الناس بالباطل . كما يبعد في الانفاق التقدير ، والبسط واستخلاف المالك على ما يملك من مال هو في واقع امره ابتلاء من الله له ، أيسر المالك في تنميته وانفاقه طبقا لموصايا القرآن ، كتاب الله جل شأنه وصاحب المال على الحقيقة : « وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات (أى في ملكية المال) ليلوكم فيما آتاكم » (١) .

وفي الوقت نفسه ينظر الاسلام الى المال على أن له وظيفة اجتماعية . وهي أن منفعته سواء لمن يملك ، وان لا يملك . اذ طالما أنه لله على الحقيقة ، والله للجميع ، فمنفعته يجب كذلك أن تكون للجميع ، وان وقع في استخلاف البعض دون البعض الآخر : يقول الله تعالى :

« والله فضل بعضكم على بعض في الرزق . فما الذين فضلوا برادى رزقهم على ما ملكت أيما نهم فهم فيه سواء ، أفبئسمة الله يجحدون » (٢)

وإذا كانت منفعة المال لمن يملك ولن لا يملك على السواء ، فالمالك كالعامل سواء بسواء . كلاهما له مصلحة في المال ، وكلاهما له مصلحة في العمل فيه . فالمالك ان بدت له مصلحة في العمل في ماله ، فالعامل له مصلحة حقيقية كذلك في مال المالك ، عدا أنه يؤجر على عمله فيه . وهي مصلحة المشاركة في منفعته العامة فهو على فرض أنه سيعجز عن العمل فمصلحة المشاركة في منفعته باقية له ، يأخذ منه ليعوض عن عجزه وعدم صلاحيته للعمل .

وعمارة الكون اذن - والمجتمع صورة من صوره - تقوم على المالك والعامل معا . المالك يحرس ماله ويباشر تنميته . والعامل يعمل فيه ويؤجر على عمله . ولا تتم هذه العمارة بسيادة المالك وحدهم عن طريق المال ، ولا بملكية الدولة مع قطعان العمال التي تسوقهم الى العمل سوفا .



ولذا لا يقال : ان الاسلام يؤيد المباشرة الحرة في المال . أى يؤيد الملكية الفردية التي هي أساس النظام الرأسمالي ، طالما هو يبيح ملكية الأفراد للمال أو لاستخلافهم عليه . لأن معنى

(١) الاتعام : ١٦٥

(٢) النحل : ٧١ وفي تفسير الآية على هذا التهو واستشهاد المؤلف بها نظر ، وان كان المعنى الذي ذهب اليه صحيحا ،

ولكن يؤخذ من غير هذه الآية .

الاستخلاف على المال يفرق بين الملكية الفردية في الاسلام ، والملكية الفردية الأخرى في النظام الرأسمالي . فالاستخلاف طريق مرسوم لمنع الطغيان عن طريق ملكية المال ، ولتأدية وظيفة المال الاجتماعية عن طريق الزكاة . فالمستخلف ملتزم بالسير في تحقيق العدالة الاجتماعية طبقا لوصايا الاسلام . وأولى هذه الوصايا : تحقيق المنفعة العامة للمال للمالك ولغير المالك على السواء : « فمهم فيه سواء » . فضلا عن أن انفاقه لا يجوز أن يكون في عبث أو مفسدة ، وأن انماه لا يجوز أن يكون عن طريق استغلال صاحب الحاجة اليه . وتحريم أكل أموال الناس بالباطل يعم كل ضروب العبث والفساد ، بينما تحريم الربا في المعاملات المالية يشمل صور الاستغلال لحاجة صاحب الحاجة . ويدخل في هذه الصور : استغلال العامل في أجره وفي رعايته الاجتماعية والصحية ، لأنه صاحب حاجة الى الأجر على العمل ، ورد القرآن على سؤال من يسأل عن المقدار الذي يجوز للمالك المال أن ينفقه في قول الله تعالى :

« ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو » (١) .

يفيد أن المالك أو المستخلف على المال يأخذ من المال حاجته ويعطى العفو أو الزائد عن هذه الحاجة في وجوه الانفاق المشروع ، تحقيقا للمنفعة العامة للمال .

ومع كون المجتمع الاسلامي مجتمع ملاك وعمال مما فانه ليس مجتمعا طبقيا . لأن الملاك والعمال اخوة في الايمان ومتساوون في الاعتبار البشري . وأخوة بعضهم لبعض تحول لذلك دون قيام نزاع بينهم ، فضلا عما يسمى بالصراع الطبقي . ومساواة بعضهم لبعض في الاعتبار البشري من شأنها أن تمنع تخزية بعضهم من بعض واستخفاف القوى بالضعيف . وقد جاء الأمران في قول الله تعالى :

« إنما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم، واتقوا الله لعلكم ترحمون . يا أيها الذين آمنوا لا يمسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن ، ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب ، بئس الاسم : الفسوق بعد الايمان ، ومن لم يتب فاولئك هم الظالمون » (٢) .

(١) البقرة : ٢١٩

(٢) الحجرات : ١١ و ١٠

فاذا تحول النزاع بين طائفتين من المؤمنين - ملاك وعمال .. حاكم ومحكومين - الى قتال بينهما ، وجب تدخل المؤمنين بالقوة لانهاء القتال ، ثم معالجة الامر بينهما بعد ذلك على أساس من العدل :

« وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فان بغت احدهما على الأخرى فقتلتوا التي تبغى حتى تفيء الى أمر الله ، فان فاعت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا ، ان الله يحب المقسطين » (١) .

وهكذا : هناك ثلاثة نظم في ملكية المال وانماؤه ، وانفاقه ، وبالتالي هناك ثلاثة انواع من المجتمعات :

أولا : الملكية الفردية للمال ، والحرية في انماؤه وانفاقه . ومجتمع هذا النظام هو المجتمع الرأسمالي ، أو مجتمع الملاك .

ثانيا : ملكية الدولة للمال ، وممارسة الدولة السيادة على الأفراد في تحديد الممل والأجور . ومجتمع هذا النظام هو مجتمع العمال بدون مالكن للمال .

ثالثا : الملكية الفردية للمال ، والالتزام في انفاقه وانماؤه بحدود الاستخلاف فيه وهذه الحدود تحول دون الطغيان به . ومجتمع هذا النظام هو مجتمع الملاك والعمال معا ، أو المجتمع الاسلامي .

وهكذا : حفول الاستخلاف في الملكية الفردية للمال هو الفيصل في تميز المجتمع الاسلامي عن المجتمعين الآخرين : الرأسمالي .. والعمال ... لأنه على أساس من الاستخلاف في المال لا توصل الملكية الفردية الى الصراع الطبقي .. وبالتالي الى التحول الى المجتمع العمالي . فالاستخلاف كتفويض من الله يضع المالك للمال أمام مجموعة من القيود أو المبادئ لا يحدد عنها :

- أمام المنفعة العامة للمال الخاص ، فيشارك أصحاب الحاجة معه .
 - وأمام عدم الاستغلال لصاحب الحاجة عند التنمية ، فيمتنع عن الربا ، وأكل أموال الناس بالباطل ، وبالأخص أكل أموال الضعفاء .
 - وأمام عدم العبث والتقييد في الانفاق على الذات أو على الآخرين عند الانفاق عليهم .
- وبهذه القيود أو المبادئ لا تكون الملكية الشخصية طريقا الى الطغيان بالمال والتدخل في شؤون الحكم وتوجيه سياسة المجتمع . بل تبقى طريق المباشرة النشطة للمال .

وبهذه القيود أو المبادئ كذلك لا تكون الملكية الشخصية منفذا إلى تكديس الثروة ، ولا إلى اللشخ في انفاقها ، فمانع الزكاة مرتد ، ويقاثل على رده ، وتقسيم الارث ضرورة اجتماعية واقتصادية .

وبهذه القيود أو المبادئ أيضا كما تكون للمال حرمة عدم الاعتداء عليه بأثلافه ، أو تخريبه ، أو الامتناع عن العمل في انمائه . . تكون للمعامل فيه حرمة الحق في الأجر المجزى ، وفي ضروب الرعايات المختلفة . كإنسان يتساوى في الاعتبار البشري مع المالك سواء بسواء .

ثانيا : العدل والتوازن بين الفرد والجماعة في مواجهة المذاهب للوضعية

ان الحركات المذهبية في عصرنا الحاضر تتجه الى ربط شعاراتها ونظمها السياسية باللون الاجتماعي الذي تصطبغ به . ويميزها عن غيرها . ولكي نميز المذهب الاسلامي ونعرفه يجب أن ننسبه الى المضمون الاجتماعي الذي بنى عليه اتجاهه الأوسط واستمدت منه معالم شخصيته وصبغت به مقوماته ، هذا المضمون هو (العدالة) التي تميزه عن الاتجاهين الأوروبيين المتطرفين السائدين في العالم في الوقت الحاضر والذين يقومون على (السيطرة) .

ولكي نعرف ماهية (العدل الاجتماعي) الذي يقوم عليه النظام الاسلامي ، يجب أن نقارنه ونوازن بينه وبين الاتجاهين الآخرين اللذين يقومون على الغلبة والسيطرة التي تمارسها إحدى الطبقات الاجتماعية على حساب طوائف المجتمع الأخرى (سيطرة البورجوازية) في النظم (الليبرالية) وسيطرة (البروليتارية) في النظم (الاشتراكية) .

ان المذاهب الاشتراكية ترفع شعار المادية الجدلية . ومعناه : أن هناك تطورا تاريخيا حتميا يجعل أساس النظم الاجتماعية هو الصراع الطبقي الذي يؤدي حتما الى السيطرة الكاملة لاحدى طبقات المجتمع المتغلبة على الطبقات الأخرى . فهي ترى أنه مادامت النظم الاقطاعية تقوم على السيطرة الكاملة للاقطاعيين ، والنظم الرأسمالية تقوم على السيطرة الكاملة للبورجوازيين — فإن النظم الاشتراكية الذي تدعو هي الى اقامته يجب أن يقوم على السيطرة الكاملة للطبقة العاملة وتحقق بالقضاء على الطبقات البورجوازية والاقطاعية والغاء الملكية الفرعية — لأنها هي الأداة التي مكنت كلا من هاتين الطبقتين من فرض سيطرتها على المجتمع .

أما الرأسمالية فهي لا ترفع شعار السيطرة ولكنها تطبقها عملا وتمارسها فعلا . ذلك أن نظامها يقوم على أساس (الليبرالية) أي الحرية المطلقة للأفراد هذه الحرية يستغلها الأثوياء وحدهم ليزيدوا ثروتهم وثورتهم — أما الضعفاء والمحرومون فلا يستفيدون منها لأنها لا تحميهم من ضعفهم . ومعنى ذلك أن من يملكون تكون لهم الحرية في أن يفعلوا مايشاهون بما في ذلك احتكار

المال والنفوذ والسلطة وفرض سيطرتهم على من لا يملكون أما هؤلاء المصرومون فلا تبقى لهم الا حرية الجوع والبؤس ، دون أى ضمانة دينية أو خلقية أو اجتماعية تحميهم من هذا المصير . ان الليبرالية تعنى سيطرة الرأسمالية طالما أنها لاتقبل بفرض قيود على سلطة المالكين المستغلين المتغلبين المسيطرين بحجة أن هذا فيه مساس بالحرية الفردية المطلقة .

ان الحرية المطلقة في النظم الرأسمالية الليبرالية معناها حرية القوى في استغلال الضعيف سواء كان الاستغلال اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا . وهذا هو ما حدث فعلا في النظم الرأسمالية التي لم تكف باستغلال الطبقة العاملة في بلادها بل استغلت الشعوب الضعيفة عن طريق استعمارها فكان رد الفعل هو نمو الاتجاهات المضادة كالأشتركية التي تقاوم الرأسمالية بنفس سلاحها وهو سلاح السيطرة والسلطة - فهي ترى أن الوسيلة الوحيدة لمقاومة مساويء الاستغلال والسيطرة الرأسمالية هي سيطرة الطبقة العاملة وهدف هذه الديكتاتورية إبادة البورجوازية والقضاء عليها فهي كالرأسمالية في الأخذ بمبدأ القوة والغلبة والسيطرة والفرق بينهما هو أن الرأسمالية تغلب البورجوازية (معتمدة على قوتها المالية) أما الأشتركية فتغلب البروليتاريا العمالية (اعتمادا على قوتها العددية الناتجة عن تضخم الانتاج الصناعي بسبب استخدام الآلات وانتشار الصناعات الضخمة والانتاج الكبير) .

ظاهر من ذلك أن الذي تشكو منه النظم الاجتماعية المعاصرة هو داء السيطرة الذي هو أساس كل من المذهبين المتطرفين : وكل منهما يقاوم سيطرة إحدى الطبقات بسيطرة طبقة أخرى - وبذلك بقيت المجتمعات فريسة للطبقات الغالبة المسيطرة على السلطة . والمجتمع هو الذي يدفع ثمن الصراع من وحدته واستقراره ولسان حاله يقول :

إذا استشفيت من داء بداء فاقتل ما أهلك ما شفاك

هنا تظهر أهمية التوسط والعدل الاسلامي . انه يفتح أمام الانسانية طريقا لبناء نظام اقتصادي واجتماعي يبنى على العدالة بدلا من النظم التي تبنى على السيطرة والغلبة .

اننا كلما نظرنا الى مبادئ الاسلام ونظمه من أى زاوية ، وجدناها تصطبغ بالتوسط والعدل وتشيد به وكلما تعمقنا في فهمها أو توسعنا في دراسة تطبيقاتها الشاملة لجميع نواحي الحياة الاجتماعية والفردية تأكد لنا أن جوهرها هو العدل والاعتدال الفكري والعملى . ولكن بحثنا لا يتسع لكل ذلك بل هو ينحصر في الناحية الاجتماعية التي نعتبرها العلامة المميزة لعقيدتنا الوسطى في العصر الحاضر .

اننا لسنا بصدد بحث فلسفي . وخصائص الفكر الاسلامي ذاتها تجعلنا في غير حاجة للجدل

لأن العدل الاجتماعي في الإسلام مناهج عملي يبنى على الايمان لا على نظريات فلسفية . ان النظم الاسلامية تجعل العلاقة مباشرة والرابطة وثيقة بين الايمان والأخلاق من ناحية والأحكام والنظم من ناحية أخرى دون حاجة للفلسفات .

من أجل ذلك كله فان أغلب علماء الاسلام يؤثرون المناهج العملية بعيدا عن سراديب النظريات الفلسفية وتعقيداتهما .

ان تحرر الأصول الاجتماعية الاسلامية من القيود الفلسفية يميزها ابتداء عن النظريات الاجتماعية الأوروبية الشرقية والغربية التي تستمد احداها من فلسفة مادية جدلية . وتتسبب الأخرى لفلسفات ليبرالية (تقليدية) - أما النظم الاجتماعية الاسلامية فلا ترتبط بفلسفات نظرية وانما تبنى على مبدأ اجتماعي هو : التوازن أو العدل الاجتماعي (وهذا التوازن الاجتماعي معناه التكامل المتوازن بين الناحيتين الخلقية (أى المعنوية أو الروحية) والمادية (أى الاقتصادية) وهو توازن لا وجود له في النظم الاشتراكية ولا في النظم الرأسمالية .

ان كلا النظريتين الأوروبيةتين مبنى على أسس مادية تتجاهل الناحية الروحية والخلقية في حياة البشر . فالاشتراكية مبنية على المادية الجدلية التي تعتبر التطور المادي لوسائل الانتاج هو العامل الوحيد في تطور النظم الاجتماعية أما الليبرالية الرأسمالية فقد نشأت ونمت في ظل العقائد المسيحية الدينية التي قامت على أساس سلبية العقيدة ازاء نظم الدولة والمجتمع بحجة أن (ما لقيصر لقيصر وما لله لله) ، هذا المبدأ المسيحي جعل الميادين الاقتصادية والاجتماعية محكومة بالعوامل المادية الدنيوية وحدها - بعيدة عن الروحانية المسيحية - بحكم انزال هذه الروحانية وانفصالها الكامل عن النظم الدنيوية وموقفها السلبي منها .

لقد أصبحت الليبرالية في نظرها تعنى سلبية العقيدة الدينية والشريعة المسيحية ازاء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية - تلك السلبية التي مكنت الرأسمالية من النمو والسيطرة في غيبة الضوابط الأخلاقية وسلبيتها وما نتج عن تلك السلبية من تحلل (ليبرالى) .

على العكس من ذلك فان الاسلام يجمع بين المقومات المادية والمعنوية ويعترف بالعناصر الأخلاقية والمصلحية ويبنى نظمه الاجتماعية على التوازن بين هذه النواحي .

معنى التوازن في نظامنا الاجتماعي أنه لا يعترف بالحقوق المطلقة ولا بالحرريات المطلقة بل هو يضع الضوابط للحرريات والحقوق بما فيها حق الملكية . مما يميزه عن (الليبرالية الرأسمالية) ثم انه يعتبر الملكية حقاً لله ، والناس خلفاء في مال الله سواء كانوا جماعات أو أفراداً . فيبقى المجال مفتوحاً للملكية الفردية الى جانب الملكية الجماعية ، مما يميزه عن

(الاشتراكية) (الجماعية) التي ترغم أنها سوف تنقضى على الملكية الفردية نهائيا وإن كانت لم تنتج في ذلك حتى الآن •

إن القيود التي يضمنها النظام الإسلامي على الملكية الفردية وعلى الملكية الجماعية كالقيود التي يضمنها على الحريات الفردية وعلى سلطات الدولة - كلها مجتمعة تقيم نظاما لا يمكن أن يحفظ توازنه إلا (العدل) الذي هو محور نظامنا وأساس قوتها وبقائها وهو الذي يميزها عن النظم المتطرفة ويفصلها عنها •

١ - الأصول الدينية والفطرية التي يقوم عليها هذا التوازن

إن توسط الإسلام واعتداله كما يقوم على الجمع والتوفيق بين الحقوق الفردية والمصلحة الجماعية ، فإنه يقوم أيضا على الجمع والتوفيق بين المقومات المعنوية والمادية للفرد والمجتمع • إن تغلب الصفة الجماعية في الاشتراكية معناه التضحية بحريات الأفراد وحقوقهم من أجل مصلحة الجماعة وإقامة نظام اقتصادي جماعي يستأصل النوازع الفردية ويتقضى على استقلال الفرد وحرية وشخصيته • أما تغلب الصفة الليبرالية في النظام الرأسمالي معناه إطلاق حرية الفرد إلى حد تحكيم أهوائه وتحريره من الضوابط الدينية والأخلاقية واستبعاد جميع الالتزامات العقيدية والحدود الأخلاقية التي تكبح جماح أهوائه الفردية والسياسية والاقتصادية • وعلى العكس من هذين الاتجاهين المتطرفين فإن مبادئ الإسلام تعترف بالحرية الفردية ولكن في إطار من الالتزامات والحدود الشرعية والأخلاقية الإلهية - التي تعمل للتوفيق والتوازن بين الحقوق الجماعية المحدودة أيضا • هذا هو ما نسماه التوسط الذي يتعارض مع التطرف اليساري الجماعي في الشرق ويتنافى مع التطرف اليميني الفردي في الغرب • إنه الأساس الذي يجعل الأمة الإسلامية بحق أمة وسطا كما وصفها القرآن الكريم • إنه الأصل الذي تقوم عليه تلك المنطقة الوسطى من العالم بدورها في حضارة العالم وتقدمه • إن مجتمعنا بكل نظمته (الاقتصادية وغير الاقتصادية) يستمد أصوله من الإيمان وخاصة الإيمان باليوم الآخر وبال حساب والجزاء في العالم الآخر إن هذا الإيمان هو الذي أتاح للإسلام بناء مجتمع يوفق بين الدوافع الذاتية لدى الفرد والمصالح العامة للجماعة • ذلك أن المشاكل الاجتماعية كلها تنتج عن التعارض بين هاتين الناحيتين • والنظام الرأسمالي والاشتراكي كلاهما لا يقدم حلا لهذا التعارض إلا بالتحيز لأحدى الناحيتين والتطرف فيهما والتضحية بالناحية الأخرى فالرأسمالية تتحيز لجانب الدوافع الذاتية والأنانية وأهواء الأفراد ولذلك تطلق لهم الحرية دون قيود أو حدود • ولو أدى هذا التحيز لإهمال المصالح الجماعية والتضحية بها • أما الاشتراكية فتتطرف في الاتجاه العكسي بأن تتحيز للسلطة الجماعية التي تمثلها الدولة ، وتستبعد الدوافع الذاتية للأفراد تماما وتحاول القضاء عليها بالغناء الملكية الفردية - وعلى العكس من هذين الموقفين

المتطرفين في التحيز - فان الاسلام لا يتحيز لاحدى هاتين الجهتين جهة الفرد أو جهة الجماعة - بل يوفق بينهما ويعدل . والذي يمكنه من هذا العدل هو الايمان بالجزاء والحسب الأخرى - ان هذا الايمان يجعل تضحية الفرد ببعض حرياته وحقوقه لصالح الجماعة غير مناقضة للدوافع الذاتية . ذلك أن خدمة الجماعة والتضحية من أجلها تعتبر واجبا يجزى عنه بالثواب في الحياة الأخرى وهي الحياة الباقية .

لذلك أصبح لدى الفرد المؤمن دافع ذاتي يحمله على قبول القيود التي تفرضها العقيدة على تصرفاته وعلى سلوكه من أجل مصالح المجتمع المادية والمعنوية وبذلك تقوم العقيدة الاسلامية بعملية (ترفيع) الدافع لتجعل منه وسيلة تدفع الأفراد للتضحية ببعض حقوقهم وقيامهم بواجباتهم والتزاماتهم الاجتماعية من أجل ثواب الله في الآخرة .

ان الاشتراكية والليبرالية الرأسمالية كلاهما قائم على أسس مادية . كلاهما يعامل الأفراد على أساس أن النوازع الفردية تحتم عليهم دائما أن يكونوا أنانيين وأن يتجاهلوا مصالح الجماعة وحقوق غيرهم من الأفراد ، وأن يغالوا في استغلال من يقدرون على استغلاله . ولذلك فهي تختار بين اطلاق النوازع الفردية دون قيد ولا حد (في الليبرالية الرأسمالية) أو القضاء على هذه النوازع ومقاومتها بالغاء الملكية الفردية (في الاشتراكية) أما الاسلام فلا يعترف بهذا المبدأ المادى ولا بنتائجها التي وصل اليها هذان المذهبان المتعارضان المتطرفان في اتجاههما وان كانا متفقين في أصلهما المادى - الاسلام على العكس منهما قد استطاع أن يوجه النوازع الفردية الى خدمة الجماعة ومصالحها الى جانب اتجاهها لخدمة مصالح الفرد ومطالبه - وذلك كله بفضل العقيدة الدينية القسامة على الجمع بين العمل للدنيا والعمل للآخرة والتوازن بينهما فالعمل للحصول على ربح وملكية فردية يحقق للفرد مصلحة مالية دنيوية ، أما العمل لمصلحة الجماعة والقيام بالواجبات الاجتماعية فانه وان لم يحقق للفرد مصلحة مالية أو مادية عاجلة في هذه الدار (١) الا أنه يحقق له مصلحة لا تقبل عنها أهمية (وهي مصلحته الذاتية في الحصول على الأجر في الحياة الباقية يوم الحساب ان العقيدة الاسلامية تفرض على المسلم العمل لهاتين الناحيتين معا والتوازن العادل بينهما - وهكذا أقام الاسلام التوازن الاجتماعى الذى يحقق التكامل بين رغبة الأفراد في الربح والتملك في الدنيا ورغبتهم في الأجر والثواب عند الله في الآخرة . وعبر أحد الصحابة عن ذلك بقوله (اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا) .

(١) هذا على سبيل الافتراض الجلى ، لكن الحقيقة هي أن الاقتصاد الاسلامى ينظر الى تحقيق مصلحة الجماعة من زاوية انها تعود بقطع واليقين على الأفراد بالخير والتهنئة والازهار ، لان للجماعة القوية تيسر لاتخاذها اوضاعا اقتصادية أفضل ، او نوصا لكثر ، ووسائل لجدى واتق .

بهذا استطاعت عقيدتنا تجنيد الدافع الذاتى للمصلحة العامة وجعلت الايمان بالغيب وبال الحساب والعقاب الأخرى أساسا لتنظيم اجتماعى تكافلى عادل .

هذه هى ميزة نظامنا الاجتماعى المرتبط بالعقيدة وهى ميزة خاصة لا يمكن للنظم الأخرى أن تشاركه فيها - فقد رأينا أن النظم الاشتراكية اللاحادية تتجاهل النواحي الروحية وتتنكر لها ، وتعتبر الالحاد أساسا لها . وتحاول حل المشاكل الاقتصادية بالقضاء على الحافز الذاتى لدى الفرد وهى محاولة تناقض فطرة البشر ولا تؤدى الا الى زيادة التناقض بين مصالح الجماعة ونوازع الأفراد بدلا من التوفيق بينهما ولذلك فان مصيرها هو الفشل وما زالت النظم الاشتراكية حائرة عاجزة عن تفريغ النفس البشرية من دوافعها الذاتية ومصالحها الفردية .

وقد اضطرت كثير من النظم الاشتراكية الى التراجع فى هذا الميدان واعادة الاعتبار للحافز الشخصى مناقضة بذلك الأصل الذى قامت عليه فلسفتها .

ومن ناحية النظم الرأسمالية والليبرالية فانها نشأت فى ظل مبدأ الفصل بين الدين والدولة الذى يعنى سلبية الدين فى الميدان الاقتصادى والسياسى والاجتماعى ، هذه السلبية التى فرضت على الديانة المسيحية تنفيذ مبدأ ما لقيصر - أدت الى استبعاد القيم الروحية من ميدان النظم الاجتماعية ، وتركت الميدان خاليا للفلسفات النظرية الليبرالية التى رجحت جانب الحافز الفردى أخذا بمبدأ الحرية الطبيعية المطلقة غير المقيدة كحرية الأوبد فى الفجوات (الذى يعطى للقوى حق افتراس الضعيف) . خصوصا اذا كان هذا القوى هو قيصر (أو أى حاكم مستبد آخر) فالسلبية المسيحية تلزم الناس بأن يتركوا للقيصر (حرية) التصرف فيما لديه من مال وسلطان بخلاف الاسلام ، الذى وصفه الامام محمد عبده بأنه لم يكن من أصوله أن يدع ما لقيصر لقيصر .

« بل كان من شأنه أن يحاسب قيصر (ومن باب أولى من هو دونه) على ما له ويأخذ على يده فى عمله » هذا الحساب المفروض على كل صاحب حق أو سلطان أو مال هو نقيض لمبدأ الليبرالية التى تطلق لكل حاكم العنان والاستغلال والسيطرة وفى التمتع بما يملكه ولو أدى ذلك الى ضياع المصالح العامة وحقوق الجماعة وحقوق الأفراد الآخرين كما أنها تطلق العنان للشهوات الفردية للأغنياء والفقراء على السواء كل بقدر استطاعته وبقدر ما تمكنه ظروفه دون تقيد بمبادئ دينية أو خلقية مما أدى الى الانحلال الخلقى الذى يفسد سلوك الفرد ويجعله عبدا لشهواته وأهوائه ومطامعه الأنانية والفردية سواء كان غنيا أو فقيرا - حاكما أو محكوما بحجة التحرر المطلق الذى لا حدود له .

أما العقيدة الإسلامية بشمولها وتكاملها وقيامها على الإيمان بالله فإن نظمها جامعة بين العمل للدنيا والعمل للآخرة . بين النواحي الروحية والمادية وتجعل التوازن بينها أساسا للعدالة الاجتماعية فتحمي المجتمع من النزعات المتطرفة . ومن أجل ذلك من الله سبحانه وتعالى على هذه الأمة بأن جعلها (أمة وسطا) .

ب - اتلاحم والامتزاج بين الفرد والمجتمع في أمثلة عملية :

الملكية في الإسلام :

لقد اعترف الإسلام بالملكية الفردية وأقرها، ووضع أصولها وأحكامها ، وتناول الفقهاء المسلمون هذه الأصول والأحكام بالتفصيل والتفريع ، ولم يفرق هذا الدين الكريم بين المسلم وغير المسلم في تقرير هذا الحق والحريص عليه ، لأنه أنزل للناس كافة وعنى بالإنسان على اختلاف جنسه وعقيدته .

وأضفى الإسلام الحصانة على هذه الملكية الفردية ، ففرض العقاب على كل معتد عليها ، قال تعالى :

« والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم » (١) . . .
« إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا : أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا من الأرض ، ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم » (٢) .

وهذه الحدود نفسها حماية للجماعة . وانه لتلاحم ممجز بين حق الفرد والمجتمع ، ومن ورائه رصيد مركز في أعماق كل مسلم يدفعه دفعا لحماية الفرد والمجتمع خشية من غضب الله وعقابه . وفي هذا يقول النبي الكريم عليه الصلاة والسلام « من اقتطع شبرا من الأرض ظلما طوقه الله اياه يوم القيامة من سبع أرضين » (٣) .

وهن عبد الله رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف على يمين وهو فيها

(١) المائدة : ٢٨

(٢) المائدة : ٣٣

(٣) رواه مسلم في باب تعريم المثلث والغصب الأرض .

فاجر ليقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله عز وجل وهو عليه غضبان» (١) والدفاع للشرعى عن المال حق للمالك ولو اقتضاه قتل المعتدى ، فان قتل للمالك مات شهيدا ، اذ قال عليه الصلاة والسلام

« من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون اهله فهو شهيد » (٢) .

والاعتراف من جانب الاسلام بالملكية الفردية انما هو اعتراف بالتفاوت بين الناس وتقسيمهم الى درجات يعلو بعضها البعض ، وفي ذلك يقول الله تعالى :

« نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ، ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات » (٣) .
« والله فضل بعضكم على بعض في الرزق » (٤) .

واذا كان الاسلام قد اعترف بالارث كاثرا لاعتراؤه بالملكية الفردية ، فنظمه ووضع احكامه ، الا انه لم يحصره في الولد الأكبر ، ولم يخص به الذكور دون الاناث وامر بالحرص على التزام القواعد التى سنها في هذا المجال ، وحظر أى اخلال بها . وفي هذا يقول تعالى :

« تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها ، وذلك الفوز العظيم ، ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين » (٥) .

وبهذا تدخل الاسلام لزعة الفوارق المادية بين الناس ، وجعل من هذا النظام معولا لتفتيت رأس المال ، والحيلولة دون تجمعه في يد واحدة أو في ايد قليلة . وذلك تنظيم عملي لصلة الفرد بالمجتمع . بل ان المحظورات من اساليب تملك الفرد وكانت في الواقع خدمة للمجتمع كله .

فقد حرص الاسلام على ألا يساء استعمال الملكية بما يضار به الناس ، فحرم الربا وحرم ملكية ثمرته . قال تعالى :

(١) رواه البخارى ومسلم والترمذى ص ٢٦٦ التاج ج ٢

(٢) رواه البخارى ومسلم والترمذى والتاج ج ٢ ص ٢٦٧

(٣) الزهرف : ٣٢

(٤) النحل : ٧١

(٥) التساء : ١٣ ، ١٤

« الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ، فلك بائهم قالوا انما البيع مثل الربا ، واحل الله البيع وحرم الربا ، فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وامره الى الله ، ومن عاد فاولئك اصحاب النار هم فيها خالدون . » يحق الله الربا ويرى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم ، ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات واقاموا الصلاة وآتوا الزكاة لهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله ونروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين ، فان لم تفتوا فاننوا يحرب من الله ورسوله وان تبتم فلكنم رموس اموالكم لاتظلمون ولا تظلمون « (١)

وحرم الاسلام الغش في المعاملات . قال تعالى

« ويل للمطففين - الذين اذا اكلوا على الناس يستوفون . واذا كالتوهم او وؤنؤهم يحسرون الا يظن اولئك انهم مبعوثون ليوم عظيم « (٢)

وقال صلى الله عليه وسلم :

« من غش فليس منا « (٣)

كذلك ينذر الاسلام المحتكر بالافلاس والمرض

قال طيه للصلاة والسلام « من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والافلاس (٤) .

وما قلناه عن المحظورات في خدمة المجتمع نجد مثله في المأمورات من حيث رعاية حقوق المجتمع من خلال أفراد اذ لم يقف الاسلام عند حد الاعتراف بالملكية والحيلولة بينها وبين الاضرار بالناس واستغلالهم ، وانما خرج بها عن مدلولها الضيق ، وجعل للجماعة حقا عليها . وفرض عليها الضرائب ، وفرض الزكاة بأنواعها على رأس المال والربح سواء بسواء ، وأوجب الصدقات كزكاة العيدين ، وحتم الكفارات . ودعا الى التصدق بما فاض عن الحاجة من المال . وحث على التكافل الاجتماعي حتى لقد ذهب ابن حزم الى مسؤولية البلد الذي يموت أحد أفراده جوعا . فيؤدى أهل هذا البلد جميعا التقديرة ، متضامنين فيما بينهم باعتبارهم شركاء في موته .

(١) البقرة : ٢٧٥ - ٢٧٦ .

(٢) المطففين : ١٠ - ٥ .

(٣) أخرجه الترمذي عن ابي هريرة .

(٤) أخرجه لعمد في سنده وابن ماجه من ابن عمر .

وإذا كانت الضرائب تثول الى بيت المال ، وكان هذا هو الأصل في الزكاة للاتفاق منها على مصالح الجماعة أو ما نسميها الآن المرافق العامة ، فقد أوجب الاسلام على بيت المال أن ينفق على العاجز • والشيخ الفانى • والمرأة إذا لم يوجد من تجب عليه نفقتها بغير تفرقة بين المسلمين وغير المسلمين •

والمستفاد دائما من هذه التبعات الاجتماعية ، التي سخر الاسلام لها رأس المال : أن النشاط الفردي ، ليس كل شيء في الأمر • وإنما ثمة عوامل أخرى الى جانبه ، هي الجهد الجماعي ، ولذلك كان المسلم غير مكره أو متفضل ازاء هذه التبعات ، بل هو مدين يوفى ما عليه من دين ، وفي ذلك يقول الله تعالى :

« والذين في أموالهم حق معلوم ، للسائل والمحروم » (١) « فآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ، ذلك خير للذين يريدون وجه الله وأولئك هم المفلحون » (٢) •

وهي منطلقات شاملة لكل مناشط الحياة ، بمعنى أنها ليست وقتفا على الناحية الاقتصادية

٢ - مفالطة المذاهب الوضعية في التمسح بالحرية والمساواة في الاسلام :

من خصائص توسط نظامنا انه توسط عادل ، ومعنى العدل هنا أنه فيما بين الأفراد أنفسهم فانه يعالج المشاكل الاجتماعية على أساس مقاومة الظلم الاجتماعي ويقيد تصرفات الأفراد بقصد ضمان العدل والتوازن بينهما •

هذه النظرة توحى بأن الاسلام أقرب الى النظم الجماعية منه الى النظم الفردية الرأسمالية الليبرالية وقد حدا ذلك ببعض المفكرين الى اعطاء الصفة الاشتراكية للاسلام ونظامه الاجتماعي • على اعتبار أن الاشتراكية تعنى انصاف الفقراء وحماية الكادحين والمساواة بين الناس والتكافل بينهم •

ان القول بأن للاسلام اشتراكيته الخاصة به لا يمكن حمله الا على أن الاشتراكية تعنى العدالة الاجتماعية فقط وأنها تنظيم اقتصادي ليس له أساس فلسفي مادي أما الشائع اليوم فهو أن الاشتراكية في نظر دعايتها يقصد بها فقط الاشتراكية القائمة على النظرية المادية والأصول

(١) المخرج : ٢٤ ، ٢٥

(٢) الروم : ٢٨

الماركسية • فهي شعار سياسى أكثر منها نظرية اقتصادية • ان الماديين المتطرفين قد استولوا على هذا الشعار ووضعوا يدهم عليه واستغلوه لأهدافهم السياسية بل انهم قصروه على مايسمونه (الاشتراكية العلمية) أى الشيوعية القائمة على المادية الجدلية والصراع الطبقي والماركسية وهى فلسفة تناقض الايمان بالله وتبنى على الالحاد - ولذلك لا يمكن أن يكون بينها وبين الاسلام علاقة قرابة •

ان فلاسفة الماركسية فى المنطقة وخارجها - قد تكفلوا بمحاربة الاتجاه نحو الاعتراف بوجود الاشتراكية الاسلامية • كما يحاربون كل محاولة لايجاد اشتراكيات عربية أو قومية أو دينية من أى نوع معين • انه لا توجد الا اشتراكية واحدة يسمونها العلمية أى الماركسية القائمة على المادية الجدلية الالحادية •

بديهي أن لديهم اعتبارات وأسباب لمقاومة تعدد الاشتراكيات خلاف الاعترافات النظرية البحتة التى يذكرونها • وليس هذا مجال مناقشتهم فى هذه ولا فى تلك ، ولكن الذى يهمنا هو أن هذا يؤكد مرة أخرى أن بين الاسلام وبين الفلسفة المادية الجدلية الالحادية حواجز لا يمكن تجاوزها ولا يمكن انكارها وفيما عدا ذلك فان المناقشات حول اصطلاح الاشتراكية الاسلامية تصبح مناقشات لفظية بيزنطية لا تغير شيئاً فى هذه القاعدة الجوهرية •

المهم فى الصبغة الاجتماعية فى الاسلام أنها مستقلة ومتميزة عن المذهب الماركسى أو الرأسمالية ولكن الأهم من ذلك فى نظرتنا أن الاسلام يحتفظ بقدر كبير من الروح الجماعية ومبادئ التكافل والعدل الاجتماعى يبقى الباب مفتوحاً للحوار والتعامل أو الانفتاح على الاتجاهات الاشتراكية المعتدلة غير الماركسية الى حد دفع البعض للقول بوجود اشتراكية اسلامية •

ومن ناحية أخرى - اذا كان الشئ بالشئ يذكر - فان الاسلام يحتفظ بقدر من الاعتراف والحماية للملكية الفردية المشروعة والمصريات الفردية الأساسية يكفى لبقاء الباب مفتوحاً للتعامل مع النظم الليبرالية المعتدلة والانفتاح عليها الى حد ادعاء البعض بأنه يدخل فى حظيرتها وهو ادعاء يشبه الادعاء بوجود اشتراكية اسلامية لأن كليهما ليس الا اعترافاً صريحاً بتوسط المذهب الاسلامى واعتداله بين الاتجاهين المتطرفين وجمعه بين مزايا النظم الجماعية والفردية بصورة تمكنه من التعامل معها جميعاً على أساس احترام ذاتيته وأصالته واستقلاله وتمييزه •

ان الخصائص والملامح التى فكرناها تؤكد أن النظام الاجتماعى والاقتصادى فى الاسلام له ذاتيته المتميزة عن النظم الرأسمالية والماركسية وأن الذى يميزه عنها هو ابتعاده عن اتجاهاتها المتطرفة وانفصاله عنها انفصلاً يقطع صلته بتطرفها وان كان لا يقطع صلته بالاتجاهات

المعتدلة فيها جميعا مما يستوجب اعتباره نظاما جامعا لا ينحاز لأيهما ولا يندمج في أى منهما • أما المنقشات الحادة بين دعاة كل من الاتجاهين على وصف هذا النظام الاسلامى وتشخيصه فهى تؤكد ذلك فالذين وصفوه بالاشتراكية يقرون بأن اشتراكيته معتدلة ومن وصفوه بالليبرالية يرون أنها ليبرالية مقيدة •

والحق انه نظام جامع متوازن قائم بذاته له محتواه الاجتماعى الاصيل القائم على العدالة لا على التطرف •

انه نظام له مقوماته الخاصة به وطابعه المستقل الذى يجعل صلته بالنظم الأخرى صلة تأثير متبادل لا صلة تبعية ولا اندماج •

الخاتمة

تكاليف وتلخيص

في هذه الخاتمة تلخص بعض الحقائق التي غرستها التعاليم الاسلامية - اخلاقية واجتماعية واقتصادية - في وجدان المسلم وسلوكه بحكم كونها تكاليف وقيودا تضبط بها أنشطة المال .

وهذه التكاليف تتيد حق مالك المال من حيث انها تكاليف بأمر أو بنهى ازاء ما في حوزته من المال، تكليف بفعل يتصل بهذا المال أو تكليف بالامتناع عن فعل ، فهي ايجابية وسلبية ، وعلى الوجهين تتيد حرية المالك في كيفية استثمار ماله وفي طرق التصرف فيه ، كما ترسم له الوسائل لجائزة في كسب المال ، فإذا لم يصدع مالك المال بهذه التكاليف كان آثما وظالما لنفسه وله في الآخرة جزاء الظالمين ، وإذا نهض بها فقد وعده الله ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة .

ولكن ما دمنا نتحدث عن ملكية المال في مجتمع اسلامي تتوهم فيه حتما رياسة عامة في امور الدين والدنيا وخلافة للنبوذة في حراسة الدين وسياسة الدنيا فان الاسلام لا يترك تعاليمه الاخلاقية معلقة في الفضاء بخيط من أهواء النفس البشرية ونزواتها ، بل يبادر الاسلام الى تحصيلها بتعاليمه الحكومية التي تبسط يد الشارع ويد ولي الأمر في حمل مالك المال على احترام هذه التكاليف اذا لم يذعن لها طائما بدافع عقيدة الاستخلاف ، وهذا تطبيق ما قدمناه من تساند تعاليم الاسلام الخلقية الاقتصادية والحكومية .

ونبدأ ببيان التكاليف الايجابية التي تعليمها التعاليم الخلقية :

التكليف الأول - وجوب استثمار المال اذا كان المال من مصادر الانتاج :

أول تكليف ايجابي على مالك المال هو أن يوجه نشاطه وكفايته الى استثمار ماله في نطاق الوجوه المشروعة للاستثمار على نحو يفي بحاجاته وحاجات من يعولهم ونساء طيبا ، ويغير عدوان على مصلحة الجماعة ، فالاسلام - متميزا عن الديانات الأخرى - يبيغض الفقر يكافحه ، ويدعو المسلم الى الجد في تنمية مركزه المادي أخذا بنصيه من الدنيا ، فكما حسن مركزه المادي كلما استطاع أن يكون أحسن في اسلامه وأقدر على أداء فرائضه ، حتى العبادات التي رضاها الاسلام على المسلم لا يكون أداءها ذريعة للتراخي في نشاطه المادي وابتغاء فضل الله بكسب

المال واستثماره بشرط أن يكون هذا الكسب وهذا الاستثمار في نطاق الوسائل التي أباحها الله لكسب المال واستثماره ، فإذا أبقى مالك المال ماله عاطيل لا يغير استثمار يعود بالنفع على ذاته وعلى المجتمع ، وكان هذا التعطيل متعمدا من المالك وطال أمده فإنه ييؤء باثم كبير ، لأنه يكون جاحدا لنعمة الله فيما آتاه من مال •

التكليف الثاني — الزكاة :

وهي التزام المسلم بأداء قدر محدود من ماله لمصلحة الطبقات الفقيرة ، والمحرومة في المجتمع وهي فريضة الزامية على كل من اجتمع لديه نصاب الزكاة ، واذا امتنع المسلم عن أدائها كان هاجما لركن من أركان الاسلام ، والزكاة لها في العربية معلول مزدوج : الأول أنها تركية وتطهير للنفس ، والثاني أنها تركية وتنمية للمال ، فلها هدف روحى تعبدى ، ولها هدف اقتصادى نفسى ، هي (أولا) تتركى نفس مؤديها بما تتيح له من تدريب مستمر على حرمان النفس للبر بالغير وشفاء لها من سيطرة الشح عليها ، وهي (ثانيا) بما تبثه من تراحم بين طبقات المجتمع وما تنزع من غل عند الطبقات المحرومة للطبقات الموسرة تساعد على توزيع الثروة في ثنايا المجتمع ، وتحول دون تكديسها في أيدي قليلة ، وما يلزم التكديس هذا من مساوىء خطيرة اقتصادية واجتماعية •

ويهمنا في هذا الصدد أن نشير إشارة عابرة الى مصارف الزكاة كما وردت في القرآن الكريم فقد حدد الله سبحانه وتعالى هذه المصارف على النحو الآتى :

« انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين ، وفي سبيل الله وابن السبيل ، فريضة من الله والله عليم حكيم » (١) •

والتأمل في ترتيب هذه الأصناف من المستحقين للزكاة يجد أنهم يمثلون في المجتمع طبقة تستحق عطف المجتمع اذا حرص المجتمع على أن يكون كالتبنيان يشد بعضه بعضا •

فالصنف الأول هو « الفقير » وقد اتفق الفقهاء على أن الفقير هو كل من لا يملك نصاب الزكاة وهذا هو الفارق بين من تجب عليه الزكاة ومن يستحقها ، فمن تجب عليه الزكاة يجب أن يكون مالكا للنصاب ، وكان هذا النصاب فائضا عن حاجاته الأصلية ، ويستدل من الحديث (لاتحل الصدقة لغنى ولا لذي مرة^(٢) سوى^(٣)) أنه يشترط لاستحقاق الزكاة ألا يكون غنيا ، وألا يكون قادرا على العمل وله كسب مستمر •

(١) التوبة : ٦٠

(٢) مرة سوى . بكسر الميم وفتح الراء المشددة : هو القوى السليم

(٣) رواه اصحاب السنن بلسانيد حسنة

والصنف الثانى هو « المسكين » وقد ميز الامام مالك بين الفقير والمسكين على النحو الآتى:
فالفقير وهو المحتاج المتعفف ، والمسكين هو السائل ، والمسكين كما قال أبو حنيفة أشد حاجة
من الفقير ، ولذلك رتبوا على موزع الزكاة أن يعطى من يطلبها اذا ثبتت حاجته ، ويجب عليه
أيضا أن يبحث عن المتعفين من الفقراء الذين لا يسألون الناس ، وهناك رأى آخر فى التمييز
بين الفقير والمسكين ، وهو أن الفقير فقير المسكين ، والمسكين فقير أهل الكتاب ، ويزكى
هذا رأى أن عمر رضى الله عنه رأى ذميا مكفوفا مطروحا على باب فى المدينة فأجرى عليه
رزقا مستمرا ، وقال لخازن بيت المال : ابحث عن هذا وضريائه وأجر عليهم ، هذا من الذين قال
الله سبحانه وتعالى فيهم •

« انما الصدقات للفقراء والمساكين » •

وهم زمنى أهل الكتاب أى ذوو الأمراض المزمنة والعاهات المانعة من الكسب •

والصنف الثالث هو « العاملون عليها » ، أى الذين يجمعون الزكاة ويحصونها ويبحثون عن
ذوى الحاجات ويوزعونها على مستحقيها ، وهكذا لا يكتفى الاسلام بتحديد الفريضة بل يضى الى
تعين طريقة التنفيذ •

والصنف الرابع هو « المؤلفة قلوبهم » هم قوم يعطون الزكاة تأليفا لقلوبهم وتثبيتا لهم أو
تأليفا لقلوب ذويهم ، هذا من قبيل الدفاع عن الاسلام والدعوة اليه ، وقد كان بعض العرب
يأخذون من هذا السهم فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم ، واستمر أبو بكر يعطيهم من بعده ،
فلما جاء عهد عمر وجد أن عطاءهم ليس حقا مكتسبا لهم ، وانما كان عطاء لقصد قد يزال سببه ،
واذا زال السبب وجب أن يزول معه المسبب ، فامتنع عن إعطائهم ، ولم يعترض أحد من أصحاب
رسول الله على ما فعل ، فكان اجتهادا ، ولذلك قرر العلماء أن الحكم باق ينفذ ان وجدت الحاجة اليه ،
وفى هذا العصر يجب تنفيذه فى الدعاية للاسلام وبيان حقائقه لمن يجهلونهم •

والمصرف الخامس هو « فك الرقاب » ، أى تحرير الأرقاء ، وهكذا كانت الدولة الاسلامية
أول دولة حاربت الرق ، وحسبها أنها جعلت جزءا من ميزانية الزكاة لفك الرقاب •

والصنف السادس هو « الغارمون » وهم الذين ركبهم الدين ولا وفاء عندهم ، وقد قسمهم
الفقهاء الى ثلاثة أقسام : (الأول) من يستدين فى سفاهة وأسراف ، وهذا لا يوفى عنه دينه • الا
اذا تاب وصار من أهل الصلاح والتدبير (الثانى) من استدان فى مصالح نفسه كتاجر • ركبته ديون
فى تجارته وهو يحسن تدبيرها ولكن اضطرب الميزان الاقتصادى فحال بينه وبين أدائه ديونه ،

وهذا يؤدي فاضل دينه اذا استغرق الدين كل ماله ، (الثالث) من ركنه دين في مصلحة عامة لا لمصلحة نفسه ، وهذا يسدد غه دينه ولو كان يبقى له بعد سداد دينه من ماله نصاب .

والمصرف السابع : « في سبيل الله تعالى » وقد فسروا كلمة سبيل الله بما يعم كل مصالح المسلمين .

والمصرف الثامن هو « ابن السبيل » وهو من انقطعت به الأسباب وكان في سفر بحيث لا يستطيع الانتفاع بماله ، فيعطى من الزكاة ولو كان غنيا في بلده ، لأنه في مكان ناء من ماله لا يستطيع الانفاق منه ، ولا يستطيع الاقتراض لينفق مما يقتض .

هذه هي مصارف الزكاة الثمانية ، ومنها يتضح أن المصرف الأول والثاني يتجهان الى علاج الفقر وتمكين طبقة الفقراء من ازالة أسبابه ، وأن المصرف الثالث — عمال الزكاة — يتجه الى تمكين جباة الزكاة من مباشرة جبايتها وتوزيعها على مستحقيها ، أما المصرف الرابع فهو لتمكين المسلمين من تبليغ الدعوة لمن يجهلها ، والمصرف الخامس مصرف انساني يتجه الى انقاذ كرامة الانسان من رق العبودية ، والرق وان زال الآن رسميا فهو لا يزال في استرقاق الشوموب ، والمصرف السادس والثامن يتجهان الى اسعاف ضحايا الظروف الطارئة التي لا يدلهم في احدائها ، أما المصرف السابع فهو موجه الى خدمة المصالح العامة بغير تحديد .

وإذا ففى كل مجتمع اسلامى يجب أن يوجد رصيد مخصص لهذا الشئون الاجتماعية يجيبه ولى الأمر من كل مالك للنصاب ، والنصاب قدر متواضع من المال حال عليه الحول وفاض عن حاجة مالكة والزكاة لا تقتطع من هذا النصاب الا ربع العشر $\frac{2}{100}$ ، ثم ينفقه ولى الأمر لزاما في المصارف الثمانية ، وإذا فهذا باب من أبواب الانفاق العام لا يجوز المساس به ، ولا يجوز انتقاصه لتكملة باب آخر من أبواب الانفاق العام ، لأن له ميزانية منفصلة ومستقلة عن الميزانية العامة ، وهذا ما يميز المجتمع الاسلامى عن المجتمعات المعاصرة .

ولما كان الانفاق — سواء كان خاصا أو عاما ، فرديا أو حكوميا — يعتبر من أهم أركان الاقتصاد مهما يكن لونه — فإن الزكاة الاسلامية تصبغ هذا الركن بصبغة انسانية تميز المجتمع الاسلامى عن المجتمعات المعاصرة تميزا مستتابع آثاره فيما بعد .

التكليف الثالث — الانفاق في سبيل الله :

والانفاق أوسع نطاقا من الزكاة التي لا تقع الا على نسبة محددة من مال المالك ، أما الانفاق فيمتد الى كل اعطاء يخرج من ذمة المالك في سبيل الله ، ولى سبيل الخير العام .

روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ان في المال حقا سوى الزكاة » ثم تلا قوله تعالى :

« ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة » (١) .

وهذا الفصل في الآية الكريمة بين الانفاق والزكاة بالصلاة دليل على الاختلاف بين الانفاق والزكاة ، والنص على كل من الانفاق والزكاة على حدة في آية واحدة قاطع بأن كليهما يختلف عن الآخر ، وأنها فريضتان مختلفتان .

فالانفاق اذا فريضة الزامية في أصلها ، واختيارية في نطاقها ، بمعنى أن تحديد الحصّة التي ينفقها المسلم من ماله في سبيل الله موكول الى محض اختياره وإملاء ضميره ، وأما الانفاق في ذاته فمفروض عليه فرضا لا فكاك منه ، فالقرآن في عديد الآيات يرفع فريضة الانفاق في سبيل الله الى مرتبة أعلى الفرائض وألزمها في تأمين سلامة المجتمع الاسلامي ، يقول تعالى مخاطبا جماعة المسلمين .

« وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة » (٢) .

فهنا يساوى بين الانفاق في سبيل الله ونجاة الجماعة من الهلاك ، ويجعل الاحجام عن الاضطلاع بهذه الفريضة بمثابة انتحار اختياري يندفع فيه المسلمون نحو حتفهم ، وفي آيات أخرى تجد القرآن يساوى بين الانفاق في سبيل الله وواجب بذل النفس في سبيل الله ، بل انه ليذكر انفاق المال قبل بذل النفس .

« تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون » (٣) .

« انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون » (٤) .

(١) البقرة : ١٧٧

(٢) البقرة : ١٩٥

(٣) الصف : ١١

(٤) العنكبوت : ١٥

« الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم اعظم درجة عند الله » (١) .

فالخيار اذا في فريضة الانفاق في سبيل الله مقصور على تحديد حصة هذا الانفاق من مال المسلم ، فهذا التحديد متروك لمحض ارادة المسلم بعكس الزكاة التي حدد الاسلام حصتها ونصابها ومصارفها .

بيان التكاليف السلبية

التكليف الأول - اجتناب الضرر في كيفية استعمال المالك لئله

فيجب عليه أن يمتنع عن استعمال ماله على نحو يلحق الضرر بمال الغير أو يلحق الضرر بمصلحة الجماعة ، وقد أجمل هذا التكليف أمر الرسول عليه الصلاة والسلام :

« لا ضرر ولا ضرار » (٢)

وسنطلع في كلامنا على التعاليم الحكومية على تطبيقات كثيرة لهذا المبدأ الذي يعتبر من أركان الشريعة الاسلامية ، وتؤيده نصوص كثيرة في الكتاب والسنة ، وهو الأساس لمنع الفعل الضار وترتيب نتائجه في التعويض المالى والعقوبة، ولبدأ الاستصلاح في جلب المصالح ودفع المفاسد ونص هذا التكليف ينفي الضرر نهياً باتاً فيفيد وجوب منعه مطلقاً ، ويشمل الضرر الخاص والعام ، ويفيد أيضاً دفعه قبل الوقوع بطرق الوقاية الممكنة ، ودفعه بعد الوقوع بما يمكن من التدابير التي تزيله وتمنع تكراره ، كما يفيد لختيار أهون الشرين لحفع أعظمهما ، لأن في ذلك تخفيفاً للضرر عندما لا يمكن منعه بتاتا .

التكليف الثانى - يرد على كيفية تنمية المالك لئله :

يرد على كيفية تنمية المالك لئله ، فحرم على المسلم أن يلجأ في تنمية ماله الى الربا ، أو الى الغش في التعامل ، أو الى الاحتكار وغيرها من الجرائم الكامنة وراء طرق التنمية المالىة الشائعة الآن في الحضارة المادية المعاصرة ، ونكتفى هنا بهذه الطرق الثلاثة : الربا والغش والاحتكار .

١ - حرم على المسلم السعى الى تنمية ماله عن طريق الربا . ولما كان الربا شائعا في الجاهلية

(١) التوبة : ٢٠ .

(٢) رواه أحمد في مسنده واسناده حسن ، المراج المثير شرح الجاهج الصغير .

قبل الاسلام بفرعيه القرض الاستهلاكي والقرض الانتاجي ، وكان من اهم دعائم اقتصادهم الجاهلي كما هو في الاقتصاد المعاصر ، فقد جاءت تعاليم الاسلام الخلقية في تحريم الربا على نهج تدريجي ، سنة القرآن في معالجته للأمراض المزمنة ، لا يأخذها بالعناد والمفاجأة ، بل ينطلق في السير بها الى الصلاح على مراحل متريثة متصاعدة حتى يصل بها الى الغاية ، فهذا بالآية الكريمة :

« وما آتيتم من ربا ليربو في أموال الناس فلا يربو عند الله — وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون » (١) .

وهذه الآية موعظة سلبية تفيد أن الربا لا ثواب له عند الله ، ولكنه لم يقل ان الله أضر لآكله عقابا ، ثم انتقل الى المرحلة الثانية فكانت درسا وعبرة قصها علينا القرآن من سيرة اليهود الذين قال عليهم :

« فبظلم من الذين هانوا حرمنا عليهم طيبات احلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيرا واخذهم الربا وقد نهوا عنه واكلمهم أموال الناس بالباطل واعتدنا للكافرين منهم عذابا أليما » (٢) .

فهذا تحريم بالتطويح لا بالنص الصريح ، ثم انتقل الى المرحلة الثالثة ، وهي النهي عن الربا للفاحش الذي يتزايد أضعافا مضاعفة .

« يا أيها الذين آمنوا لا تاكلوا الربا أضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلمكم تفلحون » (٣) .

وأخيرا ننتقل الى المرحلة الرابعة التي اختتمت بها تعاليمه الخلقية في شأن الربا وفيها النهي الحاسم عن كل ما يزيد من رأس مال الدين .

« يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين . فان لم تفعلوا فأنذروا بحرب من الله ورسوله وان تبتئم فلکم رموس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون » (٤) .

(١) الروم : ٣٩

(٢) النساء : ١٦٠ - ١٦١

(٣) آل عمران : ١٣٠

(٤) البقرة : ٢٧٨ - ٢٧٩

ب - وحرم على المسلم الغش في المعاملة ، فالرسول يقول :

« من غشنا فليس منا » (١) « والبيعان بالخيار ما لم يتفرقا فان صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وان كتما وكذبا محقت بركة بيعهما » (٢) .

فلمسلم أن يبيع ويشترى على ألا يغش في السلعة ولا في العملة ، فان كان بها عيب فعليه بيانه والا فهو غاش وربحه عليه حرام .

وإذا استخدم صاحب المال عمالا في تنمية ماله فبخس من أجورهم ارتكب جريمة الغش ودخل في زمرة المطففين الذين أنذرهم الله بقوله :

« ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون ، وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون ، ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ليوم عظيم » (٣) .

ج - وحرم على المسلم الاحتكار . قال ابن عابدين : « الاحتكار لغة احتباس الشيء انتظارا لغائه ، وشرعا اشتراء طعام ونحوه وحبسه الى الغلاء ، وورد في تصريحه أحاديث كثيرة ، فمن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : (لا يحتكر الا خاطيء) (٤) و « الجالب مرزوق المحتكر ملعون » (٥) .

و « من احتكر طعاما أربعين يوما فقد برىء من الله وبرىء الله منه » (٦) وقد ذهب البعض في تفسير هذه الأحاديث الى قصر الاحتكار المنهى عنه على الأمتوات وما شابهها ، والرأى الراجح هو التعميم .

قال أبو يوسف : « وكل ما أضر بالناس حبسه فهو احتكار وان كان طعاما أو ثيابا » .

التكليف الثالث - يرد على كيفية ادارة المالك لماله اذا كان المال من الطيبات الاستهلاكية :

فيجب عليه الامتناع عن الاسراف وعن التقتير على السواء ، لأن كلا من الطرفين يتعارض مع مصلحة المجتمع ، فالتقتير وما يقتدرن به من اكتناز الذهب والفضة أو غيرها من وسائل النقد

(١) رواه مسلم

(٢) رواه البخارى ومسلم

(٣) المطففين : ١ - ٥

(٤) رواه أحمد والترمذى والنسائى وابن ماجة ، المصاحح المجمع شرح الجامع الصغير .

(٥) رواه ابن ماجة والحاكم ، الترمذى والترغيب والترهيب للبخارى

(٦) رواه أحمد وأبو يعلى والبخارى والحاكم ، الترمذى والترغيب والترهيب للبخارى .

يحول دون نشاط التداول النقدي ، وهو ضروري لانتعاش الحياة الاقتصادية في كل مجتمع فحسب المال تعطيل لوظيفته في توسيع ميادين الانتاج وتهيئة وسائل العمل للمعاملين . قال تعالى :

« والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بمدابح اليم (١) » .

كما أن التقدير يتعارض مع تعاليم الاسلام في أن يأخذ المسلم نصيبه من الدنيا وأن يتمتع بطيبات الحياة في غير سرف ولا مضيعة ، فكما أن الاسلام يعطى الفقير غزلة من أموال الزكاة يوسع بها على نفسه ويستمتع بما هو فوق ضروراته ، فأولى أن ينفق الواجد وأن يتمتع بالحياة متاعا مقبولا ولا يحرم نفسه من طيباتها ، والقرآن يقول :

« وأما بنعمة ربك فحدث (٢) » .

والرسول الكريم يقول : (إذا كان لك مال فليز عليك) (٣) فالشغف والترية مع القدرة انكار لنعمة الله يكفره الله ، وأما الغلو في التيسير والاسراف في اللوان الترف السفيه فيولد البغضاء في الطبقات المبرومة ، ويربى الخطر الذي ينذر بهلاك المجتمع ، وقد أجاز لولي الأمر الحجر على السفهاء . قال تعالى :

« ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما (٤) » .

وهكذا رسم الاسلام في سلوكه الاقتصادي طريقا وسطا بين النقيضين ، وقد سجلت هذه الوسطية الآية الكريمة في قوله تعالى :

« ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتتعد ملوما محسورا (٥) » .

والآيات القرآنية والأحاديث النبوية في كراهة الترف وتحريره متواترة كثيرة بصفة بارزة ، وتعتبر الترف مصدر شر لصاحبه وللجماعة التي يعيش فيها بمخالفة يستدرجه الترف الى ارتكاب المعاصي والى سقوط الهمة وضعف القوة .

(١) القوبة : ٣٤

(٢) القصص : ١٠

(٣) رواء النسائي

(٤) النساء : ٥

(٥) الاسراء : ٢٩

قال تعالى :

« وإذا أنزلت سورة أن آمنوا بالله وجاهدوا مع رسوله استأنفك أولو الطول منهم وقالوا ذرنا نكن مع القاعدين » (١) •

• ووضع القرآن المترفين مع أصحاب الشمال •

قال تعالى :

« وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال في سموم وحميم وظل من يحموم لا بارد ولا كريم انهم كانوا قبل ذلك مترفين » (٢) •

والهلاك والعذاب لا يصيبان الفرد المترف وحده ، بل يصيبان الجماعة التي تسمح بوجود المترفين •

قال تعالى :

« وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسدوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا » (٣) •

والارادة هنا لاتفيد الجبرية بمعناها الذي يفهمه العامة ، وانما المقصود جبرية الأسباب والمسببات أو المقدمات والنتائج ، فان وجود المترفين في الجماعة وسمح الجماعة بوجودهم ، وسكوتهم عليهم وقعودهم عن ازالة أسباب الترف وتركها للمترفين يفسدون ، كل ذلك أسباب تؤدي حتما الى الهلاك والتدمير بطبيعة وجودها ، وهذا معنى الارادة في الآية ، أى تبعية النتائج للمقدمات ، وايقاع المسببات اذا وجدت الأسباب حسب السنة التي ارادها الله للكون والحياة •

التكليف الرابع - النهي عن استعمال المال لحيازة نفوذ سياسى :

فالاسلام ينهى مالك المال عن استغلال مكانته المالية في حيازة نفوذ سياسى في تصريف شئون الدولة ابتغاء توجيها الى خدمة مصالحه المادية ، وتسخير أداة الحكم في اشباع شهواته الآثمة في المزيد من الكسب على حساب طبقات المجتمع الأخرى ، يقول القرآن الكريم :

« ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتاكلوا فريقا من أموال الناس بالاثم وأنتم تعلمون » (٤) •

(١) القوية : ٨٦

(٢) الواقعة : ٤١ - ٤٥

(٣) الاسراء : ١٦

(٤) البقرة : ١٨٨

والادلاء بالمال الى الحكام - المنهى عنه - جاء هنا بصيغة عامة فهو لا يقتصر على رشوة القاضى أو الموظف أو آحاد الحكام ، بل قد يمتد الى رشوة هيئات يكون تأييدها وسيلة الى تسليم مقاليد الحكم ، كهيئات الناخبين التى يزعم الفقه الدستورى الغربى أنها السلطة الرابعة فى الدولة .

واحترام هذا التكليف احتراماً دقيقاً له أعمق الأثر فى صيانة المجتمع الإسلامى من أسباب الانحلال وعوامل الانهيار التى تصيب باستمرار المجتمعات الغربية (١) .

وبعد

فهذا كلام مجمل وراءه تفصيلات كثيرة لا يتسع لها كتيب بيتدىء به الدارسون ، ولكن هذا الاجمال ضرورى كخطوة تأسيسية يقوم فوقها بناء المنهاج وتفصيله .

والله المستول أن يعلمنا من العلم ما ينفعنا به فى دنيانا وأخرانا . وأن يشرح صدورنا لما يحبه ويرضاه ، والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله . وصلى الله عليه وسلم وبارك على خاتم النبين والمرسلين سيدنا محمد وآه وصحبه أجمعين .

(١) المؤتمر الثالث لمجمع البحوث الإسلامية .

الفرش

صفحة

المقدمة

- ظواهر موضوعية لها خطرهما تحيط بالامة الاسلامية ٧
- دلالات تبعث الطمأنينة والثقة والأمل ٨
- جهود علمية وعملية محلية ودولية لنشر مبادئ الاقتصاد الاسلامى ٩
- جذور علم الاقتصاد الوضعى ١١
- استقلال علم الاقتصاد الوضعى ١١
- أثر الاسلام فى نهضة الغرب ثم خلو الساحة من المسلمين ١٢
- احتكار الغرب للحضارة المادية وغزو المسلمين بها ١٣
- مناقشة الحتمية التاريخية ودحضها ١٤
- الاقتصادى المسلم بين الابتكار والاكتشاف ١٥
- تحديد دور الفكر المسلم ١٥
- تعريف مختصر بالخصائص الخمس التى يشتمل عليها الكتاب ١٩

الباب الأول

- الخاصية الأولى: الاستخلاف ٢٥
- أسباب الاهتمام بهذه الخاصية وتقديمها وتعميق دراستها ٢٧
- الفصل الأول: الاستخلاف والحرية ٢٩
- النشأة الانسانية وعلاقتها المباشرة بالحرية ٣١
- وقفه عند نصوص: الأمانة والخلافة والاشهاد ٤١
- الفصل الثانى: كيف تنمو مسئوليات الخلافة بنمو الامكانات والقدرات ٤٩
- تكامل امكانات المسئولية فى الشريعة بين البلوغ والعقل والاستطاعة ٥٠
- ١ - البلوغ ٥٠
- ٢ - العقل ٥١
- تحديد المسئولية فى الاسلام يتميز بالعدل والرحمة ٥١
- ٣ - الاستطاعة ٥٣
- هذا التكامل ملحوظ فى أدلة التكليف ٥٣
- تهيئة النفس للمسئولية قبل البلوغ ٥٤

مقدمة

- المنهج المترجم للفتهاء ٥٥
- ارتباط حجم تكاليف الاستغلال بمستوى القدرة العقلية والبدنية من الناحية الواقعية ٥٧
- تكامل القاعدة ٥٧
- الفصل الثالث : تكامل الامكانات الخارجية مع الامكانات الذاتية للاستخلاف ٥٩
- مقاصد شرعية ٦٣

الباب الثاني

- الخامسة الثانية : التشريع الاقتصادي في الاسلام موقوف على الوحي ٦٥
- الفصل الأول : التشريع ضروري للأمم ٦٩
- التشريع سماوى ووضعى ٧١
- وجوه الفرق بين السماوى والوضعى ٧٢
- التشريع السماوى كلى وجزئى ٧٣
- الفصل الثانى : التشريع الاقتصادي في الاسلام والمنهج العقلى ٧٥
- صلة العقل بالتشريع ٧٥
- فشل العقل امر حتمى اذا لم يلتزم بمنهاج الاسلام في استخدام العقل ٧٥
- الركائز الفطرية والعلمية لاستعمال العقل في الاسلام ٧٧
- منهاج القرآن والسنة في تحديد الطريقة الصحيحة لاستعمال عقل الانسان ٧٨
- أمثلة تطبيقية توضح أن الاسلام هو : أبو المنهج العقلى السليم ٨٠
- كيف كان يتعامل السلف بعقولهم مع نصوص الوحي ؟ ٨٢
- من ثمرات تطبيق التشريع الاقتصادي الاسلامى ٨٥
- مقومات التشريع الاسلامى في علاجه لثئون الحياة ٨٨
- أمثلة من نصوص التشريع الاسلامى في المعاملات ٩١

الباب الثالث

- الخامسة الثانية : ارتباط الاقتصاد بالتشريع والأخلاق في الاسلام ٩٥
 - الاقتصاد الاسلامى جزء من نظام الاسلام الشامل ٩٨
- أولاً:
- ١ - للنشاط الاقتصادي في الاسلام طابع تعبدى ٩٩
 - ٢ - للنشاط الاقتصادي في الاسلام هدف سام ١٠٠
 - ٣ - الرقابة على ممارسة النشاط الاقتصادي في الاسلام هي رقابة ذاتية في المقام الأول ١٠٣

- ثانيا : الارتباط بين الاقتصاد والتشريع في الاسلام ١٠٤
- ثالثا الارتباط بين الاقتصاد الاسلامى والقيم الأخلاقية ١٠٦
- رابعا : بعض المحاذير والتحفظات ١١٠

الباب الرابع

- الخاصية الرابعة : التوازن بين الروح والمادة في الاقتصاد الاسلامى ١١٥
- ١ - بين مصطلحى الفطرة والطبيعة ١١٦
- ٢ - اتساق الاسلام مع فطرة الانسان ١١٨
- ٣ - قوة أمتنا في ايمانها ١١٩
- ٤ - التوازن في الاقتصاد الاسلامى يذهل المفكرين غير المسلمين ١٢١

الباب الخامس

- الخاصية الخامسة : العدل والتوازن ١٢٧
- أولا : المجتمع الاسلامى مجتمع الملائك والعمال معا ١٢٧
- ثانيا : العدل والتوازن بين الفرد والجماعة في مواجهة المذاهب الوضعية ١٣٣
- أ - الأصول الدينية والفطرية التى يقوم عليها هذا التوازن ١٣٦
- ب - التلاحم والامتزاج بين الفرد والمجتمع في أمثلة عملية ١٣٩
- ثالثا : مغالطة المذاهب الوضعية في التمسح بالحرية والمساواة في الاسلام ١٤٢

الخاتمة

- ١٤٧ ختام وتلخيص ١٤٧
- ١٤٧ التكاليف الأول : وجوب استثمار المال اذا كان المال من مصادر الانتاج ١٤٧
- ١٤٨ التكاليف الثانى : الزكاة ١٤٨
- ١٥٠ التلطف الثالث : الانفاق في سبيل الله ١٥٠
- ١٥٢ بيان التكاليف السلبية ١٥٢
- ١٥٢ التكاليف الأول : اجتناب الضرر في كيفية استعمال المالك لماله ١٥٢
- ١٥٢ التكاليف الثانى : يرد على كيفية تنمية المالك لماله ١٥٢
- ١٥٥ التكاليف الثالث : يرد على كيفية ادارة المالك لماله اذا كان المال من الطيبات الاستهلاكية ١٥٥
- ١٥٦ التكاليف الرابع : النهى عن استعمال المال لحيازة نفوذ سياسى ١٥٦

طبعت بمطابع :

الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية
والمعهد الدولى للبنوك والاقتصاد الاسلامى